تدقيق الحسابات

مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية

الدكتور

رزق ابو زيد الشحنة

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة الزيتونة الأردنية







دار وائل

دار وائل

تدقيق الحسابات

مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية
(الإطار النظري)

الدكتور

رزق أبو زيد الشحنه

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية



الطبعة الأولى

2015

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2013/11/4059)
الشحنة، رزق ابو زيد
تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري) رزق ابو زيد الشحنة. - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013.
(350) ص
ر.إ. : (2013/11/4059)
الواصفات: / تدقيق الحسابات// المحاسبة /
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

****

رقم التصنيف العشري / ديوي : 657.453
(ردمك) ISBN 978-9957-91-146-1

* تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)
* الدكتور رزق أبو زيد الشحنة
* الطبعـــة الأولى 2015
* جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار وائــل للنشر والتوزيع

* الأردن – عمان – شارع الجمعية العلمية الملكية – مبنى الجامعة الأردنية الاستثماري رقم (2) الطابق الثاني
هـاتف : 00962-6-5338410 – فاكس : 00962-6-5331661 – ص. ب (1615 – الجبيهة)
* الأردن – عمـان – وسـط البـلد – مجمـع الفحيص التجـاري- هـاتف: 00962-6-4627627
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا
كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١٠٥) ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة – الآية 105

الإهداء

إلى والدي ووالدتي .... رحمهما الله

إلى رفيقة كفاحي .... زوجتي الغالية

إلى أولادي الأعزاء: د. أحمد ، د.محمد ، أ. حسام

الى كل من علمني حرفا ....

أهديكم جميعا هذا المؤلف المتواضع

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	17

الفصل الأول

بانوراما فى علم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد

1- مفهوم تدقيق الحسابات	24
1/ 1- العناصر الأساسية لعملية التدقيق	25
2- أهداف تدقيق الحسابات	29
2/ 1- الهدف الأساسي للتدقيق	29
2/ 2- الأهداف الثانوية للتدقيق	30
3- العوامل المؤدية للطلب على التدقيق	34
4- أهمية تدقيق الحسابات	39
5- أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق	39
6- أنواع مدققى الحسابات	41
6/ 1- المدقق الخارجي المستقل	41
6/ 2- المدقق الحكومي	41
6/ 3- المدقق الداخلي	42
7- أنواع التدقيق	42
7/ 1- أنواع التدقيق الأساسية	42
7/ 1/ 1- التدقيق التشغيلي	43
7/ 1/ 2- تدقيق الامتثال	44
7/ 1/ 3- تدقيق القوائم المالية	44

الموضوع	الصفحة

7/ 2- أنواع التدقيق الأخرى 44

7/ 2/ 1- من حيث القائم بعملية التدقيق 44

7/ 2/ 1/ 1- أوجـه الاخـتلاف بـين التـدقيق الخـارجي والتدقيق الداخلي 46

7/ 2/ 2- من حيث الإلزام في تنفيذ عملية التدقيق 48

7/ 2/ 3- من حيث نطاق التدقيق 48

7/ 2/ 4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات 49

7/ 2/ 5- من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات.. 50

8- الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي 52

8/ 1- خدمات تأكيدية 52

8/ 1/ 1- خدمات التصديق 53

8/ 1/ 1/ 1- تدقيق البيانات المالية التاريخية 53

8/ 1/ 1/ 2- تدقيق الرقابة الداخلية 53

8/ 1/ 1/ 3- الإطلاع على القوائم المالية التاريخية 54

8/ 1/ 1/ 4- خدمات التصديق على تكنولوجيا المعلومات.... 54

8/ 1/ 1/ 5- خدمات التصديق الأخرى 55

8/ 1/ 2- خدمات تأكيدية أخرى 56

8/ 1/ 2/ 1- أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي وخدمات التأكيد 57

8/ 2- خدمات غير تأكيدية 58

8/ 2/ 1- خدمات المحاسبة والتحضير 58

8/ 2/ 2- الخدمات الاستشارية 58

الموضوع	الصفحة
8/ 2/ 2/ 1- أوجه الاختلاف بين الخدمات الاستشارية وعملية التدقيق	59
8/ 2/ 3- الخدمات الضريبية	59
أسئلة الفصل	62
الفصل الثاني	
قواعد وآداب السلوك المهني	
1- قواعد تعيين وعزل المدقق وتحديد أتعابه	67
2- حقوق مدقق الحسابات	70
3- مبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني	72
4 - التهديدات التي تواجه المحاسب المهني	74
6- الإجراءات الوقائية لتقليص تهديدات المحاسب المهني	75
أسئلة الفصل	77
الفصل الثالث	
واجبات ومسؤوليات المدقق	
1- واجبات مدقق الحسابات	81
2- المسؤولية المدنية للمدقق	83
2/ 1- مسؤولية المدقق تجاه عملائه	83
2/ 2- مسؤولية المدقق تجاه الغير(الطرف الثالث)	85
2/ 3- المسؤولية الجزائية (الجنائية) للمدقق	87
2/ 4- المسؤولية التأديبية للمدقق	88
3- مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة	89
4- مسؤولية المدقق عن تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار	92

الموضوع	الصفحة
5- الإجراءات المتبعة لحماية مدققي الحسابات من المسؤولية القانونية....	95
أسئلة الفصل	97

الفصل الرابع
معايير التدقيق

1- أهمية المعايير لمهنة التدقيق	103
2- أوجه الاختلاف بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق	104
3- إطار معايير التدقيق الدولية	105
4- معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما	120
4/ 1- المعايير العامة	121
4/ 1/ 1- المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات	121
4/ 1/ 2- المعيار الثاني: استقلال (حياد) المدقق	123
4/ 1/ 3- المعيار الثالث: بذل العناية المهنية اللازمة	124
4/ 2- معايير العمل الميداني	125
4/ 2/ 1- المعيار الأول: التخطيط الملائم لعملية التدقيق	125
4/ 2/ 2- المعيار الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	126
4/ 2/ 3- المعيار الثالث: الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة	126
4/ 3- معايير إعداد التقارير	127
أسئلة الفصل	131

الفصل الخامس
تخطيط وتوثيق عملية التدقيق

1- مفهوم وأهمية تخطيط عملية التدقيق	135
2- إجراءات تخطيط عملية التدقيق	136

الموضوع	الصفحة
2/ 1- الإجراءات الأولية للتخطيط	136
2/ 2- المعرفة بطبيعة نشاط العميل	141
2/ 3 تحديد الأهمية النسبية (المادية) وتقدير مخاطر التدقيق	142
2/ 3/ 1- وضع تقدير مقبول لحد الأهمية النسبية	143
2/ 3/ 2- تقييم مخاطر التدقيق وتحديد حجم الأدلة	144
2/ 3/ 3- نموذج مخاطر التدقيق	147
2/ 3/ 4- استخدام نموذج المخاطر فى الحكم على كفاءة خطة التدقيق وكفاية الأدلة	148
2/ 4- وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة	152
2/ 4/ 1- مخاطر التدقيق وأثرها على إستراتيجية التدقيق الشاملة	153
2/ 5- وضع خطة التدقيق	154
2/ 5/ 1- تحديث إستراتيجية وخطة التدقيق	155
2/ 6- تصميم برنامج التدقيق	156
2/ 6/ 1- أنواع برامج التدقيق	157
3- توثيق عملية التدقيق	160
3/ 1- مفهوم وأهداف توثيق التدقيق	160
3/ 2- تصنيف ومحتوى أوراق العمل	161
4- التغيير في وثائق التدقيق في الحالات الاستثنائية	163
أسئلة الفصل	165

الموضوع	الصفحة

الفصل السادس
أدلة التدقيق

1- مفهوم أدلة التدقيق 171
2- خصائص أدلة التدقيق 172
2/ 1- مناسبة الأدلة 172
2/ 1/ 1- خصائص الأدلة المناسبة 172
2/ 1/ 2- الأسس التي تؤدى إلى زيادة الثقة في الأدلة 174
2/ 2- كفاية الأدلة 175
3- العلاقة المتبادلة بين كفاية ومناسبة الأدلة 177
4- مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق 178
4/ 1- الفحص المستندي 178
4/ 2- الملاحظة 180
4/ 3- الاستفسارات 181
4/ 4- الفحص الفعلي 182
4/ 5- المصادقات 182
4/ 6- إعادة الاحتساب أو ما يعرف بالتدقيق الحسابي 187
4/ 7- الإجراءات التحليلية 187
4/ 7/ 1- أهمية الإجراءات التحليلية للمدقق 188
4/ 7/ 2- مراحل استخدام الإجراءات التحليلية 189
4/ 7/ 3- مدى اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية. 192
4/ 8- الاستعانة بإقرارات الإدارة 193
أسئلة الفصل 197

الموضوع | الصفحة

الفصل السابع
تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية

1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية 203
2- أنواع أنظمة الرقابة الداخلية 205
3- أهداف نظام الرقابة الداخلية 205
4- مكونات نظام الرقابة الداخلية 206
5- حدود نظام الرقابة الداخلية 210
6- إجراءات تقييم نظام الرقابة وتقدير المخاطر الجوهرية 211
6/ 1- الحصول على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية 213
6/ 1/ 1- توثيق فهم نظام الرقابة 214
6/ 2- وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة 219
6/ 2/ 1- تحديد نقاط الضعف وتقدير مخاطر نظام الرقابة....... 220
6/ 2/ 2- استخدام مصفوفة الخطر في تقدير مخاطر نظام الرقابة 222
6/ 3- تصميم وتنفيذ اختبارات نظام الرقابة 224
6/ 3/ 1- تقييم التقدير المبدئي لمخاطر نظام الرقابة 225
6/ 4- تقدير مخاطر الاكتشاف وتصميم الاختبارات الأساسية للتدقيق 226
6/ 5- إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة 228
أسئلة الفصل 229

الموضوع | الصفحة

الفصل الثامن

تقرير المدقق

1- ماهية تقرير المدقق وأهميته 233
2- أسس تكوين الرأي حول البيانات المالية 236
3- معايير إعداد تقرير المدقق 236
4- عناصر التقرير 239
5- محتوى التقرير 241
6- أنواع تقارير التدقيق 242
6/ 1- التقرير النظيف (غير المتحفظ) 242
6/ 2- الحالات التي تؤدى إلى تغيير رأى مدقق الحسابات 246
6/ 3- التقرير المتحفظ 247
6/ 4- التقرير برأي سلبي (معاكس) 251
6/ 5- الامتناع عن إبداء الرأي 253
أسئلة الفصل 255

الفصل التاسع

تدقيق الاحتيال

1- مفهوم الاحتيال وأسباب حدوثه 265
2- تصنيف الاحتيال 266
2/ 1- عوامل الخطر التي تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية. 267
2/ 2- العوامل التي تؤثر في مدى اكتشاف المدقق للاحتيال.......... 269
3- مفهوم الخطأ وأسباب حدوثه 270
3/ 1- أنواع الأخطاء ومدى اكتشافها........................ 270

الموضوع	الصفحة

4- الحسابات والعمليات الأكثر تعرضا للخطأ والاحتيال 273
5- الأهداف التي يحددها المدقق لمواجهة الاحتيال 273
5/ 1- إجراءات تدقيق مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال 274
5/ 2- مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال 277
6- رأى المدقق في حالة وجود احتيال متعمد 278
7- معالجة وتصحيح الأخطاء 279
أسئلة الفصل 284

الفصل العاشر

الرقابة على جودة أداء التدقيق

1- مفهوم الرقابة على جودة التدقيق 289
1/ 1- أهداف الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق 291
2- عناصر وإجراءات الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق 291
3- أثر الرقابة على جودة التدقيق في تضييق فجوة التوقعات 296
3/ 1- مفهوم فجوة التوقعات وأسبابها 297
3/ 2- الجهود المبذولة لتضييق فجوة التوقعات 302
أسئلة الفصل 306
قائمة الملاحق 307
قائمة المصطلحات والمفاهيم الأساسية باللغة الانجليزية 329
قائمة المراجع 341

مقدمة الكتاب

لقد نشأ علم تدقيق الحسابات لمساعدة المنشأة فى تلبية متطلبات المستخدمين المعنيين الذين تربطهم علاقة مع المنشأة وإبلاغهم بالتطورات والأحداث التي تتم داخل المنشأة خاصة فى ظل انفصال الملكية عن الإدارة، وابتعاد الملاك عن شئون المنشأة من ناحية تشغيلها ومراقبتها، بحيث أصبحوا بعيدين بشكل مباشر وكافي على واقع المنشأة الحقيقي ورأس مالهم المساهم به فيها، ولذلك أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد وسيط بينهم وبين المنشأة يطلع من خلاله هؤلاء المستخدمين على حالة المنشأة ويقدم لهم التقارير الكافية، كما يقدم للإدارة مجموعة من الخدمات والتقارير التي تساعدها في الحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية والوقوف على حقيقة مركزها المالي.

وحتى يقوم المدقق بأداء مهامه على أكمل وجه لخدمة هؤلاء المستخدمين، يجب عليه أن يتحلى بآداب وسلوك المهنة، وأن يكون لديه القدرة والكفاءة في تطبيق الأحكام المهنية حتى يكون رأيه محايدا وموثوقا فيه، وأن يؤدى عمله من خلال خطة تساعده في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وتعبر بعدالة عن القوائم المالية وعن حقيقة المركز المالي للمنشأة.

ويضم هذا المؤلف عشرة فصول تتناول الناحية النظرية لتدقيق الحسابات ، **الفصل الأول** منه بعنوان: بانوراما في علم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد، وفيه يتم عرض رؤية شاملة فى علم التدقيق ، من حيث المفهوم والأهداف والأنواع ، والعوامل المؤدية للطلب على التدقيق والخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي. أما **الفصل الثاني** فيتناول

قواعد وآداب السلوك المهني، ومبادئ السلوك للمحاسب المهني والتهديدات التي تواجهه، والإجراءات الوقائية لتقلصها .

وركز **الفصل الثالث** على واجبات ومسؤوليات المدقق المدنية بكامل أبعادها، بالإضافة مسئولية المدقق عن الأحداث اللاحقة وعن تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار.

كما يتناول **الفصل الرابع** معايير التدقيق، موضحا عرض إطار مبسط لها، وعرض معايير التدقيق الأمريكية المقبولة قبولا عاما. أما إجراءات عملية التدقيق فيتم تناولها فى **الفصل الخامس** من خلال تخطيط وتوثيق عملية التدقيق وتحديد خطواتها.

أما جوهر عملية التدقيق المتمثل في أدلة التدقيق فيتم تناوله **في الفصل السادس** من خلال تناول مفهوم خصائص أدلة التدقيق والعوامل المؤثرة فيها ، وجمع الأدلة الكافية والملائمة، ومصادر وإجراءات الحصول عليها . وتحقيقا لاستكمال إجراءات التدقيق يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية، وهذا ما يتناوله **الفصل السابع**.

ويعرض **الفصل الثامن** تقرير المدقق، ويتم فيه تناول ماهية تقرير التدقيق وأهميته ومعايير إعداد التقرير وعناصره ومحتوياته وأنواعه مع عرض نموذج لكل تقرير.

ويتناول **الفصل التاسع**: تدقيق الاحتيال، موضحا مفهوم الاحتيال والخطأ، وأهداف وإجراءات تدقيق الاحتيال ومسئولية المدقق عنها وواجباته المهنية حيالها، بالإضافة إلى معالجة وتصحيح الأخطاء. أما **الفصل العاشر** فيتناول : الاتجاهات الحديثة في تدقيق الحسابات، موضحا الرقابة على جودة أداء التدقيق وأثرها فى تضييق فجوة التوقعات والجهود المبذولة لتضييق هذه الفجوة .

وقد حرص المؤلف في جميع الفصول على تناول موضوعات هذا الكتاب مسترشدا بمعايير التدقيق الدولية، ومعايير التدقيق الأمريكية، بالإضافة إلى معايير التدقيق المحلية والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة القانونية بالأردن، وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع إلى كل المهتمين بشئون هذه المهنة ، والى الجهات العلمية فى هذا المجال وأملى أن أكون قد وفقت ،، **والله الموفق.**

المؤلف

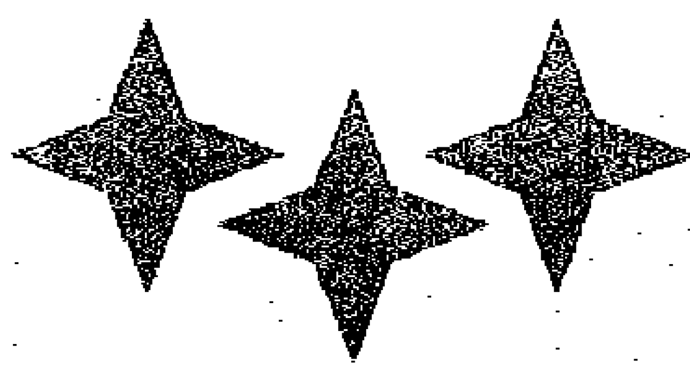
الدكتور

رزق أبوزيد يوسف الشحنه

1 الفصل الأول

بانوراما في علم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد

Panorama in the science of auditing and Assurance Services



الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قـادرا علـى اسـتيعاب الأمـور التالية:

1- مفهوم تدقيق الحسابات والعناصر الأساسية التي يرتكز عليها.

2- أهداف تدقيق الحسابات والعوامل المؤدية للطلب علي التدقيق.

3- أهمية وأنواع تدقيق الحسابات.

4- أنواع مدققى الحسابات .

5- أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق.

6- الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي:

6/ 1- خدمات تأكيدية

6/ 2- خدمات غير تأكيدية

7- أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي وخدمات التأكيد .

الفصل الأول
بانوراما في علم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد
Panorama in the science of auditing and Assurance Services

مقدمة :

أدى التغير الحادث في منظمات الأعمال إلى تطور عملية التدقيق منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا، حيث بدأت هذه العملية من مجرد قراءة للحسابات على أصحاب الأعمال أو المسؤولين حتى يطمئنوا إلى مدى صحتها، ثم تطورت بعد ذلك إلى تسجيل العمليات النقدية وخاصة في الجهات الحكومية ومراجعتها للتأكد من صحتها ، وظلت هذه العملية في تطور مستمر على مر العصور.

ومع إتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المنشاة وإدارتها، وابتعاد الملاك عن أي تدخل في المنشأة من ناحية تشغيلها ومراقبتها لدرجة أنهم أصبحوا لا يتعرفون بشكل مباشر وكافي على الواقع الحقيقي للمنشأة ورأس مالهم المساهم به فيها، كل ذلك يحتم وجود طرف ثالث آخر محايد وسيط لطمأنة هؤلاء الملاك على حالة المنشأة من خلال التقارير التي يقدمها لهم، والتي تهم أطراف عديدة تعتمد عليها، وفى ظل هذا التطور واتساع دائرة الخدمات التي يؤديها المدقق كان لابد من عرض بانوراما [1] في علم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد، لتوضح رؤية شاملة لهذا العلم.

---

(1) بانوراما : يقصد بها عرض رؤية شاملة لعلم تدقيق الحسابات وخدمات التأكيد.

1- مفهوم تدقيق الحسابات : The concept of auditing

يقصد بتدقيق الحسابات بشكل عام "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمشروع في نهاية فترة زمنية محددة ، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" .

وقد عَرّف Bray [(1)] هذا العلم بأنه "عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها".

كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1972 مفهوماً آخر للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عَرّفته بأنه "عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين[(2)]".

كما عَرّف Boynton التدقيق بأنه "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشأة ، وتقييم هذه الأدلة بطريقة

---

(1) Bray, I. and Manson, S. " **The Audit Process : Principles, Practice and cases,** Chapman and Hall, Landon, 1974,.p.9.

(2) American Accounting Association,the Committee on basic Auditiing concepts,The accounting review, Vol. , 47, Sep., 1972,p.18.

موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة [1] .

1/1- العناصر الأساسية لعملية التدقيق:

The basic elements of the audit process

من خلال دراسة المفاهيم السابقة للتدقيق يمكن استخلاص العناصر الأساسية التي ترتكز عليها عملية التدقيق ، وهي:

أ- ان التدقيق عملية منتظمة تتم من خلال منهج يعتمد على التخطيط وفق برنامج محدد مسبقاً يقوم بإعداده المدقق الخارجي المستقل .

ب- ان عملية التدقيق تعتمد على حصول المدقق الخارجي على الأدلة والقرائن المرتبطة بتأكيدات الإدارة عن الأحداث والأنشطة الاقتصادية للمنشأة قيد التدقيق.

ت- ان عملية التدقيق تعتمد على فحص الأدلة وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى الاتفاق بينها وبين تأكيدات الإدارة من جهة ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من جهة أخرى .

ث- ان عملية التدقيق تنتهي بإصدار تقرير نهائي يوضح نتائج هذه العملية ومدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة نشاط المنشأة خلال فترة محددة وإيصال هذا التقرير إلى الجهات المعنية التي تعتمد عليه.

ج- ان تأكيدات الإدارة التي تقدمها إلى المدقق الخارجي في شكل إقرارات (صريحة وغير صريحة) وقوائم مالية تمثل اعترافا من الإدارة بمسئوليتها عن تقديم هذه

(1) Boynton, W.C.,Johnson,N. and *Kell w,g.*,"**Modern Auditing**", John Wiley and Sons In Co, USA, 2006

القوائم بشكل عادل يتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية، وتتضمن هذه التأكيدات وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي رقم (500) ما يلي [1] :

1- التأكيدات المرتبطة بالعمليات والأحداث المالية:

Assurances associated with the operation and Financial events

وتشمل هذه التأكيدات ما يلي:

أ- الحدوث : **Occurrence**

يعنى ذلك أن المعاملات والأحداث المالية التي تم تسجيلها بالدفاتر والسجلات خلال الفترة قد حدثت بالفعل وليست عمليات وهمية .

ب- الاكتمال :**Completion**

يعنى ذلك أن جميع المعاملات والأحداث التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها وترحيلها دون حذف لها أو نقصان.

ت- الدقة :**Accuracy**

تعنى الدقة أن المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالمعاملات والأحداث المسجلة بالدفاتر والسجلات تم تسجيلها بشكل مناسب وبالقيم الصحيحة وفقا للمعايير المحاسبية.

ث- التصنيف :**Classification**

يعنى ذلك أن جميع المعاملات والأحداث تم تصنيفها (تبويبها) فى الحسابات والقوائم المالية الخاصة بها بشكل مناسب.

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء الأول ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن، 2008 ، معيار رقم 500 ، ص ص 428-430.

ج- الحد الزمني الفاصل : **Interval time limit**

يعنى ذلك أن جميع المعاملات والأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة الخاصة بها، وبما يخصها من مقدمات ومستحقات .

2- التأكيدات المرتبطة بأرصدة الحسابات في نهاية الفترة :

Assertions associated with account balances at the end of the period

وتشمل هذه التأكيدات ما يلي:

أ- الوجود : **existence**

يعنى ذلك أن الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين موجودة لدى المنشأة في تاريخ معين .

ب- الحقوق والالتزامات : **Rights and obligations**

يعنى ذلك أن الأصول الظاهرة بالميزانية هي ملك للمنشأة ، أما الالتزامات فهي حقوق أو ديون عليها.

ت- الاكتمال : **Completion**

يعنى ذلك أن جميع الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين التي كان يجب تسجيلها بالدفاتر تم تسجيلها بالأرصدة الصحيحة دون حذف أو نقصان .

ث- التقييم والتخصيص : **Evaluation and customization**

يعنى ذلك أن الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين تم تقييمها بالمبالغ المناسبة الصحيحة، وان التسويات والمخصصات اللازمة تم إثباتها وبالقيم الصحيحة ، ويتضح ذلك على سبيل المثال عندما تؤكد الإدارة على أن الأصل الثابت تم تسجيله وتقييمه وفقا للتكلفة التاريخية ، وان هذه التكلفة تم تخصيصها على نحو ملائم على الفترات المحاسبية من خلال الإهلاك .

3- التأكيدات المرتبطة بالعرض والإفصاح:

Assertions associated presentation and disclosure

وتشمل هذه التأكيدات ما يلي :

أ- الحدوث : **Occurrence**

هذا يعنى أن المعاملات والأحداث المالية التي تم الإفصاح عنها خلال الفترة حدثت بالفعل وتخص المنشأة .

ب- الاكتمال: **Completion**

بمعنى أن كافة الافصاحات التي كان يجب الافصاح عنها في القوائم والتقارير المالية قد تمت بالفعل دون حذف أو نقصان.

ت- التصنيف وإمكانية الفهم :

Classification and the possibility of understanding

يعنى ذلك أن المعلومات المالية المعروضة تم تصنيفها بشكل مناسب، وان الافصاحات تم التعبير عنها بوضوح بحيث يستطيع مستخدمي هذه المعلومات فهمها.

ث- الدقة والتقييم : **Accuracy and evaluation**

بمعنى أن المعلومات المالية وغير المالية تم الإفصاح عنها بعدالة وبالمبالغ المناسبة الصحيحة ، وبما يتفق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

وتمثل هذه التأكيدات أهمية بالغة بالنسبة للمدقق الخارجي ، حيث يبنى عليها خطة عمله لجمع الأدلة الكافية والملائمة لإبداء رأيه النهائي حول عدالة القوائم المالية للمنشأة.

2- أهداف تدقيق الحسابات: Audit objectives

لقد كان الهدف من عملية التدقيق في الماضي مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ثم تغيّر هذا الهدف عندما قرر القضاء الانجليزي عام1897 أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق، وأصبح هذا الهدف قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات المحاسبية دون إبداء المدقق رأيه الفني فى مدى عدالة البيانات التي تحويها هذه الدفاتر.

ومع تطور علم التدقيق وزيادة الطلب عليه أصبح الهدف الأساسي لعملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل المدقق الخارجي في مدى عدالة البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي للمنشأة وإصدار تقريره النهائى للمساهمين أو من قام بتعيينه، وحتى يصل المدقق لهذا الرأي فان عليه القيام بمجموعة من الأهداف الثانوية التي تؤكد له صحة رأيه ، ويمكن تحديد أهداف عملية التدقيق كما جاءت بمعايير التدقيق الدولية في الآتي :

2/ 1- الهدف الأساسي للتدقيق : Primary objective of the audit

ان الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق [(1)].

وحتى يقوم المدقق بإبداء هذا الرأي فان عليه الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية (المادية) بما

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach,** 14th Edition, Prentice Hall,2012,P.,142.

يعنى أن هذه القوائم تعطى صورة حقيقية وعادلة ، أو أنها "تظهر بعدالة" حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتيجة النشاط خلال فترة مالية محددة ، ويجب ملاحظة ان التأكيد الذي حصل عليه المدقق هو تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق، والسبب في ذلك يرجع الى وجود العديد من القيود التى تحيط بعملية التدقيق وتحول دون الحصول على تأكيد مطلق ، ومن هذه القيود إتباع المنشأة لنظام رقابة داخلية غير فعال ، أو اعتماد المدقق على التقدير والحكم المهني ، أو عدم وجود أدلة إثبات قاطعة لعملية التدقيق.

2/2 -الأهداف الثانوية للتدقيق : Secondary objectives of the audit

حتى يتمكن المدقق من إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية، فان عليه وضع أهداف ثانوية للتدقيق لمقابلة تأكيدات ومزاعم الإدارة، بغرض التحقق من صحة هذه التأكيدات، وفى سبيل ذلك يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن اللازمة لفحص كل تأكيد من تأكيدات الإدارة للتحقق منها، وتشمل الأهداف الثانوية للتدقيق ما يلي [1]:

أ- التحقق من عرض القوائم المالية (العرض والإفصاح):

Verification of presentation and disclosure :

تؤكد الإدارة أن البيانات والقوائم المالية معروضة وفقا لما هو مطبق في معايير إعداد التقارير المالية، ولذلك يجب على المدقق التحقق فيما اذا كانت الأرصدة

(1) للتوسع يمكن الرجوع الى :

- د. حسين القاضى ، د. حسين دحدوح ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق ، عمان ، 1999 ، ص 15 .
- الفين أرينز ، جيمس لوبك ، المراجعة – مدخل متكامل ، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسطي ، دار المريخ ، الرياضي ، 2002 ، ص ص 206 213-

بالحسابات والقوائم المالية للمنشأة معروضة ومفصح عنها بشكل ملائم وفقا لما هو مطبق بهذه المعايير، وفى هذه الحالة يقوم المدقق بأداء اختبارات للتحقق من أن كافة أرصدة الحسابات والبيانات المالية قد تم إدراجها وعرضها على نحو صحيح في الحسابات والقوائم المالية .

ب- التحقق من الملكية (الحقوق والالتزامات) :Verification of property

يعنى هذا الهدف تحقق المدقق من امتلاك المنشأة للأصول المدرجة بالقوائم المالية ، وكذلك من صحة الالتزامات التي على المنشأة ، ومن أنه ليس هناك أي التزامات أخرى غيرها.

ويعتمد المدقق على بعض الإجراءات التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر هي ملك للمنشأة فعلا ، ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية هو فحص المستندات الدالة على الملكية ، كما في حالة فحص سندات ملكية الأصول وعقود الشراء ، والتحقق من ملكية المخزون ، أما فيما يتعلق بالالتزامات فيجب على المدقق التحقق من صدق ما سجل منها بالدفاتر ، وان حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين ، ولتحقيق ذلك يجب الحصول على مصادقات منهم .

ت – التحقق من استقلال الفترة المالية (صحة الفاصل الزمني):

Verification of financial Independence period

يعنى هذا الهدف " التحقق من تسجيل العمليات التي تخص السنة المالية موضع التدقيق من مصروفات وإيرادات واثبات المستحق والمقدم منها "، ولذلك يقوم المدقق عادة بأداء بعض الاختبارات على أرصدة العمليات والتأكد من صحتها، فمثلا للتحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم في الفترة المحاسبية يتعين على المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل التحقق من أن العمليات التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط الفترة الحالية موضع التدقيق، ويتطلب ذلك فحص

المستندات ومطابقتها على سجلات الفترة ، بالإضافة إلى إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاذ ، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة ، ولذلك يجب أن يتحقق المدقق ويطبق هذا الهدف لكل عناصر القوائم المالية .

ث- التحقق من صحة التقييم: Verification of the correct evaluation

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق ، وعادة يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية أو السوقية أيهما أقل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة إلى أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات، وفى هذه الحالة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة بالبورصة والصحف المالية وغيرها.

ويلاحظ أنه إذا تم اختيار تسجيل المخزون بالقيمة السوقية على أساس انها أقل من سعر التكلفة التاريخية، في هذه الحالة يجب حساب القيمة السوقية المقدرة للأصل مطروحا منها التكاليف المقدرة للبيع حتى نصل لقيمة المخزون القابلة للتحقق.

جـ التحقق من الوجود أو الحدوث :

Verification of the existence or occurrence:

يعنى " الوجود" التحقق من أن الأصول المختلفة مثل (المخزون، النقدية، الآلات) موجودة بالفعل في تاريخ الميزانية ، وأن القيم المسجلة بحساب العملية تعبر عن القيم الفعلية لها ، فمثلا إذا تم تسجيل رصيد لأحد العملاء بميزان المراجعة، يجب أن يكون هذا الرصيد موجود فعلا بالدفاتر، وعندما لا يوجد مثل هذا الرصيد أو وجوده بمبلغ مخالف للحقيقة فان ذلك يمثل انتهاكا لهدف الوجود ، بينما يعنى " الحدوث " التحقق من أن العمليات المختلفة الظاهرة في القوائم المالية مثل المبيعات والمشتريات وغيرها قد حدثت بالفعل أثناء الفترة التي يتم التدقيق عنها وأنها تخص عملاء حقيقيون وليسوا وهميون .

ويمثل التحقق من الوجود هدفا من أهداف التدقيق التي يتم تطبيقها على كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية ، فمسئولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق هي التأكد من أنها موجودة بالفعل، ومسئوليته فيما يخص حسابات الخصوم هي التحقق من أن كافة الالتزامات التي على المنشأة مسجلة بالدفاتر، وبصفة عامة تعتمد إجراءات التحقق من هدف الوجود على طبيعة العنصر وتكلفة الحصول على الدليل المرتبط به [1].

ح- التحقق من الدقة : **Verification of accuracy**

يعنى ذلك تحقق المدقق من أن العمليات المالية تم تسجيلها وفق القيم الحسابية الصحيحة ولكافة عمليات المنشأة ، فمثلا قد يسجل رصيد المخزون بحساب العميل خطأ لوجود تحريف فى عدد وحدات المخزون أو بسبب استخدام سعر خاطىء ، ويمثل هذا الخطأ انتهاكا لهدف الدقة.

د- التحقق من الاكتمال : **Verification of completion**

يعنى هذا الهدف تحقق المدقق من أن كافة العمليات والحسابات التي كان يجب تسجيلها فى دفاتر وسجلات المنشأة قد سجلت وتم ترحيلها وإظهارها بالقوائم المالية دون حذف أو نقصان وبالقيم الفعلية، فمثلا عدم إدراج رصيد أحد العملاء ضمن حسابات المدينين يمثل انتهاكا لهدف الاكتمال.

ولتحقيق الهدف الأساسي لعملية التدقيق ينبغي على المدقق القيام بما يلي:

---

(1) للتوسع :

- محي الدين محمود عمر ، "مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2007، ص ص 19- 20 .

1- تحديد الدوائر المالية الرئيسية لعمليات المنشأة مثل: دائرة الإيرادات – دائرة المصروفات – دائرة الإنتاج – دائرة المبيعات .

2- تحديد تأكيدات الإدارة المتعلقة بالعمليات المالية وأرصدة الحسابات والافصاحات فى الدوائر الرئيسية للمنشأة.

3- تحديد أهداف التدقيق الثانوية المرتبطة بالأحداث والعمليات المالية ، وأرصدة الحسابات والافصاحات خلال الفترة ، والتي تكون مقابلة لتأكيدات الإدارة.

4- التحقق من صحة تأكيدات الإدارة من خلال مقابلة كل تأكيد من تأكيدات الإدارة بما يخصه من الأدلة الكافية والملائمة التي يتم جمعها وإجراء الفحص والاختبارات اللازمة ، بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية ، مما يساعد المدقق في إبداء رأيه الفني المحايد في هذه البيانات.

3- العوامل المؤدية إلى الطلب على التدقيق :

Factors that lead to the demand for audit

في ظل توسع حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة وتعقد العمليات المحاسبية والحاجة إلى دقة المعلومات الموثوق فيها بهذه المؤسسات، ظهر العديد من العوامل التي أدت إلى الطلب على عملية التدقيق ، ومن هذه العوامل [1]:

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- د. على عبد القادر الذنيبات ، **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية – نظرية وتطبيق**، المكتبة الوطنية – الطبعة الأولى ، عمان ، 2010، ص ص 8 – 12 .
- Arens,A.A., Eldeer , R.J. and Beasley,M.S.," **Auditing and Assurance services,** prenticeHall, , 8 Edition, 2006.

أ- ظهور ما يسمى بفجوة البعد:

أن النقص فى الموثوقية ، وبالتالي الحاجة إلى طرف خارجي مستقل من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات المالية ودرجة الاعتماد عليها يعود بشكل أساسي إلى ما يسمى بفجوة البعد، وهى الفجوة بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات المالية الصادرة عن الإدارة.

وتنشأ هذه الفجوة بسبب صعوبة قيام الإدارة بإطلاع المساهمين على الكم الهائل من العمليات المالية وغير المالية التي تتم داخل المنشأة ، والتي يحتاج المساهمون عنها معلومات مالية للاطمئنان على رؤوس أموالهم المستثمرة في المنشأة واتخاذ القرارات اللازمة، وهذا يؤدى إلى حدوث فجوة في الاتصال بين الإدارة والمساهمين وغيرهم من الأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على هذه المعلومات ، كما أن هذه الفجوة تشتمل على مجموعة من الأبعاد هي:

- **بعد زماني**: ان البيانات المالية هي حصيلة عمليات محاسبية تمت على مدى سنة كاملة ستقدم إلى المستفيدين منها في فترة محددة، وهذا يتطلب معلومات دقيقة وموثوق فيها.
- **بعد مكاني**: ان مستخدمي البيانات المالية منتشرون في مناطق متباعدة عن الإدارة التي تعد هذه البيانات.
- **بعد قانوني**: ان إطلاع مستخدمي البيانات المالية على الدفاتر والمستندات المؤيدة لعمليات غير عملي، ويؤدى إلى إفشاء الأسرار وإلحاق الضرر بالمنشأة والمستفيدون منها.
- **بعد مرتبط بالتكلفة** : أن إطلاع الفئات المختلفة على الدفاتر والسجلات يؤدى إلى تكاليف عالية تؤثر على كافة الفئات .

ب- تضارب المصالح بين الفئات المستفيدة من القوائم المالية:

بصفة عامة يحدث التضارب فى المصالح بين الإدارة والمساهمين ، وبين الشركة والأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على بياناتها المالية. وهذا ما يحدث عند تعدد الفئات المستفيدة من القوائم المالية وتعدد الاستخدامات المختلفة لهذه القوائم، وبالتالي فان تنوع المصالح ، تجعل الفئات المختلفة إلى جهة مستقلة ومحايدة حتى تطمئنها بأن البيانات المالية أعدت بشكل موضوعي ومحايد دون تحيز لأي جهة .

ت- حاجة المعلومات المالية إلى الملاءمة والمصداقية حتى تكون مؤثرة:

ان من مستلزمات الاعتماد على القوائم المالية أن تتميز المعلومات التي تحتويها هذه القوائم بالملاءمة والمصداقية حتى تكون مؤثرة في الاتجاه الصحيح، وبالتالي فانه لابد من وجود جهة محايدة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية حتى يطمئن لها متخذي القرارات ويثقون في مصداقية هذه المعلومات.

ث- التعقيد في عمل المحاسبين والحاجة إلى معلومات دقيقة:

أدى التطور الحادث فى العمليات الاقتصادية والمعالجات المحاسبية المختلفة، وكذلك المتطلبات القانونية ومتطلبات المعايير المحاسبية إلى زيادة التعقيد في عمل المحاسبين، حيث أدى ذلك إلى قيام المحاسبين في كثير من الأحيان بعمليات معقدة تتطلب كفاءات عالية ، وهذا بدوره يؤدى إلى احتمال حدوث بعض الأخطاء في المعلومات المالية .

وفى ظل تزايد احتمالات الأخطاء غير المقصودة فى المعلومات المالية والصعوبة المتزايدة في إشباع مستخدمي هذه المعلومات بمستوى جودة مرضى ، كان لابد من إخضاع هذه المعلومات للتدقيق من قبل مدقق خارجي مستقل ، "حيث تتطلب عملية التدقيق التي تؤدى لزيادة جودة المعلومات مستوى معينا من الخبرة لا يمتلكه مستخدم

المعلومات ذو المعرفة المتوسطة [1]"، وبالتالي فان عملية التدقيق تساهم في طمأنة الفئات المختلفة وتؤدى الى دقة العمليات المحاسبية وزيادة الثقة فيها.

ويمكن تحديد العوامل التي تؤدى إلى الطلب على التدقيق من وجهة النظر الاقتصادية فيما يلي [2]:

أ- الرغبة في تخفيض مخاطر المعلومات:

يسعى متخذي القرارات الاقتصادية الذين يعتمدون على المعلومات المالية إلى إجراء الفحص وتدقيق الحسابات لتخفيض مخاطر هذه المعلومات التي يمكن أن تحدث بسبب :

1- صعوبة الوصول المباشر للمعلومات ، حيث تصدر هذه المعلومات عن منشآت معينة، ويقوم بإعدادها أفراد آخرون ليس لهم صلة مباشرة بمستخدمي هذه المعلومات.

2- قد تكون المخاطر ناتجة من احتمال تحيز القائم بإعداد المعلومات بسبب وجود مصالح شخصية.

3- يؤدى زيادة العمليات الاقتصادية واتساعها، إلى زيادة حجم المعلومات المعالجة والمقدمة، وبالتالي زيادة احتمال تضمنها لتحريفات .

---

(1) د. كمال خليفة أبوزيد ، وآخرون، المراجعة الخارجية للقوائم المالية ، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ، 2008 ، ص 16.

(2) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى :

- **د. على عبد القادر الذنيبات ' مرجع سابق ، ص ص 11-12.**
- Arens,A.A., Eldeer , R.J. and Beasley,M.S., , 14th Edition, **Op- Cit.**

4- ان وجود العمليات المتبادلة بين الشركاء، وكذلك عمليات الاندماج بين الشركات، يؤدى إلى تعقد العمليات المالية والمحاسبية وعدم دقة المعلومات الناتجة.

ب- تخفيض تكلفة رأس المال :

يتم تخفيض هذه التكلفة عن طريق تزويد مستخدمي البيانات المالية ببيانات ذات مصداقية يتم الحصول عليها من خلال عملية التدقيق، وذلك تطبيقا لمفهوم كلما قلت المخاطرة التي يمكن تحملها المقرض كلما قلت الفائدة التي يمكن أن يقبل بها .

ت- المساعدة في منع حدوث الأخطاء والتحريفات الجوهرية بقدر الإمكان:

يؤدى كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي بعض آليات التحكم المؤسسي التي تلعب دورا هاما في منع واكتشاف وتصحيح التحريفات ، فالمدقق الخارجي لا يبدى رأيه إلا بعد الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من التحريفات الجوهرية ، وهذا يتطلب منه القيام بعملية الفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والحصول على الأدلة والقرائن والإجراءات التحليلية وغيرها ، مما يؤدى الى منع فرص الغش والخطأ أو تخفيضها بحيث لا تكون جوهرية ، وكذلك الأمر بالنسبة للمدقق الداخلي الذي يكون له دورا هاما في منع حدوث الأخطاء والتحريفات الجوهرية .

ث- المساعدة في أداء الرقابة وإجراء التحسينات المختلفة على العملية التشغيلية بالمنشأة:

من مهام المدقق في أداء عملية التدقيق تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه الى الإدارة في نهاية عملية التقييم وإظهار نواحي القصور به، وهذا يمثل نوع من الرقابة على عمليات المنشأة ، ويجعل الإدارة أن تطّور هذا النظام ومعالجة نواحي القصور به، ويؤدى ذلك إلى تحسين عمليات المنشأة التشغيلية.

4- أهمية تدقيق الحسابات : Importance of auditing

تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات علي التقرير النهائى لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي :

أ- إدارة المشروع التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه .

ب- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن .

ج- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة ، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك .

د- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة ، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

5- أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق:

Differences between the accounting and auditing

يخلط العديد من مستخدمي البيانات المالية بين التدقيق والمحاسبة بسبب تشعب عمليات التدقيق مع أعمال المحاسبة ، ويتم زيادة الارتباك من خلال منح لقب "محاسب" لكثير من الأفراد الذين يؤدون عمليات التدقيق [1].

فإذا نظرنا إلى المحاسبة فنجد أنها تقوم على تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية لغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات،

(1) Ibid, p.6.

ولذلك يجب على من يقوم بهذا العمل ان يكون لديه فهم لأسس تحديد الأحداث وقياسها وتسجيلها وترحيلها والتقرير عنها وفقا للمبادئ والقواعد التي توفر أساسا لإعداد المعلومات المحاسبية، وان يكون لديه القدرة على فهم النظام المحاسبي الذي يتم على أساسه تسجيل الأحداث بشكل صحيح في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

أما عند تدقيق البيانات المحاسبية فيكون تركيز المدقق على تحديد ما إذا كانت المعلومات قد تم تسجيلها بشكل صحيح وتعكس الأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال الفترة المحاسبة وأنها تمت وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها ، ولذلك يجب عليه فهم هذه المعايير، وامتلاك الخبرة عند جمع وتفسير أدلة التدقيق، بالإضافة إلى تحديد إجراءات التدقيق المناسبة ، وتحليل وتقييم النتائج التي يتطلبها العمل.

ويوضح الجدول التالي أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق :

أوجه الاختلاف	المحاسبة	التدقيق
1- من حيث بدء العمل وانتهائه	تبدأ بتتبع العمليات الاقتصادية وتسجيلها بالدفاتر وتنتهي بإعداد التقارير والقوائم المالية وتوصيلها للمستخدمين، ولذلك فهي علم إنشائي يبدأ بتسجيل الأحداث والمعاملات المالية	يبدأ بجمع الأدلة والفحص والتقييم للبيانات المالية التي تم تسجيلها محاسبيا، ثم ينتهي بإبداء الرأي في هذه البيانات والتقرير عنها لخدمة المستخدمين المعنيين ، ولذلك فهو علم تحليلي يعتمد على الفحص والتقييم للبيانات والمعلومات المالية .
2- من حيث القائم بالعمل وصفته	محاسب ووظيفته داخل المنشأة وهو غير مستقل كلياً ويجب أن يتوفر له التأهيل المطلوب .	المدقق ووظيفته خارج المنشأة وتتوفر له الاستقلالية التامة والتأهيل الكافي لأداء مهمته
3- من حيث المهمة	هي عملية تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية لغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار.	عملية منظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة والاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه الأدلة والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين

6- أنواع مدققي الحسابات : Types of auditors

يمكن حصر أنواع المدققين من الناحية العملية إلى: المدقق الخارجي المستقل، والمدقق الداخلي، والمدقق الحكومي [1]:

6/ 1- المدقق الخارجي المستقل : Independent external auditor

وهو شخص يمارس مهنة التدقيق كعضو في مكتب أو شركة تدقيق مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية، ويشترط في العضو الممارس لهذه المهنة توافر القواعد العامة للتدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق وهي التأهيل العلمي المناسب، والتدريب المهني المحدد، والكفاءة المهنية المتعلقة بالاستقلال والحياد، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية المناسبة والكافية ، ويقوم المدقق بعملية التدقيق المالي وفقا لمعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها .

6/ 2- المدقق الحكومي : Government auditor

وهو مدقق يعمل بالقطاع العام أو بالمؤسسات الحكومية، وقد يزاول أعمال تدقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة ، أو في أعمال تدقيق الكفاءة أو فى تدقيق إيرادات ونفقات الدولة .

ويجب على المدقق الحكومي أداء التدريب الكافي في موضوعات ومجالات المعرفة المطلوبة لهذه المهمة، ويفضل حصوله على شهادة CIA (مدقق داخلي معتمد) من قبل معهد المدققين الداخليين بعد اجتياز التدريب المكثف فى هذا المجال.

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley,14 th edition., **op-cit**.,pp,15-16.

6/ 3- المدقق الداخلي : Internal auditors

وهو موظف يتم تعيينه ضمن جهاز من داخل المنشأة لخدمة الإدارة ، وللتأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، والعمل على منع واكتشاف الغش وتحفيز التشغيل بكفاءة.

ولذلك فان المدقق الداخلي يمثل عين الإدارة داخل المنشأة حيث يقوم بفحص وتدقيق أداء العاملين فيها، وتحفيز التشغيل بكفاءة من خلال مجموعة من الأعمال التي يقوم بها في مجال التدقيق المالي، وتدقيق الالتزام وتدقيق الكفاءة .

7- أنواع التدقيق : Types of audit

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري، أو بالتحقق من مدى التزام العميل بقواعد وإجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية ، كما يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة ، ويتم تناول هذه الأنواع كما يلي:

7/ 1- أنواع التدقيق الأساسية : Basic types of audit

يمكن تبويب أنواع التدقيق الأساسية الى ثلاثة أنواع هي: التدقيق التشغيلي وتدقيق الالتزام ، وتدقيق القوائم المالية [1]:

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, 14 th edition, op-cit.,pp.12-14.

7/ 1/ 1- التدقيق التشغيلي : Operational audit

يعتبر هذا النوع من التدقيق هو التطور الطبيعي للتدقيق المالي وإن كان يتجاوزه من حيث النطاق (1) ، حيث يهتم بتدقيق الأنشطة التشغيلية المتعلقة بعمليات وسياسات وإجراءات المنشأة للحكم على مدى كفاءتها وانتظامها ومدى فاعليتها ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقاً، وإعداد التقرير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة بشأنها لتحسين عمليات المنظمة، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدقيق:

- تدقيق الإجراءات المتعلقة بتشغيل عمليات المنشأة، مثل تدقيق إجراءات إعداد الموازنات التقديرية، وتدقيق إجراءات تقييم رأس المال العامل .
- تدقيق إدارة موارد المنشأة المتاحة: مثل تدقيق إدارة أصول ومعدات المنشأة، وتدقيق إدارة رأس المال البشرى.
- تقييم دقة وكفاءة ومعالجة عمليات الرواتب في نظام الكمبيوتر.

كما عرّف Boynton (2) التدقيق التشغيلي بأنه عملية منتظمة لجمع الأدلة المتعلقة بكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية لمنشأة معينة وتقييمها في ضوء الأهداف المحددة من قبل إدارة المنشأة".

ولذلك فان التدقيق التشغيلي يسعى إلى فحص وتقييم أداء أعمال المنشأة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاية.

(1) مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها – المراجعة المتقدمة ، ص 103 . على الموقع
http://bu.edu.eg/olc/images/7th-6%20(4).pdf

(2) Boynton, W.C.,Johnson,N. and Kell w,g.,"**Modern Auditing**", John Wiley and Sons In Co, USA, 2006.

7/ 1/ 2- تدقيق الالتزام : Compliance audits

يعرّف هذا النوع من التدقيق بأنه عملية يتم إجراؤها لتحديد ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تلتزم بقواعد وإجراءات محددة مسبقا أو وفقا لضوابط موضوعة بواسطة سلطة أعلى ، كما فى حالة :

- تحديد ما اذا كان موظفي المحاسبة يتّبعون إجراءات مسبقة من قبل مراقب الشركة.
- تدقيق معدلات الأجور للالتزام بقوانين الحد الأدنى للأجور .
- دراسة الاتفاقات التعاقدية مع البنوك وغيرها من المقرضين للتأكد من مدى التزام الشركة للمتطلبات القانونية .

7/ 1/ 3- تدقيق القوائم المالية : Audit of financial statement

وهو التدقيق الخارجي الذي يتم من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل تقوم الإدارة بتعيينه لفحص البيانات والقوائم المالية للمنشأة، وإبداء رأيه في مدى عدالتها وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط للمنشأة خلال فترة محددة، وإصدار تقريره النهائي لخدمة المستخدمين المعنيين.

7/ 2- أنواع التدقيق الأخرى: Other types of audit

يمكن تبويب التدقيق إلى أنواع متعددة من حيث النظر اليه من زوايا مختلفة كما يلي:

7/ 2/ 1- من حيث القائم بعملية التدقيق : Based on the audit process

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى نوعين أساسيين هما: التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي :

أ- التدقيق الخارجي : **External Audit**

يتم هذا التدقيق من قبل طرف خارجي مستقل عن إدارة المنشأة تقوم الإدارة بتعيينه لإجراء عملية التدقيق، وإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية وإصدار تقريره النهائى عن هذه العملية، وقد سبق تناول هذا المفهوم بشيء من التفصيل، وبصفة عامة فان أهم ما يتميز به هذا النوع من التدقيق (1) :

1- استقلال المدقق عن المنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها.
2- اهتمام المدقق بالبحث والكشف عن الأمور المادية .
3- إجراء الفحص باستخدام أسلوب العينات .
4- إبداء الرأي الفني المحايد في البيانات المالية للمنشأة.

ب- التدقيق الداخلي : **Internal audit**

يمثل التدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المنشأة للتحقق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة لتحقيق أهداف الإدارة .

كما يعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة بالمعلومات المستمرة التي تؤكد على (2):

1- دقة أنظمة الرقابة الداخلية .

---

(1) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الإصدار (12) ، المبادئ الأساسية للتدقيق ، مطابع الشمس، عمان ، ص 10

(2) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، "المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص ص 30 – 31

2- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المنشأة .

3- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي .

ولتحقيق أهداف التدقيق الداخلي يتعين على فريق التدقيق الداخلي القيام بما يلي:

1- أداء الرقابة قبل الصرف، للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.

2- أداء الرقابة بعد الصرف (الرقابة اللاحقة) ، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة والمرتبطة بأعمال المشروع .

3- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة .

4- التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة .

7/ 2/ 1/ 1- أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي:

Differences between the external audit and the internal audit

يمكن إيضاح أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي فى الجدول التالي:

أوجه الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1- من حيث الهدف	إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة البيانات والقوائم المالية وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة محددة ، وإصدار التقرير النهائى لخدمة المستخدمين المعنيين (الملاك والأطراف الخارجية الأخرى) .	التحقق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة ، لتحقيق أهداف الإدارة. وتزويدها بالمعلومات المستمرة .
2- القائم بالتدقيق	يقوم به شخص مهني مستقل محايد من خارج المشروع ، يتم تعيينه بواسطة الملاك ، أو أعضاء مجلس الإدارة .	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة .
3- من حيث الاستقلال	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقييم وإبداء الرأي .	غير مستقل ، حيث يخضع جهاز التدقيق الداخلي إلى ضغوط مادية وأدبية باعتبارهم موظفين بالمنشأة ، ولا يتمتعون بالحياد والاستقلال في الرأي .
4- من حيث المسئولية	مسئول أمام الملاك ، ولذلك يقدم تقريره عن نتائج الفحص ، ورأيه الفني المحايد عن القوائم المالية إليهم	مسئول أمام الإدارة ، ولذلك يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا .
5- من حيث نطاق العمل	يحدد ذلك كتاب التعيين ومعايير التدقيق المتعارف عليها، بالإضافة إلى القوانين المنظمة لمهنة التدقيق .	تحدد الإدارة نطاق العمل ، ولذلك يتحدد هذا النطاق وفقا للمسئوليات التي تعهد بها الإدارة للمدقق الداخلي
6- من حيث توقيت الأداء	يتم أداء الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية ، وقد يكون على فترات منتظمة خلال السنة	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة .

7/ 2/ 2- من حيث الإلزام في تنفيذ عملية التدقيق :
Obligation in the implementation of the audit process

يمكن تقسيم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى : تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري :

أ- التدقيق الإلزامي: **Compulsory audit**

وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث ألزم القانون بعض الشركات بتدقيق حساباتها، وهي الشركات المساهمة العامة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، كما جاء ذلك بقانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997(المادة 192).

ب- التدقيق الاختياري: **Optional audit**

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به ، فهو تدقيق اختياري طالما ان المنشأة لا تخضع لقانون يلزمها بتدقيق قوائمها المالية، وفي هذه الحالة يكون التدقيق بناءا على رغبة ملاك المنشأة ، لما يعود عليهم من فائدة من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.

7/ 2/ 3- من حيث نطاق التدقيق : Audit limits

يمكن تقسيم التدقيق من حيث نطاق التدقيق إلى : تدقيق كامل وتدقيق جزئي :

أ- التدقيق الكامل : **Full audit**

وفي هذا النوع من التدقيق لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق، ويتم تنفيذ عملية التدقيق في إطار غير محدد ، ولهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي بفحص جميع البيانات المالية خاصة إذا كانت المشروعات صغيرة ، أو قد يتم إجراء

تدقيق كامل اختباري يعتمد على أسلوب العينة والاختبار خاصة إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم .

ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمنشأة ، وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس عن جزء منها ، ويكون المدقق مسئولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة اعتماده على إجراء التدقيق الكامل الاختباري.

ب- التدقيق الجزئي : Partial audit

يقتصر هذا التدقيق على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها، ولذلك ينحصر نطاق الفحص ومسئولية المدقق على هذا الجزء فقط ، وفي مثل هذه الحالات يتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه ، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدقيق هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمنشأة من مقبوضات ومدفوعات لأي غرض معين .

7/ 2/ 4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات : Size tests

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات إلى نوعين [1]:

أ- التدقيق التفصيلي : Detailed audit

يعني هذا النوع أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود المحاسبية والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات للتأكد من مدى صحة تسجيل وقياس وترحيل وعرض البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وانها خالية من كافة الأخطاء والتلاعب حتى يمكن إبداء رأيه فيها وإصدار تقريره ، ويناسب هذا النوع المنشآت الصغيرة الحجم، أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فانه سيؤدي إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 36 – 38 .

ب- التدقيق الاختباري: **Audit of group tests**

فى هذا النوع يقوم المدقق بفحص عينه من البيانات المالية للمنشأة دون إجراء مراجعة شاملة لها ، حيث يتم اختيار عينه ممثلة تمثيلا صحيحا لمفردات المجتمع (البيانات المالية)، ويقوم المدقق بإخضاع هذه العينة لعملية التدقيق ، ويعتبر هذا النوع من التدقيق أكثر الأنواع انتشارا في الوقت الحالى .

7/ 2/ 5- من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات :

The timing of the audit process and testing

يمكن تقسيم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات إلى تدقيق نهائي وتدقيق مستمر :

أ- التدقيق النهائى: **Final audit**

وهو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية للمنشأة ، وأهم ما يميز هذا النوع:

1- ضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد تم تسويتها وإقفالها .

2- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا على المنشأة كثيراً، ولن يكون هناك حاجة إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من إقفالها

ويعاب على هذا النوع من التدقيق [1] :

(1) د. خالد أمين عبد الله ، "علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية" ، دار وائل للنشر – الطبعة الثانية ، عمان ، 2004 ، ص 33

1- فشل المدقق في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها.

2- استغراق المدقق وقتاً طويلاً قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده .

3- ارتباك العمل في مكتب التدقيق ، مما يؤدي إلى عدم الدقة في أداء عملية التدقيق بسبب كثرة المنشآت التي تقوم بتدقيق حساباتها وتتفق تواريخ نهاية السنة المالية لها مع المنشأة محل التدقيق .

ويتضح مما سبق إن هذا النوع من التدقيق يصلح لتدقيق المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ، حيث أن المنشآت الكبيرة تحتاج لمدة تدقيق طويلة مما يؤدى إلى تأخر إصدار التقرير النهائي .

ب- التدقيق المستمر: **Continuous auditing**

وفي هذا النوع من التدقيق تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية للمنشأة، وعادة يتم هذا التدقيق بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية .

ويعالج هذا النوع من التدقيق الانتقادات الموجهة الى التدقيق النهائي لما يتميز عنه بالآتي [1] :

1- وجود وقت كاف لدى المدقق ، مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل ومن التدقيق بشكل أوفى .

2- سرعة اكتشاف الغش و الخطأ في وقت قصير بدلاً من ترك ذلك حتى نهاية العام .

3- انتظام العمل بمكتب التدقيق، وأيضا في المنشأة قيد الدقيق لوجود المجال الواسع زمنياً للتدقيق .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 34 – 35 .

4- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر، لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي على موظفي المشروع .

5- انجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المنشأة .

وعلى الرغم من المزايا السابقة لهذا النوع من التدقيق إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إليه أهمها إتاحة الفرصة لإمكانية تعديل الأرقام التي يتم تدقيقها سواء كان ذلك لتغطية بعض الأخطاء والاختلاسات أو لتسوية عجز أو خطأ معين .

8- الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي:

Services provided by the external auditor

يمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي إلى نوعين من الخدمات هما خدمات تأكيدية وخدمات غير تأكيدية [1]:

8/ 1- خدمات تأكيدية : Assurance service

هي خدمات مهنية مستقلة تؤدى الى تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، ويتم تقديمها من قبل مدقق حسابات خارجي محايد يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، لإعطاء تأكيد عن مصداقية البيانات أو التقارير المالية المقدمة من جهة أخرى بعد إخضاعها للتقييم فى ضوء المعايير المحددة، ولهذا الأساس يلجأ صانعي القرار الى مثل هذه الخدمات لتحسين موثوقية وملاءمة المعلومات التى يتم استخدامها فى اتخاذ القرارات، وتنقسم الخدمات التأكيدية إلى خدمات التصديق، وخدمات تأكيدية أخرى كما يلي [2]:

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **14 th edittion, op cit.**, pp.8-12.
(2) **Ibid**,p.8.

8/ 1/ 1- خدمات التصديق : Attestation Services

تمثل خدمة التصديق نوع من الخدمات التأكيدية، حيث تصدر شركة التدقيق تقرير عن مصداقية التأكيد المعد بواسطة جهة أخرى، وتتضمن خدمات التصديق ما يلى:

- تدقيق البيانات المالية التاريخية .
- تدقيق الرقابة الداخلية المتعلقة بالبيانات المالية:
- الإطلاع على القوائم المالية التاريخية:
- خدمات التصديق على تكنولوجيا المعلومات.
- خدمات التصديق الأخرى.

8/ 1/ 1/ 1- تدقيق البيانات المالية التاريخية .

في هذا النوع من التدقيق تؤكد الإدارة أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وفقا لما هو مطبق في معايير المحاسبة المتعارف عليها ، ويمثل هذا النوع من التدقيق شكل من أشكال التصديق الذي يقوم فيه المدقق بإصدار تقرير مكتوب معبرا عن رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة المطبقة ، ويعد هذا النوع من التدقيق هو الأكثر شيوعا لخدمات التأكيد التي تتم من قبل المدقق الخارجي.

8/ 1/ 1/ 2- تدقيق الرقابة الداخلية:

عند تدقيق البيانات المالية تؤكد الإدارة على أن الرقابة الداخلية متطورة ويتم تنفيذها كما هو مخطط لها ، ويلزم قانون الشركات العامة بأن يتم التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية، كما أن هذا القانون يتطلب من المحاسب القانوني أن يصادق على فعالية الرقابة الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية ، وهذا التقييم بلا شك يتكامل مع تدقيق البيانات المالية لأن فعالية الرقابة الداخلية تعمل على تخفيض احتمالات الأخطاء المستقبلية في هذه البيانات.

8/ 1/ 1/ 3- الإطلاع على القوائم المالية التاريخية : Rievew process – معيار (2400)

ان عملية الإطلاع على القوائم المالية لا تختلف عن تدقيق البيانات المالية إلا من حيث مستوى التأكيد، حيث يمد المحاسب القانوني بمستوى تأكيد أقل فى عملية الإطلاع بالمقارنة مع تدقيق البيانات المالية، ولهذا السبب تكون الأدلة المطلوب الحصول عليها أقل، وغالبا ما يكون الإطلاع على القوائم المالية كافيا لمقابلة احتياجات مستخدمي البيانات المالية، وتعتمد كثير من الشركات العامة على هذا النوع من التصديق لإيجاد تأكيد محدود عن بياناتها المالية بدون تكبد تكاليف على عملية التدقيق.

ويقوم المحاسب القانوني عند إجراء عملية الإطلاع بمجموعة من الاستفسارات والإجراءات التحليلية التي تهدف الى بيان ما إذا كان لم يرد إلى انتباهه أن البيانات المالية لا تتفق مع أسس معينة متفق عليها ، كما انه يقوم بهذه المهمة بناءا على اتفاقية منفصلة عن عملية التدقيق [1].

8/ 1/ 1/ 4- خدمات التصديق على تكنولوجيا المعلومات:

يطالب المتعاملين في تبادل المعلومات الالكترونية بتأكيدات حول حماية وضمان الثقة فى المعاملات والمعلومات التي يتم تبادلها الكترونيا، ويعتبر نظام شبكة الانترنت والنظم الالكترونية هي أمثلة لخدمات التأكيد المتطورة، "حيث يتم التعاقد مع المحاسب القانوني للحصول على تأكيد معقول بأن موقع الشركة على شبكة الانترنت (Web Trust) يحقق بعض المبادئ الأساسية لتحسين الثقة فى التجارة الالكترونية، فإذا

(1) **IFAC, IAASB**, Handbook of international Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Federation of Accounting, New York , 2008.Edition ,Part 2,standard no.2400.

تبين للمحاسب القانوني أن الموقع يحقق هذه المبادئ فانه يتم وضع خاتم الكتروني خاص على ذلك الموقع للدلالة على مصداقيته [1].

أما خدمات التصديق الخاصة بالنظم الالكترونية (Sys Trust) فهي خدمات تأكيدية تزود الإدارة ومجلس الإدارة والطرف الثالث بدرجة من المصداقية بأن النظم تحقق متطلبات ومبادئ أساسية، وان الرقابة الداخلية على هذه النظم مصممة وتعمل بفاعلية، وتشمل المبادئ الأساسية التي يتم الالتزام بها في الخدمات الخاصة بمصداقية شبكة الانترنت والنظم الالكترونية ما يلي [2]:

1- الأمان : أي أن الموقع محفوظ من الاختراق غير المصرح به.
2- استمرارية الموقع فى العمل: وذلك بأن يكون هناك تأكيد بان الموقع متاح باستمرار للعمليات، وان الاستخدام كما هو معلن عنه ضمن سياسات الشركة.
3- سلامة التشغيل: وذلك لضمان أن يتم التشغيل الذي يحقق الاكتمال والدقة والتوقيت والتفويض المناسب.
4- الخصوصية: وذلك يعنى خصوصية المعلومات التي يتم الحصول عليها ويتم استخدامها وعرضها.
5- السرية: أن يتم المحافظة على سرية المعلومات ذات الطابع السري.

8/ 1/ 1/ 5- خدمات التصديق الأخرى:

تعتبر خدمات التصديق الأخرى امتداد طبيعي لتدقيق البيانات المالية التاريخية، والتي من خلالها يسعى مستخدمي المعلومات المالية الى الحصول على تأكيدات مستقلة

(1) د. على عبد القادر الذنيبات ، مرجع سابق ، ص 39 .
(2) المرجع السابق ، ص ص 39 – 40.

للأنواع الأخرى من المعلومات، وفى كل حالة فان المنشأة التي يتم تدقيق بياناتها يجب أن تمد بتأكيد من مدقق حسابات خارجي قبل التصديق عليها .

فعلى سبيل المثال: عند إقراض البنك نقدية لمنشأة ، فان الموافقة على القرض تتطلب من المنشأة أن تعهد إلى محاسب قانوني ليزودها بتأكيد عن مدى التزام المنشأة مع الأحكام المالية للقرض، في هذه الحالة يجب على المنشأة الطالبة للقرض التأكيد على مخصصات القروض حتى تكون ذات مصداقية قبل ان يجمع الأدلة اللازمة لإصدار تقرير التصديق، ومن الأمثلة على هذا النوع من خدمات التصديق هو تدقيق مكونات البيانات المالية وخاصة البيانات المرتبطة بالتنبؤ ، وتدقيق شروط الاتفاقيات وغيرها .

2 /1 /8 - خدمات تأكيدية أخرى : Other assurance Services

تركز الخدمات التأكيدية الأخرى على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار، وهذه الخدمات لا تختلف عن الخدمات التأكيدية الا من حيث انه [1]:

أ- لا يتطلب من المحاسب القانوني إصدار تقرير مكتوب .

ب- لا يجب أن يكون التأكيد مرتبط بمصداقية تأكيد جهة أخري مرتبط بمدى الالتزام بالمعايير المحددة .

وهذا يعنى أن الخدمات التأكيدية الأخرى هي خدمات يقدمها المحاسب القانوني بصفته خبيرا في مجالات مختلفة أخرى، حيث يقدم فيها خلاصة فكره للغير عن طريق تقديم مقترحات للمنشأة لتطوير أدائها أو تطوير نظم معلوماتها، ومن أمثلتها: خدمات تقييم مخاطر الغش، وخدمات تقييم المخاطر الخاصة بالاستثمارات والأدوات المالية المشتقة، وتقييم نظم المعلومات المحاسبية ، وتقييم رأس المال العامل.

---

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, 14 th edittion., **op-cit.**,pp,10-11.

8/ 1/ 3- أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي وخدمات التأكيد:

على الرغم أن التدقيق الخارجي يندرج ضمن خدمات التأكيد إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما يمكن إيضاحها في الجدول التالي :

أوجه الاختلاف	التدقيق الخارجي	خدمات التأكيد
1- من حيث المفهوم	عملية منتظمة لجمع الأدلة المرتبطة بتأكيدات الإدارة عن الأنشطة الاقتصادية وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى تطابقها مع المعايير المحددة مسبقا لخدمة الأطراف المعنيين .	هى خدمات مهنية مستقلة تؤدى الى تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، يتم تقديمها من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، لإعطاء تأكيد على مصداقية البيانات أو التقارير المالية المقدمة من جهة أخرى بعد إخضاعها للتقييم فى ضوء المعايير المحددة. مثال ذلك : التأكيد المقدم من الإدارة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية (تمثل مخرجات) ، وعند مقارنة نظام الرقابة بمعيار أو معايير التدقيق الدولية التي يتم تطبيقها على هذا النظام فان ذلك يمثل المهمة التي على أساسها يتم إعطاء تأكيد الثقة .
2- من حيث الهدف	إبداء الرأي في مدى القوائم المالية وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة محددة ، وإصدار التقرير النهائى لخمة المستخدمين المعنيين،	إعطاء تأكيد الثقة فى البيانات أو التقارير المالية المقدمة من جهة أخرى بعد إخضاعها من قبل مدقق الحسابات للتقييم فى ضوء المعايير المحددة.
3- من حيث نوعية المعلومات التي يعتمد عليها المدقق.	يعتمد المدقق على المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية والحصول على الأدلة والقرائن وتقييمها ، ثم إصدار التقرير عنها.	يعتمد المدقق على مجموعة من المعلومات الأخرى التي يحتاجها لاتخاذ القرارات لتأكيد مدى الثقة فيها .

8/ 2: خدمات غير تأكيدية :

يقدم المحاسب القانوني بجانب الخدمات التأكيدية مجموعة من الخدمات الأخرى يطلق عليها خدمات غير تأكيدية ، ومنها على سبيل المثال :

- خدمات المحاسبة والتحضير.
- الخدمات الضريبية.
- الخدمات الاستشارية.

8/ 2/ 1- خدمات المحاسبة والتحضير : Accounting services and preparation

يقوم المحاسب القانوني خلال هذه الخدمات بمهمة إعداد الحسابات أو البيانات المالية بهدف إعطاء مزيد من الثقة لها بدون إبداء الرأي فيها ، ويقوم المدقق بهذه المهمة معتمدا على خبرته، ودائما يتم تنفيذ هذه المهمة للشركات الصغيرة من خلال اتفاقية موثقة لعملية التحضير يحدد فيها المسئوليات والتقارير التي يقوم المدقق بإعدادها .

ويجب على المدقق أن يبين في كتاب الارتباط جميع شروط الاتفاق بشكل واضح سواء بالنسبة للإجراءات التي سيقوم بها أو الجهات التي تعتمد على تقريره ومسئوليته تجاه هذه الجهات ، كما يجب عليه مراعاة متطلبات معايير التدقيق عند تخطيط هذه الإجراءات وتوثيقها .

8/ 2/ 2- الخدمات الاستشارية: The consulting services – معيار (4400)

تهدف هذه الخدمات أساسا إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام العميل للطاقات والموارد المتاحة له ومما يحقق أهداف التنظيم [1] ، من خلال تقديم الاقتراحات والمشورة والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في دعم إدارة منشأة العميل لإيجاد الحلول في بعض مشكلاتها أو لدعم موقف الإدارة في بعض السياسات وقيادة المنشأة.

---

(1) **IFAC, IAASB, Ibid**,Part 2,standard no.4400

ويقوم المدقق بأداء هذه الخدمات كاستشاري فقط دون أن يكون له علاقة بالتنفيذ وهو في ذلك يعتمد على خبرته وكفاءته وقدراته الخاصة عند تقديمه لهذه الخدمات .

8/ 2/ 2/ 1- أوجه الاختلاف بين الخدمات الاستشارية وعملية التدقيق:

Differences between advisory Services and audit process

يمكن تحديد الاختلاف بين الخدمات الاستشارية وعملية التدقيق فيما يلى :

- ان الهدف من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد فى مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة العميل، وهذا الرأي يتطلب من المدقق الالتزام بمجموعة من معايير التدقيق والمحاسبة، والمبادئ والمفاهيم المتعارف عليها في هذا المجال، كما أن هذا الرأي يتطلب تأكيد في شكل تقرير يختلف باختلاف نتيجة الفحص وحسب الحكم المهني للمدقق.
- بينما تهدف الخدمات الاستشارية إلى تقديم الاقتراحات والمشورة والتوصيات لدعم إدارة منشأة العميل لإيجاد الحلول، وهذه الخدمات لا تتطلب من المدقق سوى الالتزام بقواعد ومعايير المهنة الأخلاقية مع الخبرة والكفاءة المهنية .

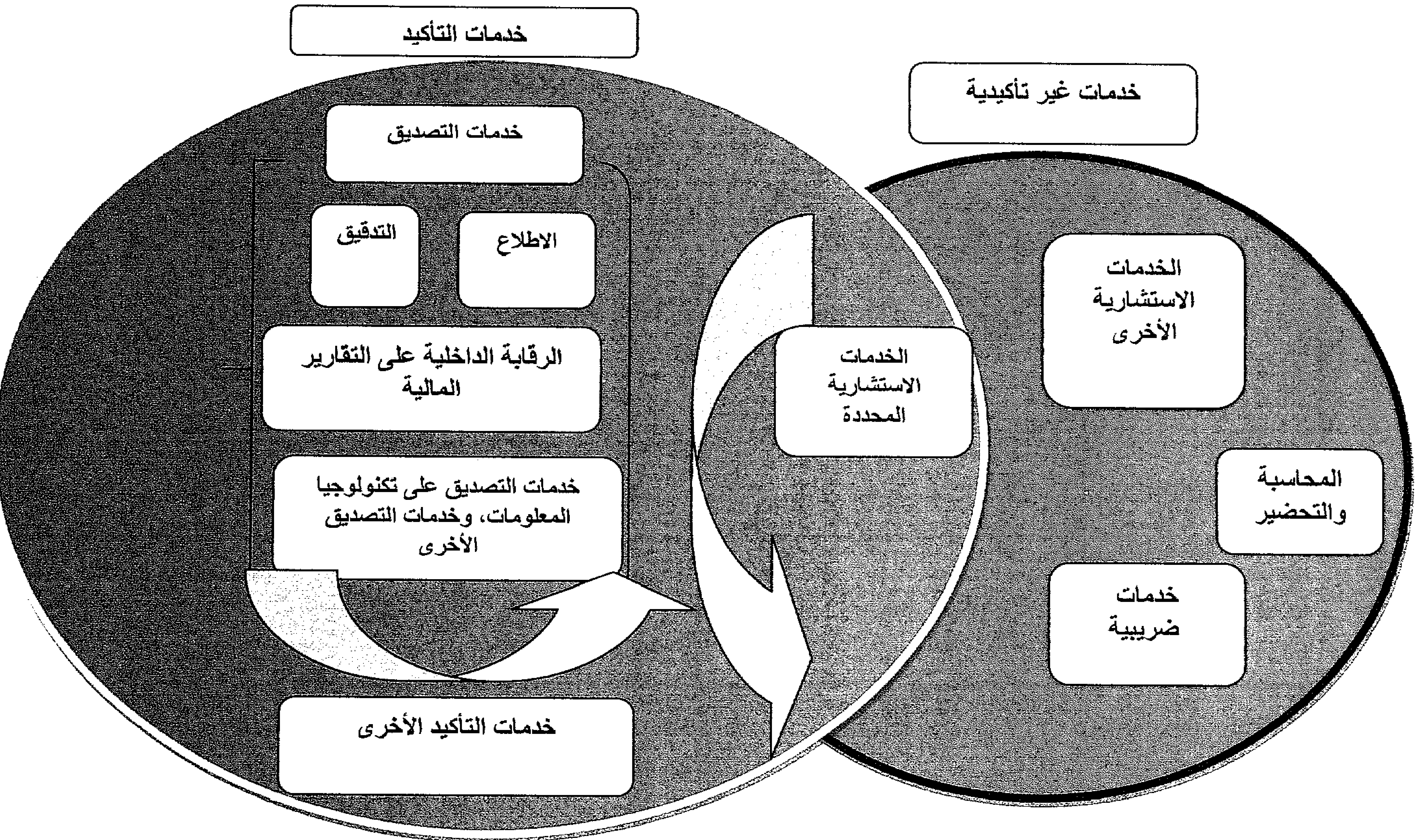
8/ 2/ 3- الخدمات الضريبية :Tax services

يقوم المدقق ببعض الخدمات الضريبية المتعلقة برفع القضايا الخاصة بعملائه أمام مصلحة الضرائب بصفته خبيرا في هذا المجال، وتقديم الإقرارات الضريبية والقوائم المالية والبيانات التي توضح أوجه الخلاف فى التحاسب الضريبي بين العميل ومصلحة الضرائب، وبالتالي الحصول على الإعفاءات الضريبية اللازمة وفقا لتطبيق القوانين الضريبية .

وعلى الرغم من أن كل من خدمات المحاسبة والتحضير، والخدمات الاستشارية، والخدمات الضريبية تكون خارج نطاق خدمات التأكيد، الا أن هناك مجال مشترك متداخل بين الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد، برغم أن الغرض الأساسي لخدمات التأكيد هو تحسين جودة المعلومات ، بينما الغرض الأساسي للخدمات الاستشارية هو التوصية للإدارة .

ويوضح الشكل رقم (2) العلاقة بين خدمات التأكيد وخدمات التأكيد الأخرى والخدمات غير التأكيدية ، والذي يوضح أمثلة لبعض هذه الخدمات، والمجال المشترك المتداخل بين الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد .

شكل رقم (2) العلاقة بين خدمات التأكيد وخدمات التصديق والخدمات غير التأكيدية



أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- عرّف التدقيق موضحا الأمور الأساسية التي يرتكز عليها هذا التعريف ؟

2- أذكر تأكيدات الإدارة المرتبطة بكل من : العمليات والأحداث المالية - أرصدة الحسابات في نهاية الفترة - العرض والإفصاح ، مع إيضاح مفهوم كل منها ؟

3- وضح الفرق بين المفاهيم التالية : الحقوق والالتزامات - الحدوث والاكتمال ؟

4- وضح أهداف التدقيق وأهميته مع إيضاح الأهداف الوسيطة للتدقيق؟

5- أذكر أنواع التدقيق المختلفة التي يمكن تحديدها من زوايا مختلفة، موضحا مفهوم كل نوع منها ؟

6- وضح الفرق بين كل من : التدقيق الشامل التفصيلي والتدقيق الشامل الاختباري - التدقيق النهائي والتدقيق المستمر ؟

7- أذكر الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي ؟

8- وضح مفهوم كل مما يلي:

خدمات التصديق - خدمات التأكيد الأخرى - الفحص - عملية المراجعة (الإطلاع) - الإجراءات الخاصة المتفق عليها - خدمات المحاسبة والتحضير - الخدمات الاستشارية ؟

9- وضح الفرق بين خدمات التأكيد والتدقيق الخارجي ؟

ثانيا: أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الأربعة للجمل التالية :

1- تتضمن تأكيدات العمليات المالية واحدة مما يلي :

أ - الوجود والقياس والتقييم. ب- الحدوث دون الاكتمال.

جـ- الحقوق دون الالتزامات. د- العرض دون الإفصاح.

2- ان الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي في الشركة هو :

أ- إبداء الرأي حول القوائم المالية ب- اكتشاف الأخطاء والغش

جـ - تقييم أنظمة الرقابة الداخلية د- لا شيء مما ذكر

3- أي من الأمور التالية ليس محل اختبار من قبل المدقق عند أداء خدمة الإطلاع (المراجعة):

أ- اختبار الرقابة الداخلية.

ب- الاستفسارات من الإدارة.

جـ- الحصول على معلومات عن العميل.

د- الحصول على معلومات عن المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية في الصناعة التي ينتمي إليها العميل.

4- في حالة تدقيق البيانات المالية التاريخية فإن الاهتمام الأساسي للمدقق يكون:

أ- تحديد ما إذا كانت العمليات المسجلة تعكس الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة المالية.

ب- تحديد ما إذا كان هناك غش في البيانات المالية.

جـ- تحليل البيانات المالية للتحقق من مدى انسجامها مع المتطلبات الحكومية.

د- تحديد ما إذا كان الدخل الخاضع للضريبة قد حسب بشكل صحيح.

5- أي من التالية ليس من تقارير التأكيد (التي يقدم فيها المدقق تأكيد):
أ- تقرير تحضير البيانات المالية.
ب- تقرير الإطلاع (المراجعة).
جـ- تقرير التدقيق.
د- تقرير تدقيق خاص عن بيانات مالية معدة على غير أساس المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

6- ينقسم التدقيق من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات الى :
أ- تدقيق كامل وتدقيق جزئي .
ب- تدقيق شامل (تفصيلي) وتدقيق اختباري
جـ- تدقيق إلزامي وتدقيق غير إلزامي (اختياري).
د- غير ذلك

ثالثا: حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة:

1- بالرغم من الفروق الجوهرية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فإن كليهما يؤدي عمله بوسائل وإجراءات تتشابه إلى حد كبير بفحص نظام الرقابة الداخلية للتأكد من سلامته من حيث المبدأ ومن فعاليته من حيث التنفيذ .

2- يعنى الاكتمال أن جميع المعاملات والأحداث التى كان يجب تسجيلها تم تسجيلها وترحيلها دون تخفيض أو حذف لها .

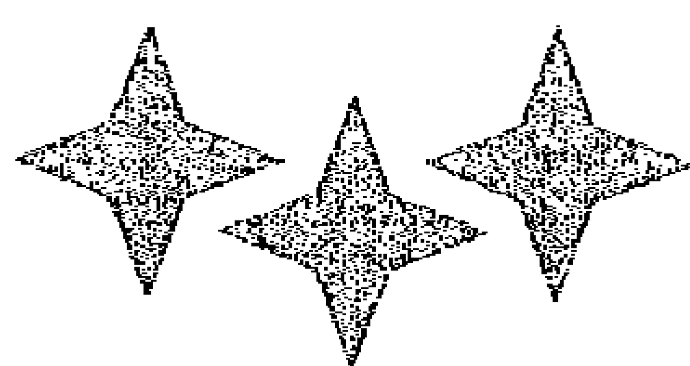
3- يعنى التصنيف أن جميع المعاملات والأحداث يتم إثباتها في الدفاتر وترحيلها بالقوائم المالية .

4- يعنى الحد الفاصل (الإغلاق) أن جميع المعاملات والأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية دون إجراء التسويات اللازمة .

الفصل الثاني 2

قواعد وآداب السلوك المهني

Rules of professional Conduct



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب ما يلي:

1- قواعد تعيين وعزل المدقق وتحديد أتعابه.
2- حقوق مدقق الحسابات.
3- مبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني.
4- الحالات التي يسمح فيها بالإفصاح عن المعلومات السرية.
5- التهديدات التي تواجه المحاسب المهني .
6- الإجراءات الوقائية لتقليص تهديدات المحاسب المهني.

الفصل الثاني
قواعد وآداب السلوك المهني
Rules of professional Conduct

تخضع ممارسة مهنة تدقيق الحسابات الى مجموعة من المعايير والمبادئ المحددة على المستويين الدولي والمحلى، بهدف وضع قواعد آداب وسلوك المهنة والرقابة على جودة أداء الممارسين لهذه المهنة، وتتضمن قواعد آداب وسلوك المهنة مجموعة من مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على ممارسي المهنة التحلي بها في مهام عملهم.

وتتضمن القواعد المنظمة لمهنة المحاسبة المهنية : قواعد تعيين وعزله المدقق وتحديد أتعابه وواجباته ، ومبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني، وما يواجهه من تهديدات في عمله.

1- قواعد تعيين وعزل المدقق وتحديد أتعابه:

ينظم عمل المدقق مجموعة من القواعد التي تحدد تعيينه والعوامل المؤثرة على اختيار تعيينه وشروط تجديد عقده ، وكذلك في حالة عزله وتحديد أتعابه .

أ- تعيين مدقق الحسابات: **Appointment of the auditor**

يعتبر تعيين مدقق الحسابات في شركات الأشخاص والمنشآت الفردية أمر اختياري لا إلزام فيه، حيث لم ينص أي قانون على وجوب تعيين مدقق لتدقيق حسابات هذه الشركات، أما الشركات المساهمة فقد نصت المادة 192 من قانون الشركات المساهمة الأردنية رقم 22 لسنة 1997، وكذلك المادة رقم 30 من القانون رقم 73 لسنة 2003 على إلزام الجهات التالية بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها [1] :

---

(1) القانون رقم 73 لسنة 2003 – مرجع سابق ، المادة رقم 30.

1- الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم.
2- شركات التضامن والتوصية البسيطة التي يزيد رأسمالها أو حجم مبيعاتها السنوية على مائة ألف دينار.
3- المؤسسات أو الشركات التي ينطبق عليها حد التسجيل وفقاً لقانون الضريبة العامة على المبيعات والأنظمة الصادرة .
4- النقابات والجمعيات التي تؤسس بمقتضى التشريعات المعمول بها .
5- المؤسسة المسجلة وفقاً لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .
6- المؤسسات والشركات المسجلة وفقاً لأحكام قانون المناطق الحرة المعمول به.

ولذلك فان الهيئة العامة للمساهمين تنتخب مدققا أو أكثر من مدققي الحسابات المرخص لهم مزاولة المهنة، للقيام بمهام التدقيق الخارجي للشركة وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات المعمول بها، وبصفة عامة فان قانون الشركات في معظم بلدان العالم قد نص على حق تعيين وتحديد أتعاب وعزل المدقق بيد لجنة التدقيق الخارجية بالشركة.

ويمارس مدقق الحسابات واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، على أن لا يتولى تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية، ويجوز إعادة تكليفه بتدقيق حسابات الشركة بعد مرور سنتين على الأقل، ويجب على الشركة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد مما يلي:

1- أن لا يكون مدقق حسابات الشركة الخارجي مؤسسا أو مساهما أو عضوا في مجلس إدارتها، أو أن يكون شريكا لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفا لديه.
2- أن لا يقوم بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.

3- أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

4- قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بهذا العمل.

كما لا يجوز تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة العليا للشركة إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات الشركة.

ب- عزل المدقق : Isolate auditor

فيما يخص عزل المدقق (أي استبعاده) من مهام عمله بشكل تعسفي وليس باستقالته الاختيارية، أعتبر المشرع إن من له حق التعيين يكون له حق العزل [1]، وعلى ذلك فإن الهيئة العامة للمساهمين بالشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسئولية المحدودة هي الجهة التي لها الحق في عزل مدقق الحسابات الذي يقوم بتدقيق حساباتها .

هذا وقد نصت المادة رقم 23 من قانون مهنة التدقيق الأردني رقم 32 لسنة 1985الذى يستمر العمل ببعض مواده طالما لا تتعارض مع أحكام القانون رقم 73 لسنة 2003 الذي حل محله، وجاء نص هذه المادة كما يلي" حيث لا يجوز لأي مؤسسة او شركة - يتطلب القانون أن يكون لها مدقق حسابات - تغيير هذا المدقق خلال السنة المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها [2]"، وهذا يعنى أن ذلك القانون يمنع العزل التعسفي الذي قد يحدث للمدقق خلال السنة المالية محل التدقيق .

(1) د. نبيل فهمي سلامه ، الأصول العلمية و العملية في المراجعة ، مكتبة الجامعة ببورفؤاد ، بورسعيد، 2003 ، ص ص 64-65.

(2) **قانون مهنة التدقيق الأردني رقم 32 لسنة 1985**، مادة 23.

ت- تحديد أتعاب المدقق : **Auditor Fees**

ان القاعدة العامة التي يستند إليها عند تحديد أتعاب المدقق تقوم على أن الذي يقوم بتحديد الأتعاب هي الجهة التي قامت بالتعيين أي الهيئة العامة للمساهمين بالشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسئولية المحدودة وفقا لما صدر بقانون الشركات المساهمة الأردنية رقم 22 لسنة 1997فى المادة رقم 192 منه والتي تنص على أحقية هذه الهيئة بتعيين مدقق أو أكثر من بين مدققى الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب ، وإذا لم يتسن لهذه الجهة القيام بذلك فإنها تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب على أن تحدد حد أقصى للمدقق لا يتجاوزه .

2- حقوق مدقق الحسابات: The rights and duties of the auditor

حددت القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة القانونية مجموعة من الحقوق التي يقوم بها أثناء تنفيذ عملية التدقيق ، وهى [(1)]:

أ- حق الحضور إلى الشركة للإطلاع والفحص والمشاركة فى الجرد:

أعطى القانون لمدقق الحسابات ومساعديه الحق في الحضور إلى الشركة وفروعها أو مخازنها في أي وقت يراه خلال أيام وأوقات العمل الرسمية لأداء مهمته (سواء كان ذلك بغرض الفحص أو مشاركته في إجراء الجرد) وذلك دون سابق إخطار للمنشأة،

---

(1) لمزيد من التفاصيل :

أ- د. نبيل فهمي سلامة ، مرجع سابق ، ص ص 66 – 67 .

ب- د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 161 -163 .

ج- قانون مهنة المحاسبة القانونية بالاردن رقم 73 لسنة 2003 ، مرجع سابق ، مادة 5 .

كما يحق له الإطلاع على كافة دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة التي تثبت فيها المعاملات التي حدثت .

ب- حق طلب البيانات والإيضاحات :

يحق لمدقق الحسابات الحصول على البيانات والإيضاحات من الشركة التي يقوم بتدقيقها، وفي حالة عدم تلبية طلبه يتعين عليه أن يرفع ذلك إلى رئيس مجلس إدارة الشركة، وإذا لم يستجيب لطلبه وجب عليه أن يظهر ذلك في تقريره .

ت- حق حضور الجمعية العامة :

نصت المادة 171 من قانون الشركات المساهمة العامة رقم 22 لسنة 1997 على أحقية مدقق الحسابات حضور الجمعية العامة للمساهمين بالشركة لإبداء رأيه فيما يتعلق بالحسابات الختامية والميزانية العمومية ويبلغهم بتقريره النهائي.

ث- حق حبس المستندات والأوراق :

يحق لمدقق الحسابات أن يحتفظ لديه ببعض المستندات والأوراق الهامة الخاصة بالشركة محل التدقيق، وذلك لحين استيفاء بعض حقوقه بالشركة مقابل أتعابه أو ما شابه ذلك .

بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة بعض الحقوق الأخرى للمدقق مثل :

ج- حق المدقق فى مناقشة قرار عزله :

يحق لمدقق الحسابات أن يتعرف على أسباب قرار عزله من تدقيق حسابات الشركة، ومناقشة الجهة التي قامت بإصدار قرار في هذا الشأن وإيضاح وجهة نظره غالى المسئولين .

ح- الاستعانة بالخبراء عند الضرورة :

يحق للمدقق الاستعانة بالخبراء والمتخصصين عند حاجة العمل إلى ذلك والاستفادة من خبرتهم وتدعيم أدلته ، وغالبا ما يتم الإشارة إلى ذلك في رسالة الارتباط بعملية التدقيق.

3- مبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني :

Principles and ethics for professional accountant

تعمل المنظمات والجهات المعنية المشرفة على مهنة المحاسبة القانونية على رفع مستوى جودة الأداء المهني لمارسي هذه المهنة، من خلال وضع مبادئ وآداب السلوك لهؤلاء الممارسين وضرورة الالتزام بها في الممارسة العملية، ولذلك أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في إصداراته للمعايير الدولية مجموعة من المبادئ وآداب السلوك المهني التي يجب على المحاسبين المهنيين الالتزام بها هي [1] :

3/ 1- النزاهة : Integrity

يجب أن يتمتع المحاسب المهني بالنزاهة بمعنى أن يكون صادقا وعادلا في أداء عمله، وأن يتصف بالاستقامة والأمانة في كل علاقاته المهنية، وأن يبدى رأيه في القوائم المالية بعدالة دون تضليل أو إخفاء للحقيقة.

3/ 2- الموضوعية : Objectivity

تعنى الموضوعية أن يكون المحاسب المهني دقيقا في فحصه وأحكامه المهنية بعيدا عن أي تحيز أو إرضاء لطرف على حساب الآخر أو إبداء رأيا مخالفا للحقيقة ، وأن يتجنب أي علاقات قد تؤثر على موضوعيته عند تقديم خدماته المهنية .

3/ 3- الكفاءة المهنية والعناية المعقولة :

Professionalism and reasonable care

يجب على المحاسب المهني أن يحتفظ بمستوى من المعرفة والمهارات المهنية التي تساعده في أداء ما يكلف به من أعمال بالعناية والكفاءة المهنية المعقولة دون تقصير.

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص 22 -27 .

ويمكن تقسيم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين هما :

الأولى: الحصول على الكفاءات المهنية، بمعنى اختيار الكفاءات ذات الخبرة والمعرفة والتأهيل اللازم لأداء العمل.

الثانية: المحافظة على الكفاءات المهنية، ويتطلب ذلك وعيا مستمرا وتفهما للتطورات المهنية والتجارية والفنية ذات الصلة، حيث يؤدى ذلك الى تطوير القدرات التي تمكن المحاسب المهني من أداء مهامه بكفاءة في البيئات المهنية والمحافظة عليها .

3/ 4- السرية : Classified

ينبغي على المحاسب المهني أن يحافظ على معلومات العميل التي اطلع عليها بحكم عمله ، وأن لا يفشى أي معلومات خارج الشركة أو يستغلها لمصلحته الشخصية أو لمصلحة طرف آخر إلا في حالة وجود تفويض واضح ، ويجب عليه أن يستمر في الالتزام بمبدأ السرية حتى بعد انتهاء العلاقة بينه وبين العميل .

وقد يطلب من المحاسب المهني الإفصاح عن المعلومات السرية في بعض الحالات التالية:

أ- إذا كان هذا الإفصاح مطلوبا بقوة القانون وأن يكون المحاسب مفوضا به من قبل العميل ، كما في حالة تقديم أدلة أخرى في منازعات قضائية.

ب- إذا كان هناك واجب مهني يتطلب الإفصاح وغير ممنوع قانونا ، كما فى حالة حماية المصالح المهنية للمحاسب المهني في الإجراءات القانونية.

وقد نصت المادة 202 من قانون الشركات المساهمة العامة الأردنية رقم 22 لسنة 1997على أنه لا يجوز للمحاسب المهني أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو فى غيره من الأماكن والأوقات أو الى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها ، وإلا وجب عزله ومطالبته

بالتعويض ، كما حددت المادة 27 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 بضرورة التزام المحاسب المهني بالمحافظة على أسرار المهنة والا تعرض للمساءلة القانونية .

3/ 5- السلوك المهني : Professional Conduct

يفرض هذا المبدأ التزاما على المحاسب المهني بالتقييد بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتجنب أي عمل قد يسئ إلى سمعة المهنة بل يجب عليه أن يكون أمينا وصادقا فى جميع الأعمال الموكولة إليه، وأن يمتنع عن الآتي :

أ- عدم المبالغة في الخدمات التي يقدمها أو في المؤهلات والخبرات التي اكتسبها .

ب- عدم استخدام أي أساليب من شأنها أن تضر بالمهنة أو بسمعة المحاسبين المهنيين الآخرين .

4- التهديدات التي تواجه المحاسب المهني :

Threats facing the professional accountant

قد يتهدد أداء المحاسب المهني بسبب ما يواجهه من تهديدات مثل [1] :

أ- التهديدات الناتجة عن المصلحة الشخصية ، كما في حالة وجود مصالح مالية أو مصالح أخرى مع العميل، أو مع أحد أفراد عائلته المباشرين أو المقربين، والتي تحدث بسبب وجود علاقة وطيدة مع العميل.

ب- تهديدات المراجعة الذاتية التي قد تحدث عندما يكون هناك حكم سابق بحاجة إلى إعادة تقييم من قبل محاسب مهني مسؤول، كما في حالة اكتشاف خطأ هام خلال إعادة تقييم عمل المحاسب المهني في القطاع العام.

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص ص 18 – 19 .

ت- **تهديدات التأييد** التي قد تحدث عندما يقوم المحاسب المهني بالترويج لموقف أو رأى مما يؤثر على موضوعيته ، كما في حالة ترويج لأسهم في منشأة مدرجة بسوق الأوراق المالية عندما تكون تلك المنشأة عبارة عن عميل تدقيق.

ث- **تهديدات التآلف** التي قد تحدث عندما يصبح المحاسب المهني أكثر تعاطفا تجاه مصالح الآخرين بسبب علاقة وثيقة ، كما فى حالة وجود عضو من فريق عملية التدقيق ذو علاقة عائلية قريبة أو مباشرة مع مدير أو مسئول لدى العميل .

ج- **تهديدات المضايقة** التي قد تحدث عندما يُمنع المحاسب المهني من العمل بموضوعية بسبب تهديدات فعلية أو متوقعة، كما في حالة الضغط عليه لتخفيف نطاق العمل المنجز بهدف تخفيض الأتعاب، والتهديد بالطرد أو الاستبدال فيما يتعلق بعملية ما لعميل معين أو التهديد بالمقاضاة .

5- الإجراءات الوقائية لتقليص تهديدات المحاسب المهني:

Procedures to reduce threats Professional accountant

تشمل الإجراءات الوقائية التي تعمل على تقليص التهديدات التي تواجهه المحاسب المهني إلى مستوى مقبول ما يلي [1] :

أ- **إجراءات وقائية ناشئة من المهنة أو التشريعات أو الأنظمة :**

تنشأ هذه الإجراءات من توافر الصفات الأساسية التي تتطلبها مهنة التدقيق، أو كنتيجة للتشريعات التي تحمى المدقق من أي تهديد أو من خلال توافر بعض الأنظمة بالمنشأة محل التدقيق، ومن أمثلة هذه الإجراءات :

- متطلبات التعليم والتدريب والخبرة لدخول مهنة تدقيق الحسابات .

(1) لمزيد من التوسع يمكن الرجوع الى : المرجع السابق ، ص ص 19 – 32.

- التطوير المهني المستمر للمدقق وإتباعه للمعايير المهنية ، وإجراءات المراقبة والتأديب المهنية.
- توافر بعض الأنظمة مثل إتباع المنشأة محل التدقيق لنظام حوكمة الشركات الذي يحد من تهديدات المحاسب المهني.
- المراجعة الخارجية من قبل طرف ثالث مخول قانونا بالتقارير والقوائم المالية التي يعدها المحاسب المهني.

ب- إجراءات وقائية ناشئة من بيئة العمل، وتشمل:

1- إجراءات وقائية على نطاق شركة التدقيق، ومن أمثلتها:

- قيادة الشركة التي تركز على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية للعمل .
- إتباع الشركة سياسات وإجراءات لتنفيذ ومراقبة جودة العمليات .

2- إجراءات وقائية خاصة بعملية التدقيق، ومن أمثلتها:

- إشراك محاسب مهني إضافي لمراجعة العمل المنجز أو تقديم الاستشارة حيثما يلزم.
- إشراك شركة أخرى لانجاز أو إعادة انجاز جزء من العمل .

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- اشرح حقوق المدقق الخارجي ؟

2- ناقش مبادئ السلوك للمحاسب المهني ؟

3- أذكر الحالات التي يسمح فيها بالإفصاح عن المعلومات السرية ؟

4- اذكر تهديدات السلوك للمحاسب المهني والإجراءات الوقائية لتلافيها ؟

ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- من أهم حقوق مدقق الحسابات وفقاً لقانون المهنة رقم (32) لسنة 1985:

أ- فحص وتدقيق حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات وفق متطلبات المهنة وقواعدها وأصولها العلمية والفنية.

ب- العمل موظفاً لدى الحكومة في الوقت الذي يمارس فيه مهنة التدقيق أيضاً.

جـ- إبداء رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة.

د- أ + ج

ثالثا : حدد ما إذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

1- تتخذ مكاتب التدقيق شكل شركات المساهمة .

2- لا يسمح معيار العناية المهنية الواجبة بالأردن للمدقق ان يستعين بخبرة ومهارات الآخرين نظراً لمسئوليته الشخصية عن عملية المراجعة.

3- طبقاً لمعيار الحياد والاستقلال والموضوعية الأردني يجب على المدقق ان يمتنع عن الرأي اذ تبين عدم استقلال فريق التدقيق حتى لو كان هو مستقل .

4- طبقاً لقواعد السلوك الأردني لا يفقد المدقق استقلاليته اذ كان المدقق ابن عمه او ابن خاله .

الفصل الثالث 3

واجبات ومسؤوليات المدقق

The auditor's duties and responsibilities



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب ما يلي:

1- واجبات مدقق الحسابات.

2- مسؤولية المدقق الجزائية (الجنائية) والتأديبية.

3- المسؤولية المدنية.

3/ 1- مسؤولية المدقق تجاه عملائه.

3/ 2- المسؤولية تجاه الغير(الطرف الثالث).

4- مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة.

5- مسؤولية المدقق عن تقويم مقدرة المنشأة على الاستمرار.

6- الإجراءات المتبعة لحماية مدققي الحسابات من المسؤولية القانونية.

الفصل الثالث
واجبات ومسؤوليات المدقق
The auditor's duties and responsibilities

من المفترض أن كل شخص يؤدى خدمة للآخرين بموجب تعاقد أو اتفاق فان عليه أن يؤدى هذا العمل وفقا لما جاء بشروط هذا التعاقد مستغلا في ذلك مهارته وبذل العناية المهنية اللازمة، وفى مجال خدمات التدقيق فان الرأي العام يعتقد أن المدقق يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في المدققين الآخرين الذين يقومون بمثل هذا العمل، ولكن إذا ثبت عكس ذلك كأن يكون المدقق قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي عميل، أو بسبب الإهمال أو عدم بذل العناية المهنية الواجبة والمعتادة أو سوء النية أو عدم الأمانة، وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالمنشأة التي تعاقدت معه أو بالأطراف الأخرى الذين يعتمدون على تقاريره المالية، فان هذا المدقق يعرّض نفسه للمساءلة القانونية سواء كانت مساءلة مدنية أو جزائية أو تأديبية ، بالإضافة إلى مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة، ومسؤوليته عن تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار والإجراءات المتبعة لحماية مدققي الحسابات من المسؤولية القانونية .

1- واجبات مدقق الحسابات: The duties of the external auditor

حددت المادة (5) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم 7 لسنة 2006.الواجبات التي يلتزم بها المدقق الخارجي عند أداء عملية التدقيق، وهى [1]:

أ- التقيد بمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة للمهنة وقواعد السلوك المهني .

ب- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة .

(1) نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية بالأردن رقم 7 لسنة **2006**، مادة رقم 5 .

ت- القيام بتخطيط إجراءات التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهري .

ث- شمول إجراءات التدقيق والفحص على أساس اختباري للبيانات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة فى البيانات المالية، وتقييم الأسس المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، وتقييم البيانات والتقارير المالية المعروضة بشكل إجمالي.

ج- فحص الأنظمة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق والتأكد من مدى كفايتها لحسن سير العمل بهدف تحديد طبيعة ومدى إجراءات التدقيق .

ح- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والمحاضر والتعليمات الصادرة عنه ، وأي بيانات ضرورية يمكن الحصول عليها .

د- التأكد من ان الحسابات منظمة بصورة أصولية وان البيانات المالية متفقة معها بما في ذلك أنظمة الحاسوب المستخدمة .

ل- التأكد من أن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع الحسابات .

م- تبليغ الجهات المختصة عن أي اختلاس يتم اكتشافه في أموال الجهة التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات .

ن- تقديم تقرير إلى الهيئة العامة أو الجهة التي عينت المحاسب القانوني لمزاولة أعمال التدقيق، مستندا في ذلك إلى معايير التدقيق الدولية المعتمدة بخصوص هذا التقرير.

وقد نصت المادة 196 من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 على الإجراءات المتبعة في حالة إمتناع مدقق الحسابات عن التوصية بالمصادقة على البيانات المالية وردها إلى مجلس الإدارة، حيث بينت هذه المادة أن الهيئة العامة للشركة تقرر ما يلي:

أ- إما الطلب إلى مجلس الإدارة بتصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التاريخ.

ب- أو إحالة الموضوع إلى الوزير لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي الحسابات ويكون قرار اللجنة ملزما بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة للشركة لاقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لذلك.

2- المسؤولية المدنية للمدقق: Civil liability of the auditor

وهي المسؤولية التي تنشأ على مدقق الحسابات تجاه الأطراف الذين يخدمهم نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباته، مما يؤدى إلى ألحاق الضرر بهم سواء كان عملاء أو غيرهم من الطرف الثالث الذين يعتمدون على تقرير المدقق، وتنشأ هذه المسؤولية على المدقق بموجب القانون بصفته وكيلا عن هذه الأطراف لعدم بذله العناية المهنية المعقولة، ويتم تقسم المسؤولية المدنية الى مسؤولية تجاه العملاء ومسؤولية تجاه الغير (الطرف الثالث) كما يلي :

2/ 1- مسؤولية المدقق تجاه عملائه:

Responsibility towards the customer

قد تنشأ مسؤولية مدنية تقع على عاتق المدقق بسبب تقصيره أمام عملائه الذين يرتبط معهم بعقد قد يكون مكتوبا ومشتملا على كل حقوق وواجبات الطرفين، وقد يكون اتفاقا شفويا غير مكتوب، وفي هذه الحالة يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين، ويعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات، وفي جميع الأحوال لا تقع هذه المسؤولية على المدقق إلا بتوافر الأركان التالية:

أ- أن يكون هناك التزام من جانب المدقق سواء في العقد أو في القانون.

ب- أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.

ت- أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرارا بالعميل تجعله يستحق تعويضا عن ذلك.

ويتحمل المدقق هذه المسؤولية نتيجة تقصيره في أداء واجبة المهني وفقا للقانون ووفقا لما يخالف اتفاقه مع العميل بموجب العقد المبرم بينهما، ويساعد هذا العقد في إثبات الحقوق والواجبات للطرفين ، وخاصة عندما يشترك العميل ذاته في حدوث إهمال للمدقق أدى إلى فشله في بذل العناية المهنية المعقولة أو الأداء المناسب لواجباته وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعا قانونيا عن إهماله.

ويلجأ المدقق إلى بعض الوسائل في الدفاع عن إدعاءات العميل بالإهمال من خلال استخدام خطاب الارتباط الذي يوجهه المدقق إلى عميله، ويحدد فيه نطاق عمل المدقق ومسؤولياته ومسؤولياته العميل في آن واحد، وكذلك اعتماد المدقق على خطاب التمثيل الذي يستلمه من عميله ويكون موضحا به أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وان هذه القوائم ممثلة تمثيلا عادلا.

ويتم توقيع المسؤولية على المدقق نتيجة تقصيره تجاه عملائه في الحالات التالية على سبيل المثال:

أ- إذا قام المدقق بإصدار تقرير نظيف بدون الالتزام بمعايير التدقيق .

ب- إذا لم يقدم المدقق التقرير في الوقت المحدد المتفق عليه .

ت- إذا قام المدقق بإفشاء أسرار العميل .

ث- إذا فشل المدقق في اكتشاف الأخطاء المادية أو المخالفات المادية التي يرتكبها الموظفون ولم يقم ببذل العناية المهنية المعقولة .

ج- الانسحاب من مهمة التدقيق بدون مبرر مقبول .

مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الحالات التي تعرض فيها مدققي الحسابات للمساءلة نتيجة عدم اكتشاف التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق كانت من الأسباب الرئيسة وراء ذلك هي فشل المدققون في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليهم.

2/ 2- المسؤولية تجاه الغير(الطرف الثالث) :

Responsibility towards others (third party)

تقع هذه المسؤولية على المدقق نتيجة الضرر الذي أصاب الغير{الطرف الثالث[1]} نتيجة اعتمادهم على تقرير المدقق بالرغم من عدم وجود علاقة تعاقدية بينهم وبين المدقق، ويتحمل المدقق هذه المسؤولية إذا كان هناك إهمال جسيم أثناء التدقيق أدى إلى وقوع ضرر على الغير وكان المدقق هو المسؤول عنه ، وبشكل عام فإن المدقق يتحمل المسؤولية تجاه الطرف الثالث إذا تحققت الشروط التالية [2] :

أ- أن يكون معلوماً للمدقق مسبقاً أن الطرف الثالث سيعتمد على البيانات المالية لغاية معينة .

ب- حصول إهمال أو تقصير شديد من المدقق أدى إلى الإخلال بواجبه .

ت- أن ينتج عن ذلك ضرر يصيب الطرف الثالث .

ث- أن يكون الضرر الذي أصابه الطرف الثالث ناتجاً عن إهمال وتقصير المدقق فيكون بينهما علاقة سببية .

ج- أن يكون هناك إمكانية لتقدير الضرر بشكل معقول .

---

(1) الطرف الثالث هم الأطراف من خارج المنشأة الذين يعتمدون على تقرير المدقق الخارجي

(2) د. يوسف محمود جربوع ، مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 69 ، 2002 ، ص 202.

ووفقا لتأييد أحكام القضاء على المستوى الدولي لبعض القضايا المرفوعة ضد مدققي الحسابات بسبب مسؤوليتهم تجاه الغير(الطرف الثالث) فقد أظهرت الأدبيات المحاسبية أن مسؤولية المدقق تجاه هذا الطرف تواجه بعض الخلافات بسبب تقسيم استفادة هذا الطرف، حيث يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من البيانات المالية إلى [1]:

أ- طرف مستفيد بشكل أساسي من البيانات المالية :

وفى هذه الحالة يجب أن يكون المدقق على علم مسبق بان هذا الطرف سيستخدم البيانات المالية التي يتم تدقيقها.

وكمثال على ذلك: قد يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفا ثالثا سيعتمد على البيانات المحاسبية المدققة من قبله لغرض الشراء الاستثماري بالتقسيط أو قد يقوم هذا الطرف بتقديم هذه البيانات لأحد البنوك بهدف الحصول على قرض، ففي هذه الحالات فان على المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الغير(الطرف الثالث)، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي والإهمال الجسيم والغش[2] ، كما هو الحال بالنسبة للعميل.

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

- د.علي عبد القادر الذنيبات ، مرجع سابق ، ص 81 .
- Boynton ,W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G.(2006), Modern Auditing , John Wiley and Sons Inc., USA

(2) يقصد بـ :

أ- **الإهمال العادي:** عدم قيام المدقق ببذل مستوى معقول من العناية المهنية اللازمة، ويحدث ذلك بدون قصد من المدقق.

ب- **الإهمال الجسيم:** عدم قيام المدقق ببذل أي مستوى من العناية المهنية الواجبة المعقولة، مما أدى إلى حدوث الضرر.

جـ- **الغش:** حدوث تحريف أو خطأ مقصود من قبل أي فرد بمنشأة العميل، مع علم المدقق بهذا الغش، وقد يكون الغش إستدلالي في حالة وجود قدر من الاهمال الشديد على الرغم من عدم وجود قصد من قبل المدقق لخداع أو الحاق الضرر بالغير.

ب- طرف مستفيد من البيانات المالية بشكل غير أساسي :

حيث سيعتمد هذا الطرف على البيانات المالية بدون علم المدق، وفى هذه الحالة فان المدقق يتحمل المسؤولية تجاه هذا الطرف بناء على قانون الضرر فى حالة الإهمال الجسيم والغش.

ويتعين على المدقق إثبات بذله العناية المهنية المعقولة تجاه عميله وتجاه الغير وجمع الأدلة التي تؤيد إثبات ذلك للدفاع عن نفسه في القضايا التي توجه إليه تجاه هذه الفئات، سواء كانت فئات تعتمد على البيانات المالية المدققة بشكل أساسي مباشر أو بشكل غير مباشر .

2/ 3- المسؤولية الجزائية (الجنائية) للمدقق:

Criminal responsibility (criminal) to the auditor

يتم مساءلة المحاسب القانوني جزائيا إذا صدرت منه أفعال تمثل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات، أو أي قانون آخر أثناء أداء مهمته، كما فى حالة قيامه بخيانة الأمانة أو النصب أو التزوير أثناء مزاولة المهنة ، وقد نصت المادة رقم 44 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 على توقيع العقوبات الجزائية على المحاسب القانوني كما يلى :

"مع مراعاة عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ورد عليها في أي تشريع آخر"، يعاقب المحاسب القانوني بالحبس مدة لا تقل عن سنه ولا تزيد عن ثلاثة سنوات، أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين ألف دينار' أو بكلتا هاتين العقوبتين إذا ارتكب عن قصد أو نتيجة إهمال جسيم أي من الأفعال التالية:

أ- دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاولة المهنة.

ب- وضع تقريرا مغايرا للحقيقة أو صادق على وقائع مغايرة للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاولة المهنة.

2/ 4- المسؤولية التأديبية للمدقق:

Disciplinary responsibility of the auditor

إذا لم يتوافر القصد الجنائي فيتم مساءلة مدقق الحسابات تأديبياً بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني التي تتضمنها القوانين المنظمة لمهنة التدقيق، ولا تقوم المسؤولية التأديبية إلا بتوافر ركنين أساسيين [1]:

أ- الركن المادي :

يتمثل هذا الركن في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني فلا يمكن مساءلة المدقق تأديبياً وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي - والمهني ولو لم يقع ضرر فعلي يترتب عليه مسؤولية تأديبية.

ب- الركن المعنوي:

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدياً أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفاً مشدداً عند تقدير العقوبة.

---

(1) د. نواف محمد عباس الرماحي "مراجعة العمليات المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

وقد أقرت المادة رقم 34 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 تشكيل لجنة تأديبية يتم من خلالها إحالة المخالفين لأحكام هذا القانون للمسؤولية التأديبية ، وحددت المادة 36 من هذا القانون العقوبات التي يتم تطبيقها على هؤلاء المخالفين كما يلي :

أ- إذا كان المخالف محاسب قانوني يوقع عليه الجزاءات التالية :

1- التنبيه .
2- الإنذار الخطي .
3- تعليق التسجيل وإيقاف العمل بالمزاولة لمدة لا تزيد عن سنتين .
4- إلغاء أجازة المزاولة وشطب اسم المحاسب القانوني نهائيا من سجل المزاولين.

ب- إذا كان المخالف محاسبا متدربا يوقع عليه الجزاءات التالية:

1- التنبيه .
2- الإنذار الخطي.
3- وقف التدريب لمدة لا تزيد عن سنتين .

3- مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة: معيار(560)

The auditor's responsibility for subsequent events

يشير مفهوم الأحداث اللاحقة إلى الأحداث التي تحدث في فترة تلي تاريخ الميزانية، وقبل إصدار القوائم المالية وتقرير المدقق، ويكون لها تأثير على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية [1].

(1) الفين أرينز ، جيمس لوبك ، (2002) ، مرجع سابق ، ص 455 .

كما أوضح معيار التدقيق الدولي رقم 560 أن مفهوم الأحداث اللاحقة يشير إلى كل الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق، وكذا الحقائق التي تكتشف بعد تاريخ هذا التقرير [1].

ويمكن تقسيم الأحداث اللاحقة إلى ما يلي [2]:

أ- الأحداث التي تقع حتى تاريخ تقرير المدقق:

يجب على المدقق أداء إجراءات مصممة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بأن جميع الأحداث حتى تاريخ تقريره، والتي قد تتطلب تعديل في القوائم المالية أو الإفصاح عنها فيها قد تم تحديدها، وتتمثل هذه الإجراءات عادة في:

1- دراسة إجراءات الإدارة الموضوعة لمعرفة الأحداث اللاحقة؛

2- قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة ولجان التدقيق والتنفيذ التي عقدت بعد تاريخ القوائم المالية، والاستفسار عن الأمور التي نوقشت في الاجتماعات التي لم تتوفر لها محاضر بعد؛

3- قراءة آخر قوائم مالية مرحلية متوفرة للمؤسسة، وحسب ما هو ضروري ومناسب؛

4- قراءة الموازنات التقديرية وتوقعات التدفق النقدي وتقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة؛

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، 2008 ، ص 522 .

(2) د. احمد حلمي جمعة ، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ، الكتاب 10، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009 ، ص ص 108-114 .

5- الاستفسار أو توسعة الاستفسارات الشفوية أو الكتابية السابقة الموجهة لمحامي المؤسسة فيما يتعلق بالدعاوى والمطالبات؛
6- الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت أية أحداث لاحقة قد وقعت، والتي يحتمل أن تؤثر على القوائم المالية الوقائع المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق ولكن قبل تاريخ صدور القوائم المالية.

ب- الوقائع المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق ولكن قبل تاريخ صدور القوائم المالية:

لا يوجد على المدقق أية مسؤولية لأداء إجراءات أو عمل أية استفسارات فيما يتعلق بالقوائم المالية بعد تاريخ تقريره، بينما في الفترة من تاريخ تقريره حتى تاريخ صدور القوائم المالية فمسؤولية إبلاغه بالوقائع التي قد تؤثر على القوائم المالية تقع على الإدارة، وفي حالة حدوث ذلك أي معرفته من الإدارة بوجود أحداث تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية فعليه اتخاذ الإجراء المناسب في ظل تلك الظروف والذي قد يتبع بتقرير تدقيق جديد .

ج- الوقائع المكتشفة بعد صدور القوائم المالية:

في هذه الحالة لا يقع أي التزام على المدقق لعمل أي استفسار فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، إلا في حال اكتشافه أن هذه الوقائع كانت موجودة في تاريخ التقرير والتي كان من المحتمل أن تتسبب في تعديل التقرير، في هذه الحالة عليه مناقشة الأمر مع الإدارة واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع تلك الظروف، على أن يشير في تقريره الجديد إلى هذه التعديلات.

4- مسؤولية المدقق عن تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار: معيار (570)

The auditor's responsibility for evaluating the facility's ability to continue

تعني الاستمرارية في التدقيق "أن يبدي مدقق الحسابات رأيه عما إذا كانت المنشأة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند تدقيق القوائم المالية مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها وأنشطتها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات المالية موضع التدقيق [1]".

ويجب أن ينتبه مدققى الحسابات لمحاولات الإدارة المتعمدة لإعطاء بيان كاذب لمركز المنشأة المالي ونتائج التشغيل، وفيما تقدمه من قوائم مالية احتيالية تعد من العوامل الرئيسية في مخاطر التدقيق، ولهذا فقد تعدى دور المدقق في إبداء الرأي الفني المحايد إلى التنبؤ بقدرة العملاء على الاستمرار في المستقبل مطبقا في ذلك ما صدر عن معيار التدقيق الدولي رقم (570) بشأن المؤشرات، والإجراءات التي يتعين علي المدقق أخذها بعين الاعتبار للحكم على قدرة العميل على الاستمرار.

إجراءات ومسؤولية المدقق عند تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار:

يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بمجموعة من الإجراءات حتى يبعد نفسه عن أي مسؤولية تتعلق بتقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار ، وهذه الإجراءات هي [2]:

---

(1) د.لطفي، أمين السيد، "نحو منهج متكامل لتقييم وتقدير المراجع لقدرة الشركات على الاستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير 1995.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص 528 – 538 .
- د. أمين السيد لطفي ، مرجع سابق.

أ- تقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بقدرة المنشأة على الاستمرار، والتي لا تزيد عن سنة بعد تاريخ القوائم المالية محل التدقيق ، وذلك من خلال التخطيط والفحص وجمع الأدلة اللازمة لعملية التدقيق وتحرى الحذر المهني.

ب- في حالة ظهور مؤشرات تشكك في قدرة المنشأة على الاستمرار في أداء أعمالها العادية، يجب علي المدقق القيام بإجراءات التدقيق الإضافية التالية [1]:

- تدقيق خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية.
- جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو نفى أي شك مادي يؤثر على استمرارية المنشأة.
- طلب تمثيلات كتابية من الإدارة تتعلق بالخطط الخاصة بالإجراءات المستقبلية.

وهذا يتطلب من المدقق القيام ببذل العناية المهنية الكافية وممارسة الحذر المهني، والاهتمام بتقييم الرقابة الداخلية وإجراء التحليلات اللازمة ، "حيث أن تحليل المنشأة والصناعة بالإضافة إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يمثل الجزء الأكبر أهمية في تحليل وتقييم مخاطر التدقيق [2]".

ت- بناءا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها يحدد المدقق حسب تقديره إذا كان هناك تأكد أو عدم تأكد مادي يتعلق بالأحداث التي تثير الشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار.

ث- إذا توصل المدقق إلى عدم تأكد مادي فيما يتعلق بالأحداث التي تثير الشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار، في هذه الحالة يصدر المدقق تقريره بدون تحفظ مع إضافة فقره إيضاحية تبين عدم تأكد ما يثير هذا الشك.

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 532 .

(2) Konrath L. F., **"Auditing: A Risk Analysis Approach"**, South- Western, Australia, 2002.

ج- إذا ظهر مؤشرات على عدم قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترة بعد إعداد التقرير، فان المدقق في هذه الحالة يكون خالي المسؤولية حيال ذلك مادام قد ظهرت تلك المؤشرات بعد قيامة بممارسة أعماله بعناية مهنية كافية واتخاذه الحذر المهني.

ح- إذا ظهرت مؤشرات واضحة عن عدم قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها، وتشير إلى ضعف في الموقف المالي للمنشأة ، ولم يتعرض المدقق لتلك المؤشرات ولم يذكرها في تقريره فان ذلك يضعه تحت طائلة المسؤولية لأنه يكون قد قصر فى تطبيق معايير التدقيق العامة المتعارف عليها فيما يخص بذل العناية المهنية.

ويجب على المدقق الاستعانة بالمؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المنشأة، والمحددة في معيار التدقيق الدولي رقم (570) وتم تصنيفها إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية ومؤشرات أخرى، وفيما يلي أمثلة لهذه المؤشرات مع ملاحظة إن وجود واحد، أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً بأن فرض الاستمرارية موضع تساؤل [1]:

المؤشرات المالية ، وتتمثل فيما يلي:

1- زيادة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة.
2- خسائر تشغيلية متكررة.
3- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها.

مؤشرات تشغيلية ، وتتمثل فيما يلي:

1- خسائر مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم.
2- فقدان سوق رئيسي أو امتياز، أو مورد رئيسي.

---

(1) ISA , Op-Cit., No. 570, 2003 .

مؤشرات أخرى ، وتتمثل فيما يلي:

1- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى.
2- قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها.
3- تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية.

ويتضح مما سبق، أن هذا المعيار حدد لمدقق الحسابات الإجراءات الواجب إتباعها عند تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط ، وأوجب أن يتضمن فى تقريره فقرة إيضاحية عن تلك المقدرة لكي تكون تحذير أو إنذار مبكر عن فشل وشيك تتعرض له المنشأة محل التدقيق.

5- الإجراءات المتبعة لحماية مدققي الحسابات من المسؤولية القانونية:

Procedures to protect auditors from legal liability

حتى يبتعد مدققى الحسابات عن أي مساءلة سواء كانت مدنية، أو جنائية، أو تأديبية ، فان عليهم القيام قدر الإمكان بما يلي :

أ- التعامل مع العملاء المميزون المتصفون بالنزاهة .
ب- تعيين الأفراد المؤهلين بشركة التدقيق وتدريبهم والإشراف عليهم بشكل جيد .
ت- المحافظة على الاستقلالية التامة للمدققين وبذل العناية المهنية اللازمة ، وإتباع معايير وقواعد السلوك المهني والإيضاحات الأخرى للمهمة.
ث- فهم أعمال العميل وضرورة الحصول على خطابي التعاقد والتمثيل.
ج- الحصول على الأدلة والقرائن الكافية والتحقق من مدى مناسبتها .

ح- الحصول على التأمين الكافي لحماية شركات ومكاتب لتدقيق في حالة التعرض للدعاوى القضائية

د- البحث عن المشورة القضائية .

ل- ممارسة الشك المهني بمعنى أن لا يأخذ المدقق المعلومات على علاقاتها، كما هي بل عليه ممارسة الحذر الذي يفرض عليه تفحص المعلومات للتأكد من خلوها من أي تضليل .

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- اشرح واجبات المدقق الخارجي ؟

2- اذكر مسئوليات المدقق القانونية والإجراءات المتبعة لحمايته منها ؟

3- وضح المقصود بالآتي : المسئولية المدنية – المسئولية التأديبية – المسئولية الجنائية؟

4- وضح بالأمثلة الحالات التي يكون فيها المدقق مسئولا تجاه العملاء وتجاه الطرف الثالث ؟

5- ناقش عناصر وإجراءات الرقابة على جودة أداء التدقيق ؟

6- وضح مسئولية المدقق عن تقويم مقدرة المنشأة على الاستمرار؟

7- وضح مسئولية المدقق عن الأحداث اللاحقة ؟

ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- من واجبات مدقق الحسابات:

أ- التقييد بمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة للمهنة وقواعد السلوك المهني .

ب- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة .

ج- القيام بتخطيط إجراءات التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية .

د- جميع ما ذكر.

2- قد يُسأل مدقق الحسابات تأديبياً بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني بإحدى العقوبات التالية:

أ - التنبيه

ب- الإنذار

ج- الإنذار الخطي

د - جميع ما ذكر

3- قام مدقق حسابات إحدى ا لشركات بالمصادقة على توزيع أرباح صورية في هذه الشركة، لذلك يعتبر هذا المدقق مسئولاً:

أ- مسئولية تأديبية ويطبق عليه قانون مهنة تدقيق الحسابات.

ب- مسئولية جزائية ويطبق عليه قانون العقوبات.

ج- مسئولية مدنية ويطبق عليه قانون العقوبات.

د- لا شيء مما ذكر.

4- الأحداث اللاحقة التي تتطلب التعديل في البنود أو العناصر التي تأثرت بالأحداث دون التعديل بالقوائم المالية هي :

أ- الأحداث اللاحقة التي تؤثر على القوائم المالية مباشرة.

ب- الأحداث اللاحقة التي ليس لها تأثير مباشر على القوائم المالية

ج- الأحداث التي ليس لها علاقة بالقوائم المالية

د- أ + ج

5- الأحداث التي قد يكون من الأفضل الإفصاح عنها دون إجراء تعديلات بالقوائم المالية نفسها بل بمرفقات إيضاحية :

أ- الأحداث اللاحقة التي تؤثر على القوائم المالية مباشرة

ب- الأحداث اللاحقة التي ليس لها تأثير مباشر على القوائم المالية.

ج- الأحداث التي ليس لها علاقة بالقوائم المالية

د- أ + ج

ثالثا : حدد ما إذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق إذا كانت خاطئة:

1- المدقق مسئول عن فحص القوائم المالية قبل إبداء رأيه في مدى عدالتها بينما تقع مسئولية إعداد القوائم المالية على الإدارة.

2- يتم مساءلة المحاسب القانوني جزائيا إذا صدرت منه أفعال تمثل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات، أو أي قانون آخر أثناء أداء مهمته، كما فى حالة قيامه بخيانة الأمانة أو النصب أو التزوير أثناء مزاولة المهنة.

3- يتم مساءلة المحاسب القانوني جزائيا إذا لم تصدر منه أفعال تمثل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات ، أو أي قانون آخر أثناء أداء مهمته، كما في حالة قيامه بخيانة الأمانة أو النصب أو التزوير أثناء مزاولة المهنة.

4- يكـون المـدقق مـسئول عـن تقيـيم تقـديرات الإدارة المتعلقـة بقـدرة المنـشأة على الاستمرار، خلال مدة لا تزيد عـن سـنة بعـد تـاريخ القـوائم الماليـة محـل التدقيق.

5- يكون المدقق مسئول عن تقييم تقـديرات الإدارة المتعلقـة بقـدرة المنـشأة علـى الاسـتمرار، خـلال مـدة تزيـد عـن سـنة بعـد تـاريخ القـوائم الماليـة محـل التدقيق.

الفصل الرابع 4

معايير التدقيق

Auditing Standards



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكـون الطالـب قـادرا علـى اسـتيعاب الأمـور التالية:

1- أهمية المعايير لمهنة التدقيق.

2- معايير التدقيق الدولية ، من خلال وضع إطار يوضح أهداف كل معيار، وتـصنيف هذه المعايير إلى مجموعات وتحديد المعايير التي تم إعادة صياغتها.

3- معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما (المعايير الأمريكية):

- المعايير العامة (الشخصية) .
- معايير العمل الميداني .
- معايير إعداد التقارير.

الفصل الرابع
معايير التدقيق
Auditing Standards

تمثل معايير التدقيق مستويات للأداء المهني بالنسبة لمدققي الحسابات، فهي إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل وبالجودة الملائمة، ولهذا تعمل المنظمات المهنية على إصدار تلك المعايير لرفع كفاءة أعضاء المهنة والنهوض بها .

وقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير يمكن عرضها في شكل إطار بحيث يتم تقسيمها الى مجموعات كل مجموعة تختص بأمور معينة، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير حظيت بقبول عام من جميع الممارسين لهذه المهنة.

1- أهمية المعايير لمهنة التدقيق:
The importance of standards for the audit profession

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير لتكون أداة لعمل المدقق، بحيث تمده بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعد في انجاز مهامه بالكفاءة والجودة اللازمة ، وقد كان لهذه المعايير أهمية بالغة لمهنة التدقيق كما يلي:

أ- تمثل المعايير إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم فى أداء العمل بشكل أمثل.

ب- تساعد المعايير في تحسين أداء المدقق الخارجي والارتقاء بعمله والحكم علي جودة أدائه، من خلال توفير الإرشادات والمفاهيم والمعايير اللازمة لأداء مهمة التدقيق وتنفيذها.

ت- تمثل المعايير أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاطه ونوع الصناعة، وهدف المؤسسة من حيث الربحية وغير الربحية .

ث- تساعد المعايير في تلبية رغبات المجتمع المتعلقة بالتقارير المالية، من خلال تفعيل دور ومسئوليات المدقق تجاهها ، خاصة وأن هذه الرغبات في تزايد مستمر.

2- أوجه الاختلاف بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق:

The differences between auditing standards and audit procedures

تعرف المعايير في مجال التدقيق بأنها الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أداء مهمته، فهي تمثل قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة، ولذلك فان معايير التدقيق تمثل مستويات للأداء المهني وإطارا عاما يعمل المدقق ضمنه.

أما إجراءات التدقيق فتمثل الطرق والوسائل التي يستخدمها المدقق في عملية التدقيق والأنشطة التي يقوم بها خلال عمليات جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بمختلف أهداف التدقيق، فعلى سبيل المثال تشتمل إجراءات التدقيق : القيام بعملية عد النقدية ومشاهدة جرد المخزون ومراجعة تسوية البنك والقيام بالمراجعة المستندية وغير ذلك من مختلف الأنشطة التي يقوم بها المدقق، وقد تختلف إجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق

باختلاف المنشأة التي يدقق حساباتها أو باختلاف حجمها وطبيعة أعمالها ودرجة تعقيدها ، إلا أن هذه الإجراءات تنفذ ضمن الإطار العام المتمثل في معايير التدقيق [1].

3- إطار معايير التدقيق الدولية :

Framework of international auditing standards

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي تأسس عام 1997 مجموعة من معايير التدقيق الدولية تمثل إطارا متكاملا لعملية التدقيق يتعين على المدقق الالتزام به وتطبيقه حتى يساعده في تسهيل مهمته وتطوير جودة أدائه المهني ، وفيما يلي إطار المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتعديلات التى أجريت عليها ، وقد تم تقسيمها إلى إحدى عشر مجموعة [2]:

(1) د. على عبد القادر الذنيبات ، مرجع سابق ، ص 65 .

(2) **IFAC, IAASB**, 2008.Edition,**Op-Cit**., Part 1,Part 2.

(إطار معايير التدقيق الدولية)

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
الجموعة الأولى : قضايا تمهيدية (100- 199):				
1	100		مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة	توفير إرشادات بشأن الأمور التمهيدية المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة ومدى أولويتها وأهميتها وأهدافها بالنسبة لعملية التدقيق.
2	110		إطار المصطلحات	توفير إيضاحات للمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بأعمال التدقيق بهدف مساعدة المدقق في فهم هذه المصطلحات عند إجراء عملية التدقيق .
3	120		إطار المعايير الدولية للتدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في إعداد البيانات المالية وفقا لإطار المعايير المحددة ، والتي يجب أن تُعد وفقاً لواحدة أو أكثر من : أ- المعايير الدولية للمحاسبة . ب- المعايير الوطنية للمحاسبة . ج- معايير التدقيق الدولية.

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
المجموعة الثانية: المبادئ العامة والمسؤوليات (200 – 299) :				
4	200	إعادة صياغة وتعديل	الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق.	توفير إرشادات تساعد المدقق في كيفية تحقيق الأهداف العامة لتدقيق البيانات المالية وتنفيذها من خلال التأكيد على ما يلي : أ- توافر المتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني للمدقق، وتحديد إجراءات ونطاق تدقيق البيانات المالية. ب- الامتثال لجميع معايير التدقيق الدولية. ت- توافر التشكك المهني في المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق. ث- الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية في مجملها خالية من الأخطاء الجوهرية ،لإبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية من جميع الجوانب الجوهرية قد أعدت وفقا لمعايير التقارير المالية المطبقة، وتقديم المدقق تقريره النهائي وفقا لذلك.
5	210	إعادة صياغة	الاتفاق على شروط التعيين	توفير إرشادات بشأن : أ- الاتفاق على شروط التكليف مع العميل ب- إجابة المدقق على طلب العميل لتغيير شروط التكليف يتوفر فيها مستوى أقل من التأكيدات. ت- تثبيت شروط التكليف المتفق عليها في كتاب التكليف ث- مساعدة المدقق في إعداد كتب التكليف المتعلقة بتدقيق البيانات المالية .

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
6	220	إعادة صياغة	مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية	توفير إرشادات تساعد المدقق في تطبيق إجراءات مراقبة الجودة على مستوى عملية التدقيق التي توفر تأكيد معقول بأن : أ- التدقيق يتفق مع المعايير المهنية والقانونية والتنظيمية المعمول بها . ب- تقرير مدقق الحسابات الصادر يتناسب مع ظروف الحالة.
7	230	إعادة صياغة	توثيق التدقيق	توفير إرشادات بشأن وثائق التدقيق التي توفر ما يلي: أ- سجل كاف ومناسب لأساس تقرير مدقق الحسابات ب- أدلة تثبت أن تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.
8	240	إعادة صياغة	مسئولية مدقق الحسابات في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية	أ- توفير إرشادات بشأن مسئولية مدقق الحسابات في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، والتوسع فى تطبيق معياري التدقيق رقمي 315 ، 330. ب- تقديم إرشادات للمدقق بشأن الاتصالات مع السلطات التنظيمية والتنفيذية بشأن الاحتيال . ت- تقديم إرشادات في حالة إذا ما واجه المدقق لخطأ ناتج عن الاحتيال أو الشك بوجود احتيال. ث- تحديد متطلبات التوثيق لإثبات الاحتيال بالحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتدقيق الحسابات فيما يتعلق بالمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

أهداف المعيـار	اسم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	رقم المعيار	م
توفير إرشادات تساعد المدقق بشأن : أ- الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة في عملية تدقيق الحسابات بشأن الامتثال لأحكام القوانين والأنظمة بشكل عام والتي يكون لها تأثير مباشر على المبالغ الجوهرية والإفصاحات الواردة في البيانات المالية ؛ ب- تنفذ إجراءات تدقيق محددة تساعد في تحديد حالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح الأخرى التي قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية ؛ ت- الاستجابة المناسبة لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين واللوائح التي حددت خلال عملية مراجعة الحسابات.	النظر في القوانين والأنظمة في تدقيق البيانات المالية	إعادة صياغة	250	9
توفير إرشادات تساعد المدقق بشأن: أ- الاتصال بوضوح مع القائمين على الحاكمية بشأن مسئوليات المدقق المتعلقة بتدقيق البيانات المالية، وإعطائهم نظرة عامة عن نطاق التخطيط وتوقيت التدقيق. ب- الحصول من القائمين على الحاكمية على المعلومات الملائمة المتعلقة بتدقيق الحسابات. ت- تقديم للقائمين على الحاكمية في الوقت المناسب الملاحظات الهامة الناشئة من تدقيق الحسابات والمتعلقة بمسئوليتهم على الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية . ث- تحفيز التواصل الفعال بين مدقق الحسابات والقائمين على الحاكمية.	الاتصال مع القائمين على الحاكمية. (التحكم المؤسسي)	إعادة صياغة وتعديل	260	10

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
11	265	جديد كان جزءا من معيار 260	الاتصال مع القائمين على الحاكمية والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية	توفير إرشادات تساعد المدقق بشأن : الاتصال بشكل مناسب مع القائمين على الحاكمية والإدارة فيما يتعلق بأوجه ضعف الرقابة الداخلية التي قام مدقق الحسابات بتحديدها خلال عملية التدقيق ووفقا لحكمه المهني.
المجموعة الثالثة: تقييم المخاطر ومواجهة المخاطر المقيمة (300- 499):				
12	300	إعادة صياغة	التخطيط لتدقيق البيانات المالية	توفير إرشادات تساعد المدقق في التخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية حتى يتم تنفيذها بطريقة فعالة من خلال وضع خطة تدقيق ملائمة وتحديثها وفقا لإستراتيجية التدقيق.
13	315	إعادة صياغة	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها.	توفير إرشادات تساعد المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ ، على مستوى البيانات المالية او على مستوى التأكيدات ، من خلال فهم المنشأة وبيئتها ، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة ، مما يوفر أساسا لتصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تقييمها.
14	320	إعادة صياغة وتعديل	الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية بشكل مناسب عند التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق.
15	330	إعادة صياغة	إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر المقيمة	توفير إرشادات تساعد المدقق في إجراءات تدقيق ملائمة للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة عند تدقيق البيانات لمواجهة مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تقييمها ، من خلال تصميم وتنفيذ الحلول المناسبة لمواجهة تلك المخاطر.

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
16	402	إعادة صياغة وتعديل	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمنشأة تستخدم خدمات من منشآت أخرى	توفير إرشادات تساعد المدقق في القيام ببعض اعتبارات التدقيق عند قيام منشأة باستخدام خدمات من منشآت أخرى بهدف : أ- الحصول على فهم لطبيعة وأهمية تلك الخدمة المقدمة من قبل مزود الخدمة وتأثيرها على الرقابة الداخلية للمستخدم المتعلقة بعملية التدقيق، بحيث تكون كافية لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية؛ ب- تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر.
17	450	كان جزءا من معيار 300	تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في تقييم أثر الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال عملية التدقيق ، وتقييم اثر عدم تصحيحها على البيانات المالية .
المجموعة الرابعة: أدلة التدقيق (500-599):				
18	500	إعادة صياغة	أدلة التدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق بطريقة ملائمة حتى يتوصل من خلالها إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تمكنه من استنتاج قرار معقول لإبداء الرأي في تقريره النهائي.
19	501	إعادة صياغة وتعديل	أدلة التدقيق – اعتبارات محددة لبنود مختارة	توفير إرشادات تساعد المدقق في حصول المدقق على أدلة إثبات ملائمة ومناسبة عند إجراء عملية التدقيق (وفقا لاعتبارات محددة في بنود مختارة)، وفيما يتعلق ببعض البنود مثل : أ- وجود وحالة المخزون ب- الاستفسار عن الدعاوي القضائية والمطالبات المتعلقة بالمنشأة واكتمال معلوماتها. ت- العرض والإفصاح عن المعلومات الجزئية وفقا للإطار المحدد للتقارير المالية.

أهداف المعيار	اسم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	رقم المعيار	م
توفير إرشادات تساعد المدقق في استخدام المصادقات الخارجية للحصول على أدلة إثبات مناسبة وموثوقة من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات ملائمة.	المصادقات الخارجية	إعادة صياغة وتعديل	505	20
توفير إرشادات تساعد المدقق في الحصول على أدلة إثبات مناسبة وكافية تتعلق بالأرصدة الافتتاحية عند التدقيق لأول مرة للتأكد من أن: أ- الأرصدة الافتتاحية لا تتضمن أخطاء جوهرية تؤثر على البيانات المالية للفترة الحالية. ب- السياسات المحاسبية المناسبة قد انعكست على الأرصدة الافتتاحية وقد تم تطبيقها بشكل متماثل في الفترة الحالية او إن التغيرات فيها قد تم حسابها بشكل مناسب وتم عرضها والإفصاح عنها حسب الإطار العام للتقارير المالية المطبق.	التدقيق لأول مرة- الأرصدة الافتتاحية	إعادة صياغة	510	21
توفير إرشادات تساعد المدقق فيما يلي : أ- الحصول على أدلة إثبات ملائمة وموثوقة عند استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية. ب- تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية في موعد قريب من نهاية السنة ، والتي تساعد المدقق في استنتاج ما إذا كانت البيانات المالية متماثلة مع فهم المدقق للمنشأة.	الإجراءات التحليلية	إعادة صياغة	520	22
توفير إرشادات تساعد المدقق في دراسة العينات الإحصائية في التدقيق حتى يتمكن من استخدام الأسس المعقولة لاتخاذ قرار يتعلق بالمجتمع الذي تم اختيار العينة منه.	العينات الإحصائية في التدقيق	إعادة صياغة	530	23

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
24	540	إعادة صياغة وتعديل	التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة	توفير إرشادات تساعد المدقق في الحصول على أدلة إثبات ملائمة وكافية فيما إذا كانت: أ- التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية سواء تم الاعتراف بها او الإفصاح عنها معقولة. ب- الافصاحات المتعلقة بها ملائمة في سياق إطار التقارير المالية المطبق.
25	550	إعادة صياغة	الأطراف ذات العلاقة	توفير إرشادات تساعد المدقق في : أ- فهم العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات بكفاية حتى يتنبه الى العوامل المتعلقة بمخاطر الاحتيال ان وجدت. ب- ما اذا كانت العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة قد تم تحديدها ومعالجتها محاسبيا والإفصاح عنها بشكل مناسب وفقا لإطار التقارير المالية المطبق.
26	560	إعادة صياغة	الأحداث اللاحقة	توفير ارشادات تساعد المدقق في: أ- الحصول على أدلة إثبات فيما اذا كان هناك أحداث تمت بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق، والتي قد تتطلب التعديل او الإفصاح في البيانات المالية ، مما قد ينعكس أثرها في تلك البيانات المالية. ب- الاستجابة بالشكل المناسب عن الأحداث التي أصبحت معروفة للمدقق بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي قد تجعل المدقق القيام بتعديل تقريره.

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
27	570	إعادة صياغة	استمرارية المنشأة	توفير إرشادات تساعد المدقق في: أ- الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة بشأن ملائمة استخدام الإدارة لفرضية استمرارية المنشأة في إعداد البيانات المالية . ب- الاستنتاج بناء على أدلة الإثبات التي تم التوصل إليها عدم التأكد بشكل جوهري أن هناك أحداث تثير الشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار ت- تحديد الآثار المترتبة على تقرير المدقق.
28	580	إعادة صياغة	التأكيدات الكتابية	يهدف هذا المعيار إلى ضرورة حصول المدقق على تأكيدات كتابية من الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى المتعلقة بالبيانات المالية
المجموعة الخامسة : الاستفادة من عمل الآخرين (600-699):				
29	600	إعادة صياغة وتعديل	اعتبارات خاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات (بما فيها الاتصال مع مدققي عناصر تلك البيانات)	تحديد بعض الاعتبارات الخاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات مثل تحديد مدقق الحسابات للمجموعة، وفي هذه الحالة يجب عليه : أ- الاتصال مع مدققي عناصر البيانات المالية بوضوح بشأن نطاق وتوقيت عملهم والمعلومات المالية المتعلقة بتلك المكونات والنتائج التي توصلوا اليها. ب- الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتدقيق الحسابات بشأن المعلومات المالية للعناصر وعملية تجميعها لإبداء الرأي بشأن ما إذا كانت المجموعة المالية قد تم إعدادها من جميع الجوانب المادية ، وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
30	610	إعادة صياغة	استخدام عمل المدقق الداخلي	تحديد ما إذا كان يمكن الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي وانها مناسبة لأعمال التدقيق الخارجي .
31	620	إعادة صياغة وتعديل	استخدام عمل الخبير	تحديد ما إذا كان مدقق الحسابات في حاجة الى استخدام عمل الخبراء ، وإذا تم استخدام أعمال الخبرة يجب تحديد ما إذا كان هذا العمل كافي لأغراض تدقيق الحسابات.
المجموعة السادسة : نتائج التدقيق والتقرير (700 – 799):				
32	700	إعادة صياغة	تكوين الرأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات	تكوين رأي في البيانات المالية استنادا إلى تقييم النتائج المستخلصة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها؛ والتعبير بوضوح عن هذا الرأي من خلال تقرير مكتوب يصف الأسس التي تم استخدامها لهذا الرأي.
33	705	إعادة صياغة وتعديل	تعديلات الرأي في تقرير مدقق الحسابات المستقل	إبداء رأي واضح ومناسب في البيانات المالية وحسب الضرورة في الحالات التالية: أ- اذا استنتج المدقق مستندا بأدلة الإثبات التي تم الحصول عليها أن البيانات المالية ككل ليست خالية من الأخطاء الجوهرية ، أو ب- أن مدقق الحسابات لم يستطيع الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي تؤكد له أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.

أهداف المعيار	اسم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	رقم المعيار	م
إعداد رأي مدقق الحسابات في البيانات المالية، وأن يوجه انتباه المستخدمين ، وبحسب حكم المدقق من الضروري القيام بذلك ، عن طريق إضافة فقرة توضيحية كطريقة من طرق الاتصال في تقرير المدقق بما يلي: أ- ان الموضوع ، على الرغم من عرضه أو الإفصاح عنه بشكل ملائم في البيانات المالية ، له من الأهمية الضرورية لفهم البيانات المالية من قبل للمستخدمين ؛ أو ب- حسب الحاجة، فأن هناك أمور أخرى ملائمة للمستخدمين لفهم عملية التدقيق، ومسؤوليات مدقق الحسابات، أو تقرير مدقق الحسابات.	الفقرة الإيضاحية المركزة وفقرات الأمور الأخرى في تقرير مدقق الحسابات المستقل	كان جزءا من معيار 705	706	34
مقارنة الأرقام والبيانات المالية المتقابلة بغرض : أ- الحصول على أدلة الإثبات المناسبة لمعرفة ما إذا كانت الأرقام المقارنة الموجودة في البيانات المالية عرضت من جميع الجوانب الجوهرية وفقا لمتطلبات المعلومات المقارنة حسب إطار التقارير المالية المطبق. ب- أن التقرير قد تم حسب متطلبات مسئوليات مدقق الحسابات عن التقارير.	المعلومات المقارنة – مقارنة الأرقام والبيانات المالية المتقابلة	إعادة صياغة	710	35
الاستجابة بشكل مناسب عند وجود وثائق تتضمن بيانات مالية مدققة أو في حالة وجود تقرير مدقق الحسابات يحتوي على معلومات أخرى قد تؤدى الى التشكك في مصداقية البيانات المالية وكذلك في تقرير المدقق.	مسئولية مدقق الحسابات عن المعلومات الأخرى في الوثائق الموجودة في البيانات المالية المدققة	إعادة صياغة	720	36

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
الجموعة السابعة: اعتبارات خاصة بتدقيق عناصر وبنود محددة (800 - 899):				
37	800	إعادة صياغة وتعديل	اعتبارات خاصة في تدقيق البيانات المالية التي تعد وفقا لأطر عمل للأغراض الخاصة.	التصدي بصورة مناسبة للاعتبارات الخاصة التي لها صلة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في عملية تدقيق البيانات المالية التي أعدت وفقا لإطار مالي لإغراض خاصة، وخاصة فيما يتعلق ب: أ- قبول عملية التدقيق؛ ب- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، و ت- تكوين رأي وتقديم التقارير عن البيانات المالية.
38	805	جديد كان جزءا من معيار 800	اعتبارات خاصة بتدقيق حسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة ، أو الحسابات من بنود القوائم المالية.	تحديد بعض الاعتبارات لمدقق الحسابات والخاصة بتدقيق حسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة، أو الحسابات من بنود القوائم المالية والتي لها صلة بما يلي: أ- قبول عملية التدقيق ؛ ب- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، جـ- كيفية تكوين الرأي وتقديم التقارير عن بيان مالي واحد أو عنصر محدد ، والبند من حساب أو بيان مالي.
39	810	جديد كان جزءا من معيار 800	تقرير مدقق الحسابات عن ملخص البيانات المالية	تحديد ما إذا كان من المناسب أن يقبل المدقق تدقيق ملخص البيانات المالية ، وإذا كانت هذا التدقيق يتطلب تقديم تقريرا عن ملخص هذه البيانات يجب أن يوضح في هذا التقرير: أ- ان تكوين رأي حول ملخص البيانات المالية يستند إلى تقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي تم الحصول عليها ؛ ب- التعبير بوضوح عن هذا الرأي المكتوب مع وصف الأسس التي اعتمدت لهذا الرأي.

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
المجموعة الثامنة: تفسيرات معايير التدقيق الدولية (1000- 1100):				
40	1000	اعادة صياغة	إجراءات التأكد من العمل الداخلي للبنك	مساعدة مدقق الحسابات للقيام بإجراءات التأكد من العمل الداخلي للبنك ، وتوفير إرشادات تساهم في فعالية إجراءات المصادقات التي تتم بين البنوك ، وذلك نظرا لاحتمال مواجهة المدقق بعض الصعوبات بين البنوك في الحصول على هذه المصادقات ، اما بسبب اللغة أو المصطلحات أو التفسير وقد تختلف الإجراءات من بنك الى آخر ، بالإضافة الى اختلاف بعض الممارسات المحاسبية من بنك الى آخر.
المجموعة التاسعة: المعايير الدولية الخاصة بمهمة الإطلاع (2000-2699):				
41	2400		مهمات مراجعة (الإطلاع) على البيانات المالية	تحديد الإجراءات المتعلقة بعملية الإطلاع (المراجعة)، والتي تتم بناء على اتفاقية منفصلة عن عملية تدقيق البيانات المالية ، كما يبين هذا المعيار أنواع التأكيدات الخاصة بإبداء الرأي في عملية الإطلاع وكذلك مكونات التقرير.
المجموعة العاشرة : المعايير الدولية الخاصة بمهمة التأكيد الأخرى (3000-3699):				
42	3000		مهام تأكيدية أخرى غير الإطلاع وتدقيق البيانات	تقديم الإرشادات والإجراءات لمدقق الحسابات لتقييم بعض خدمات التأكيد الأخرى مثل تقييم مخاطر الغش، والمخاطر الخاصة بالاستثمارات والأدوات المالية.
43	3400		فحص المعلومات المالية المستقبلية	توفير إرشادات تساعد في التحقق من الأسس التي تتم على أساسها عملية فحص المعلومات المالية المستقبلية ، ومدى صحة التوقعات لهذه المعلومات ، والتحقق من كيفية إعدادها وعرضها ، ومراعاة أهدافها والفترة التي تغطيها والمكونات الخاصة بالتقرير اللازم لفحص هذه التوقعات .

م	رقم المعيار	المعايير التي أجريت عليها تعديلات	اسم المعيار	أهداف المعيار
المجموعة الحادية عشر: المعايير الدولية الخاصة بالخدمات الأخرى ذات العلاقة (4000 - 4699) :				
44	4400		التكليف لإنجاز إجراءات متفق عليها متعلقة بالبيانات المالية	إيضاح الأمور المرتبطة بالقيام بإجراءات تدقيق متفق عليها تتعلق بالبيانات المالية، والواجبات التي ينبغي على مدقق الحسابات القيام بها وترتبط بالبنود المتفق عليها مثل : الذمم المدينة ، قائمة الدخل ، المخزون وغيرها، بالإضافة إلى: - مراعاة الالتزام بقواعد السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين فيما عدا الاستقلالية - مراعاة شروط الاتفاقية في رسالة الارتباط، ومتطلبات المعايير المتعلقة بالتخطيط والتوثيق والتقرير لهذه الإجراءات .
45	4410		التكليف لتحضير البيانات المالية	إيضاح الأمور المرتبطة بالتكليف لتحضير البيانات المالية والخاصة بما يلي : أ- إجراءات المدقق التي تمكنه من القيام بتحضير وإعداد البيانات المالية بما يتفق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية والقوانين والأنظمة المحلية ، والمبادئ المحاسبية التي ينبغي على المدقق إتباعها . ب- الحالات التي قد تؤدى الى انسحاب المدقق من المهمة ، ومكونات تقرير عملية التحضير .

4- معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما: Acceptable auditing standards

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير التي ألقت قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة التدقيق، لدرجة أنها أصبحت ومازالت المرجع الأساسي لكل مزاولى المهنة، وتشمل ثلاث معايير هي: المعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير، ويوضح الشكل التالي هذه المعايير:



4/ 1- المعايير العامة (الشخصية): General Standards

ترتبط المعايير العامة (الشخصية) بالتكوين الشخصي لمدقق الحسابات، حيث تشترط توافر مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب توافرها فى المدقق، بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة العملية التي يجب توافرها لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة، وتشمل المعايير العامة للتدقيق ثلاث معايير هي :

4/ 1/ 1- المعيار الأول : التأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات:
Scientific and practical qualification for auditor

يتطلب هذا المعيار أن يكون المدقق حاصلا على مؤهل علمي مناسب بجانب حصوله على قدر كافي من التدريب والخبرة العملية فى ممارسة المهنة، حتى يستطيع انجاز العمل الموكول اليه بكفاءة، والوفاء بأي التزامات أخرى قد تطلب منه، وفي هذه الحالة تتطلب المهنة من المدقق أن يكون ملما ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بعمله مثل علوم الإدارة والإحصاء وغيرها التي يعتمد عليها في القدرة على التحليل والاستنتاج عند إبداء رأيه فيما يعرض عليه من بيانات وقوائم مالية، وتمثل متطلبات هذا المعيار شرطا أساسيا للحصول على الترخيص اللازم لمباشرة المهنة، وتحدد كل دولة الشروط والمتطلبات الأساسية لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة.

وقد حددت المادة 22 من قانون مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 مجموعة من الشروط يجب توافرها لمن يتقدم لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات، وهي[1] :

(1) **قانون مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003** ، الجريدة الرسمية رقم 4606 ، بتاريخ 16/ 6/ 2003 ، الأردن – عمان.

1- أن يكون أردني الجنسية .

2- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

3- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالأخلاق أو الأمانة .

4- أن يكون حاصلاً على أي من المؤهلات التالية :

أ- شهادة جامعية تخصص محاسبة .

ب- شهادة في إحدى التخصصات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القانونية، بحيث تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة، على أن يتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب من هذه المواد وفقا لما يقرره نظام مزاولة المهنة بالمملكة .

ت ـ شهادة كلية المجتمع (الدبلوم) تخصص محاسبة.

ث- شهادة في المهنة من أحد معاهد أو جمعيات المحاسبين القانونيين المعتمدة دولياً، أو ما يماثلها ووفقاً لما يعترف به مجلس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وينشر في الجريدة الرسمية إذا كان حاصلا على شهادة جامعية .

5- أن يكون مسجلاً في سجل المحاسبين القانونيين، ويستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون وهى ممارسة المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

6- أن يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بحيث يتضمن ذلك الامتحان التشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القانونية .

4/ 1/ 2- المعيار الثاني: استقلال (حياد) المدقق :

Auditor independence

يجب على المدقق أن يكون مستقلا استقلالا تاما في جميع مراحل التدقيق ، بمعنى أن يكون محايدا وأمينا فى عمله وموضوعياً غير متحيزا خلال تنفيذ عملية التدقيق بحيث يكون[1] :

أ- الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق دون تدخل الإدارة في أي تعديل على هذا البرنامج .

ب- الاستقلال في مجال الفحص دون تعرضه لأية ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المجالات والأنشطة والمفردات التي تخضع لعملية الفحص .

ج- الاستقلال في مجال إعداد التقرير دون تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص، أو التأثير على الرأي النهائي بالقوائم المالية محل التدقيق .

كما يمكن تحديد استقلال المدقق في مجالين هما [2] :

أ- الاستقلال المادي، بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها .

ب- الاستقلال الذاتي أو الذهني، بمعنى إستقلال المدقق مهنياً من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل .

---

(1) R.K. Maatz & A. Sharaf , " **The Philosophy of Auditing** " American Accounting Association , 1961.

(2) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ، ص ص 60 – 62.

وتنبع أهمية استقلال المدقق من اعتماد الأطراف العديدة على تقريره، حيث يتحدد مدى الثقة في المدقق بمدى حياده وإستقلاله في إبداء الرأي وإصداره للتقرير النهائي، فالاستقلال يعد السبب الرئيسي في وجود الحاجة لخدمات التدقيق، ويؤكد البعض [1] على ذلك باعتبار أن مهنة التدقيق تفقد قيمتها اذا فقد المدقق استقلاله .

ولذلك يجب على المدقق الابتعاد عن أي عمل يشوبه أي شك وأن يكون مستقلا في الرأي، بعيدا عن أية مصالح مادية مع العميل، متجنبا الضغوط التي تصدر من الإدارة وتؤثر على عمله، وأن يمارس عمله بكل أمانة وموضوعية حتى لا يؤثر ذلك على حياده وإستقلاله.

4/ 1/ 3- المعيار الثالث: بذل العناية المهنية المعقولة:

Adequate professional care

يجب على المدقق بذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق حتى يبعد نفسه عن أي مساءلة قد يتعرض لها إذا ما قصر في بذل هذه العناية ، وفي هذا الحالة يتعين عليه:

- بذل قصارى جهده خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق حتى يتمكن من إعداد خطة تدقيق ملائمة.
- بذل العناية المهنية المعقولة خلال مرحلة الفحص اللازمة لعملية التدقيق، ملتزما في ذلك بمعايير التدقيق الدولية، واتخاذ الحذر المهني عند اختيار العينة وجمع الأدلة وتقييمها.

---

(1) Hayes Rick and (et.al), "Independence Requirements", Principle of Auditing", 2000– First Edition,pp.79-81.

- بذل العناية المهنية المعقولة خلال مرحلة التقرير، بحيث لا يقوم المدقق بإبداء رأيه الا بعد تقييم الأدلة وتحديد النتيجة النهائية بشكل واضح .

ويجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد حدود واضحة للحكم على العناية اللازمة التي يجب أن يبذلها بل يجب عليه الالتزام ببذل عنايته المهنية فى ضوء المعايير الملزمة لانجاز العمل المكلف به ، وفى هذا المجال أوضح معيار التدقيق الدولي رقم (200) أنه يجب على المدقق عند بذل العناية المهنية أن يتخذ موقف التشكك (الحذر) المهني أثناء عملية التدقيق مدركا احتمال أنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال على الرغم من خبرته السابقة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بالرقابة .

ولذلك يتعين على المدقق أن يقوم بأداء عمله على الوجه الأكمل، وأن يبذل العناية المهنية المعقولة التي تتطلبها عملية التدقيق، وأن لا يترك مجالا للمساءلة القانونية نتيجة تقصيره أو إهماله في أي مرحلة من مراحل التدقيق.

4/ 2- معايير العمل الميداني : Standards of field work

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق ، حيث تشمل ثلاث معايير هي: التخطيط الملائم لعملية التدقيق ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة :

4/ 2/ 1- المعيار الأول : التخطيط الملائم لعملية التدقيق:

Appropriate planning for the audit process

يجب على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق يتم ترجمتها في برنامج تدقيق يمكن تنفيذه عمليا ، ويجب أن يوضح هذا البرنامج ما يلي:

أ- توزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة .

ب- تخصيص العمالة (المساعدين والمشرفين) بمكاتب التدقيق على أعمال التدقيق المختلفة.

ت- الإشراف المناسب على المساعدين والمشرفين على عملية التدقيق .

4/ 2/ 2- المعيار الثاني : دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

Study and evaluation of internal control system

يتطلب هذا المعيار قيام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يتم تطبيقه داخل المنشأة ، وتحديد ما اذا كان يتم تنفيذه طبقا لما هو مخطط له بهدف تحديد نواحي القصور به وتقدير مخاطر وجود أخطاء جوهرية فى البيانات المالية سواء كانت بسبب الخطأ أو الاحتيال، مما يساعد في تحديد حجم الاختبارات الأساسية للعمليات، وتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق.

وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (315) الى ان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بما فيها فهم المنشأة وبيئتها يساعد المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ، وعلى مستوى البيانات المالية او على مستوى التأكيدات، مما يوفر أساسا لتصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تقييمها، وهذا من شأنه يساعد في تخفيض هذه المخاطر .

4/ 2/ 3- المعيار الثالث : الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة :

To obtain evidence to prove sufficient and appropriate

يتطلب المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ضرورة حصول المدقق الخارجي على أدلة إثبات كافية وملائمة ، بحيث تساعده في إبداء الرأي في القوائم المالية لمنشأة

العميل، كما تدعم الثقة في عدالة هذه القوائم، ولذلك يجب التوصل إلى الأدلة والقرائن الجديرة بالثقة من خلال عدة وسائل كما فى حالة حصول المدقق على أدلة من داخل المنشأة مثل : دفاتر الحسابات ومستندات القيد وغيرها، أو أدلة من خارج المنشأة مثل: المصادقات والاستفسارات الخارجية وغيرها .

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدلة من خارج المنشأة تكون أكثر ثقة من الأدلة التي يتم الحصول عليها من داخل المنشأة ، وحتى يمكن اعتبار الأدلة ملائمة يجب أن تكون مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالبند محل التدقيق، كما يجب الحصول على الأدلة الكافية من وجهة نظر المدقق وحكمة الشخص ، وعلى هذا الأساس فإن المدقق لا يبدي رأياً إلا بعد التأكد من كفاية الأدلة وملاءمتها.

4/ 3- معايير إعداد التقارير: Reporting Standards

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تُمكن من إثبات قيام المدقق بتنفيذ واجباته.

وأشار معيار التدقيق الدولي رقم (700) الى شكل ومحتوى تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله ويوضع فيه رأيه عن القوائم المالية ، ويحكم إعداد هذا التقرير وفقا لما جاء بمعايير التدقيق أربعة معايير مهنية يجب الإشارة إليها في التقرير وهي [1]:

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

- د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ، ص ص 60 – 62.

- **IFAC Hand Book of International Auditing,** ISA No.700, **" The Auditor's Report on Financial Statements,** Ethics Pronouncements, 2004, Parag. 1 – 4.

أ- مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى أن القوائم المالية للعميل تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، حيث تعتبر هذه المبادئ هي الأساس الذي يقاس عليه صدق وعرض القوائم المالية.

ويقصد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً أن يتم إتباع تطبيق قواعد وأصول محاسبية في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله، والتي صادق عليها المختصين في مجال المهنة، ويعنى ذلك التزام الإدارة بالمبادئ المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية بما يضمن صدق هذه القوائم ، وخلوها من التحريفات الجوهرية سواء كانت تحريفات متعمدة أو غير متعمدة.

ب- مدى ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها:

يجب أن يتأكد المدقق فيما إذا كانت المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها والتي استخدمت في إعداد القوائم المالية قيد التدقيق لا تختلف عن تلك التي استخدمت في الفترة السابقة ، وفى حالة وجود اختلاف جوهري في تطبيق هذه المبادئ فيجب علي المدقق الإشارة إلى ذلك فى تقريره.

ويعنى ذلك ثبات المنشأة في إتباع المبادئ والسياسات المحاسبية خلال الفترات المالية بهدف الإبقاء على سلامة المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة عبر السنوات أو بينها وبين منشآت أخرى مماثلة تتبع نفس المبادئ المحاسبية ولعدم إظهار قوائم مالية مضللة فى حالة عدم الثبات في تطبيق هذه المبادئ .

ت- مدى كفاية ومناسبة الإفصاح:

يجب أن تعبر البيانات الواردة في القوائم المالية تعبيرا كافيا ومناسبا عما تحويه من معلومات ، وبخلاف ذلك يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح .

ولذلك يجب أن يقرر المدقق مدى كفاية البيانات التي حصل عليها ومدى صحتها حتى يبدى رأيه فيها، وإذا رأى المدقق أن هناك قصور في كم أو نوع أو محتوى هذا الإفصاح فسوف يشير في تقريره إلى ذلك.

ث- إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الامتناع عن الرأي مع ذكر الأسباب:

يجب على المدقق أن يقوم بإبداء رأيه النهائي في القوائم المالية في تقرير مكتوب وفى فقرة خاصة تسمى فقرة الرأي ويكون رأيه فيها معبرا عن هذه القوائم كوحدة واحدةً، ولا يعنى ذلك الموافقة التامة أو الرفض الكلى للقوائم المالية ، وبصفة عامة يمكن تقسيم الآراء التي يبديها المدقق إلى الأنواع التالية :

1- رأى نظيف ، وفيه يبدى المدقق رأيه بدون أي تعديلات أو تحفظات.
2- رأى غير نظيف ، وفيه يبدى المدقق رأيه متضمنا بعض التحفظات .
3- رأى معاكس ،وفيه يبدى المدقق رأياً عكسياً فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية، بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها .

4- رأى سلبي (الامتناع عن إبداء الرأي)، وفيه يمتنع المدقق عن إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية ، ويصدر هذا الرأي عندما لا يصل المدقق إلى أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأيه.

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- وضح أهمية المعايير لمهنة التدقيق ؟

2- اعرض باختصار المجموعات التى يتكون منها إطار معايير التدقيق الدولية ؟

3- ما هي إجراءات التدقيق ووضح العلاقة بينها وبين معايير التدقيق ؟

ثانيا أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الأربعة للجمل التالية :

1- ان ممارسة المدقق للعناية المهنية المعقولة يعتبر تطبيقا لأحد معـايير التـدقيق المتعـارف عليها ضمن :

أ- المعايير العامة (الشخصية) ب- معايير العمل الميداني

جـ- معايير التقرير د- معايير نطاق العمل

2- معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً ومعايير التدقيق الدولية يجـب أن ينظـر إليهـا مـن قبل المهنيين بأنها:

أ- مثالية يسعى المدقق للعمل نحو تحقيقها ولكن لا يمكن تحقيقها.

ب- معايير عليا تشير إلى العمل الممتاز والمتميز.

جـ- حد أدنى من معايير الأداء التي يجب تحقيقها في كل عملية تدقيق محددة.

د- أمور مرجعية يجب استخدامها في عمليات التدقيق ، حيـث أصـبحت ومازالـت المرجع الأساسي لكل مزاولى المهنة.

3- تقضي المعايير الدولية للتدقيق أن على مدقق الحسابات أن يعد:

أ - برامج تدقيق.

ب- برامج تدقيق وخطة تدقيق معاً.

جـ- ليس مطلوباً من المدقق بالضرورة إعداد برامج تدقيق أو خطة عمل.

د- جميع الإجابات خاطئة.

ثالثا : حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

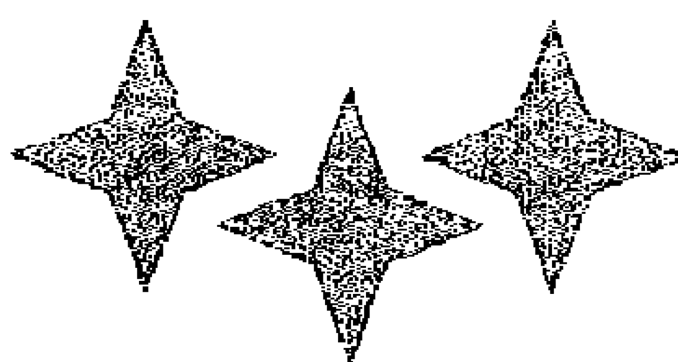
1- طبقاً لمعيار الحياد والاستقلال والموضوعية يجب على المدقق ان يمتنع عن الرأي اذ تبين عدم استقلال فريق التدقيق حتى لو كان هو مستقل .

2- تعني معايير التدقيق الخطوات التي يقوم بها المدقق في عملية التدقيق .

الفصل الخامس 5

تخطيط وتوثيق عملية التدقيق

Planning and documenting of the audit process



أهداف الفصل التعليمية :

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب الأمور التالية:

1- مفهوم وأهداف وإجراءات التخطيط لعملية التدقيق.
2- المتطلبات الأخلاقية للتدقيق وفهم شروط التكليف بالتدقيق وإعداد كتاب قبول المهمة .
3- تقدير الأهمية النسبية للأخطاء الجوهرية (المادية).
4- مفهوم الأهمية النسبية للأخطاء وفوائد تقدير الأخطاء الجوهرية ذات الأهمية النسبية والعوامل التي تؤثر على تحديد مقدار الأخطاء الجوهرية .
5- مراحل استخدام الأهمية النسبية.
6- تقييم مخاطر التدقيق وتحديد حجم الأدلة .
7- نموذج مخاطر التدقيق واستخداماته والعلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.
8- مخاطر التدقيق وأثرها على إستراتيجية التدقيق الشاملة.
9- وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة وأهميتها وتحديثها.
10- وضع خطة التدقيق وتصميم برنامج التدقيق وأنواعه .
11- مفهوم عملية التوثيق -أهميتها وأهدافها .
12- شكل ومحتوى ونطاق التوثيق وتصنيفه وسرية وملكية أوراق العمل وعلامات التدقيق .

الفصل الخامس
تخطيط وتوثيق عملية التدقيق
Planning and documenting of the audit process

حتى يتم انجاز مهمة التدقيق بطريقة فعالة يتعين على المدقق الخارجي القيام بالتخطيط الجيد لهذه المهمة، من خلال وضع إستراتيجية تدقيق شاملة لنطاق الفحص المتوقع وتحديثها وترجمتها في شكل برنامج يتضمن خطوات وإجراءات العمل لتنفيذ المهمة، ثم توثيق عملية التدقيق بما يتم تجميعه من الأدلة والمستندات اللازمة، وذلك لضمان تنفيذ المهمة بكفاءة وعناية فائقة.

1- **مفهوم وأهمية التخطيط لعملية التدقيق**: معيار (300).
The concept and the importance of planning for the audit process

يعنى التخطيط لعملية التدقيق "وضع إستراتيجية لخطة عمل التدقيق بهدف تقليل مخاطر هذا العمل الى مستوى منخفض بشكل مقبول"، فعلى سبيل المثال ان حجم المنشأة وتعقيد عملياتها، وخبرة المدقق السابقة مع المنشأة - تعتبر من الأمور التي لها تأثير عند وضع هذه الإستراتيجية من حيث تحديد عدد المدققين وكفاءتهم، ولذلك يتعين على المدقق وضع إستراتيجية عامة لخطة التدقيق وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق هذه الخطة.

وتكمن أهمية التخطيط الجيد لعملية التدقيق بالنسبة للمدقق في الآتي (1):

أ- انجاز مهام عملية التدقيق بطريقة فعالة.

(1) **IFAC , Hand Book** ,Part 2, **Op-Cit.**,ISA , No. , 300 ,p.335.

ب- وضع إستراتيجية تدقيق شاملة وتطوير خطة التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق بشكل مقبول .

ت- التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق .

ث- التأكد من تشخيص المشاكل المحتملة فى عملية التدقيق والعمل على حلها في الوقت المناسب .

ج- التأكد من أداء عملية التدقيق بأسلوب فعال وكفء وفق برنامج مخطط .

ح- التكليف المناسب لفريق التدقيق وتوجيهه والإشراف عليه ومراجعة أعماله .

2- إجراءات التخطيط لعملية التدقيق:

Planning procedures for the audit process

عند التخطيط لعملية التدقيق يجب على شريك العملية [1] المسئول عن التدقيق القيام بمجموعة من الإجراءات الأولية للتخطيط التالية :

2/ 1- الإجراءات الأولية للتخطيط :

يتعين على المدقق القيام بمجموعة من الإجراءات الأولية قبل الإقدام على المهمة مثل تقييم واختيار العميل والاتفاق معه على شروط التكليف بالمهمة، أو تعيين فريق العملية ، وكذلك المتطلبات الأخلاقية، وتهدف هذه الإجراءات الى مساعدة المدقق في تحديد الأحداث التي تؤثر على إعداد خطة التدقيق والعمل على تخفيضها بشكل مقبول، بالإضافة الى التعرف على الأمور التي تؤثر على استقلال المدقق، وأي سوء فهم يتعلق بشروط التكليف بالمهمة ، وفيما يلي هذه الإجراءات:

---

(1) شريك العملية : هو شخص آخر فى الشركة مسئول عن عملية التدقيق وأدائها وعن تقرير المدقق الذى يصدر نيابة عن الشركة، والذى حينما يطلب ذلك له الصلاحية المناسبة من هيئة مهنية أو قانونية أو تنظيمية.

أ- قبول العملاء الجدد وتقييم العلاقة مع العملاء القدامى :

Accepting new customers and assess the continuing relationship with old customers

يتعين على شريك العملية المسئول عن التدقيق القيام بتقييم منشأة العميل المحتمل قبل الالتزام معه، فإذا كان العميل منشأة جديدة ، فعليه أن يقوم بدراسة وضعها والتعرف على سمعة ونزاهة إدارتها ، كما يمكنه الاتصال بالمدقق السابق للتعرف منه على سبب تركه لهذا العميل، أما إذا كان العميل منشأة يتم تدقيق حساباتها حاليا فعلي شريك العملية مراجعة العلاقة معها خلال الفترة لمعرفة مدى التأثير على حياد واستقلال فريق التدقيق، والمساعدة في عملية التخطيط ، وفي جميع الأحوال يجب علي شريك العملية ان يأخذ بعين الاعتبار ما يلي [1] :

1- مدى نزاهة العميل.

2- ما اذا كانت شركة التدقيق لديها القدرات والكفاءة والموارد لأداء عملية التدقيق.

3- مدى امتثال شركة التدقيق للمتطلبات الأخلاقية للمهنة.

ب- فهم شروط التكليف وإعداد كتاب التكليف بالمهمة: معيار (210)

على المدقق والعميل الاتفاق على شروط التكليف وتثبيتها في كتاب التكليف بالمهمة، ويقوم المدقق بإرسال كتاب التكليف الى العميل، ويفضل ان يرسل هذا الكتاب للعميل قبل مباشرة المهمة لتجنب أي سوء فهم يتعلق بها ، وليكون بمثابة توثيق وتأكيد للمدقق بالموافقة على تعيينه، وعلى تحديد هدف ونطاق التدقيق وشكل التقرير المطلوب ومدى مسئوليته تجاه العميل.

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 167 .

وفى حالة إعادة النظر في شروط التكليف يجب على المدقق أن يدرس الظروف التي تستوجب ذلك لتعديلها ، وقد يقرر المدقق عدم إرسال كتاب جديد في كل مرة، الا ان هناك بعض الظروف التي تستوجب إرسال كتاب تكليف جديد في كل مرة وهي:

1- اذا ظهر أي مؤشر يدل على ان العميل قد أساء فهم هدف ونطاق التدقيق.
2- في حالة إعادة النظر في شروط خاصة بالتكليف.
3- إذا حدث تغيير في إدارة شركة العميل أو في المالكين.
4- إذا حدث أي تغيير في طبيعة أو حجم أعمال العميل.
5- المتطلبات القانونية التي تستدعى ذلك.

وقد تطلب الإدارة من المدقق تغيير التكليف بحيث يتضمن مستوى ثقة أقل مما يؤثر على خدمة التدقيق، وفى هذه الحالة يجب على المدقق أن يدرس مدى ملاءمة القيام بهذا التغيير، وقد لا يوافق المدقق على تغيير التكليف اذا كانت المبررات غير معقولة، واذا لم يستطيع المدقق الموافقة على تعديل التكليف ولم يسمح له بالاستمرار بالتدقيق حسب شروط التكليف الأصلي ، فى هذه الحالة فإن علي المدقق الإنسحاب من المهمة، ودراسة أي التزامات تعاقدية توجب عليه إبلاغ أطراف أخرى كمجلس الإدارة أو المساهمين بالظروف التي ألزمته على الإنسحاب .

ونوضح فيما يلى نموذج لكتاب التكليف بالتدقيق الموجه لإحدى الشركات :

أ- كتاب التكليف بالتدقيق

الى السادة / مجلس الإدارة (ممثل الإدارة)

بناء على ما تقدمتم به من طلب لتدقيق البيانات المالية لشركة / .... التى تشمل الميزانية العمومية كما فى 31/ 12/ وقائمة الدخل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص بالسياسات المحاسبية والملاحظات الهامة ، فانه يسرنا ان نؤكد لكم قبولنا المهمة وفهمنا لها وفقا لهذه الرسالة أن تدقيقنا يهدف الى إبداء رأى في البيانات المالية.

سنقوم بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، وبناء عليه نحن مطالبون بما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ، التخطيط للعمل والتنفيذ له بهدف الحصول على تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية ، والقيام على إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول القيم المالية والافصاحات في البيانات المالية .
- ان الإجراءات المنفذة تعتمد على حكم المدقق المهني بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية فى البيانات المادية ،سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الاحتيال، وان عملية التدقيق تشمل أيضا تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية تقديرات الإدارة والعرض العادل للبيانات المالية بشكل عام.

وبسبب الطبيعة الاختبارية للتدقيق والمحددات المتوارثة فى عملية التدقيق وفى النظم المحاسبية والرقابية ، فانه يوجد مخاطر لا يمكن تجنبها من احتمال وجود تحريفات جوهرية (مادية) تبقى غير مكتشفة .

ومن أجل القيام بعملية التقييم فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها ، وذلك من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ضوء الظروف الملائمة ، وليس بهدف أعطاء رأى عن فاعلية الرقابة الداخلية ، وعلى الرغم من ذلك سوف نوافيكم بتقرير منفصل عن نواحي الضعف المادية المرتبطة بتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية ضمن التقارير، والتي ترد خلال عملية التدقيق ونؤكد على أن مسؤولية تحضير البيانات المالية من أجل العرض العادل للمركز المالي والقوائم المالية وفقا لإطار الإبلاغ المالي الدولي تقع على عاتق

إدارة الشركة ، وان تقريرنا سيشير الى مسئولية الإدارة عن العرض العادل للبيانات المالية وفقا لإطار الإبلاغ المالي المطبق الذي يتضمن:

1- تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلية يحقق العرض العادل للبيانات المالية الخالية من التحريفات الجوهرية (المادية) الناتجة من الخطأ والاحتيال .

2- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة .

3- إعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل ظروف المنشأة .

وكجزء من عملية التدقيق سوف نطلب من الإدارة عند إجراء التدقيق أن تزودنا بكتاب التمثيل الذي تؤكد فيه الإدارة على مسئوليتها عن التأكيدات التي قدمت لنا والتي تتعلق بعملية التدقيق .

وإننا نأمل التعاون من قبل الإدارة والموظفين فى كل ما نحتاج إليه ، كما نأمل توفير ما نحتاج إليه من سجلات ووثائق ومعلومات أخرى .

وتضاف فقرة بخصوص الأتعاب وترتيبات الدفع : ....

يرجى التكرم بالإطلاع وتوقيع نسخة من هذا الكتاب وإعادته إلينا بما يفيد انها مطابقة لفهمكم للترتيبات الخاصة فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية.

شركة التدقيق

توقيع العميل بالاستلام

التاريخ / /

ت- تعيين فريق العملية :

يجب أن يكون شريك العملية مقتنعا بأن فريق التدقيق يتمتع بالقدرات والكفاءات والوقت المناسب لأداء عملية التدقيق حسب المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية ليتمكن من إصدار تقرير تدقيق مناسب في ظل الظروف التي تحيط بعملية التدقيق.

2/ 2- المعرفة بطبيعة نشاط العميل :

The knowledge of work nature for the audit client :

يقوم المدقق بالتعرف على منشأة العميل من خلال تفهم طبيعة النشاط والظروف الاقتصادية والصناعية للمنشأة ، ومعرفة خصائصها الهامة، والمستوى العام لكفاءة الإدارة ، وكذلك تفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة ، ومعرفة السياسة المحاسبية وأي تغيرات عليها ، ويستطيع المدقق جمع المعلومات لفهم طبيعة عمل المنشأة من خلال :

أ- القيام بزيارات ميدانية لمنشأة العميل أو الصناعة الخاصة به ومقابلة المسئولين والتعرف منهم على طبيعة نشاط المنشأة وإجراءاتها .

ب- تحديد الجهات والأطراف الرئيسية التي يتعامل معها العميل والتعرف على ما اذا كان هناك أي تأثير مادي لأي طرف عن الآخر.

ت- التعرف على التعاقدات وما يرتبط بها من التزامات قانونية للعميل، من خلال الإطلاع على العمليات والوثائق ومحاضر الاجتماعات بمنشأة العميل وغيرها.

ث- جمع المعلومات عن النظام المحاسبي والنظام الرقابي للعميل.

وتؤدى المعلومات التي تم جمعها عن منشأة العميل إلى مساعدة المدقق في تقييم التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل مثل : تقييم معدلات الإهلاك والمخصصات وغيرها ، والتعرف على المبادئ والأسس المحاسبية التى تتبعها المنشأة ، بالإضافة إلى تكوين توقعات ملائمة لمختلف البنود والاستنتاجات المترتبة عليها وتحليلها .

2/ 3- تحديد الأهمية النسبية (المادية) وتقدير مخاطر التدقيق:معيار (320)

Determine the relative importance of (materiality) and audit risk assessment

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (320) الى أن "المعلومات تكون ذات أهمية نسبية اذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقّدر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة [1]".

كما تعرّف الأهمية النسبية بأنها : "مقدار السهو أو التحريف في المعلومات المحاسبية الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير القرار الملائم لمستخدمي هذه المعلومات أو التأثير فيه نتيجة لذلك السهو أو التحريف [2]".

ووفقا للمفهوم السابق للأهمية النسبية فان المدقق يواجه صعوبة فى تطبيق هذا المفهوم من الناحية العملية نظرا لصعوبة تحديد مقدار التحريف في المعلومات المحاسبية الذي يؤثر على قرار مستخدمي هذه المعلومات، بالإضافة الى تفاوت حجم الخطأ واعتباره خطأ (ماديا) ذات أهمية نسبية من منشأة الى أخرى ، حيث قد يكون الخطأ ماديا فى منشأة وقد لا يكون كذلك فى منشأة أخرى، فعند اعتبار خطأ يبلغ 10000 دينار لمنشأة رأسمالها 100000 دينار، فان ذلك يمثل خطأ ماديا لأن قيمته تعادل 10% من رأس المال، بينما نفس القيمة من هذا الخطأ قد لا تمثل خطأ مادي في منشأة أخرى إذا كان رأسمالها 10 مليون دينار ، حيث أنه كنسبة يمثل واحد في الألف بالنسبة لرأس المال، وهى أقل من النسبة السابقة المحددة لاعتبار الخطأ مادي .

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص393 .

(2) الفين أرينز ، جيمس لوبك ، اصدار 2000 ، مرجع سابق ، ص ص 322- 325

ويعتمد المدقق على مجموعة من الأسس المتعارف عليها عند تقدير الأهمية النسبية اذا اكتشف الخطأ بها، مثل: صافي الدخل قبل الضرائب، لما له من أهمية لدى المستثمرون وتأثيره على قراراتهم، صافي راس المال العامل، لما له من تأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين، إجمالي الأصول، وخاصة اذا كان الهدف من التدقيق هو بيع المنشأة أو دمجها فى شركة أخرى .

وتشمل عملية تطبيق الأهمية النسبية من حيث تحديد المستوى أو الحكم على النتائج خمسة خطوات هي [1] :

أ- تحديد الحكم الأولى للأهمية النسبية.

ب- تخصيص الحكم الأولى إلى مجموعات فرعية .

ت- تقدير الانحراف الإجمالي في كل مجموعة.

ث- تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات.

ج- مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولى من أجل اتخاذ القرار .

ويتعين على المدقق عند تصميم خطة التدقيق القيام بما يلي :

2/ 3/ 1- وضع تقدير مقبول لحد الأهمية النسبية :

وهذا يعنى وضع مقدار الخطأ المسموح به في البيانات المالية ، والذي يسمح المدقق بوجوده حتى عند إصداره رأيا غير متحفظا ، ويساعد هذا المقدار في اكتشاف كمية المعلومات الخاطئة بشكل جوهري (مادي).

وفى هذه الحالة قد يقوم المدقق في ضوء خبرته السابقة مع المنشأة بتحديد مقدار الخطأ الذي يعتبره ماديا كأن يحدد مثلا أن خطأ مقداره 5000 دينا ر أو أكثر يعتبر ماديا، أو قد يحدد نسبة مئوية من أساس معين كأن يحدد مثلا اذا كان الخطأ المكتشف

(1) د. على عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص 144 .

أقل من 5% من صافى الدخل فانـه لا يعتـبر ماديـا واذا زاد عـن 10% أعتـبر ماديـا، وهكذا.

ولتحديد مقدار الخطأ المسموح به في البيانات المالية يجب على المدقق:

أ- أن يأخذ بعين الاعتبار مبلغ (كمية) وطبيعة (نوعية) المعلومـات الخاطئـة [1] عنـد تحديد هذا المقدار .

ب- دراسة مدى وجـود أخطـاء مادية تمثـل أهميـة نـسبية علـى مـستوى المعـاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات، وذلك عندما يقرر المدقق [2] :

1- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

2- تقييم تأثير المعلومات الخاطئة.

ولذلك فان تقدير الأهمية النسبية تساعد المدقق في تحديد البنود التي يقوم بفحصها والعينات التي يختارها والإجراءات التحليلية التي يقوم بها، مما يؤدى الى تخفـيض مخـاطر التدقيق الى مستوى منخفض عند إعداد خطة التدقيق.

2/ 3/ 2- تقييم مخاطر التدقيق وتحديد حجم الأدلة :

Audit risk assessment and determine the size of the Evidence

يقصد بمخاطر التدقيق "أنها المخاطرالـتي تـؤدي إلى قيـام المـدقق بإبـداء رأي غـير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري [3] " ، كما تعرّف أيـضا علـى

(1) كمثال على نوعية المعلومات الخاطئة: الوصف غير الملائم لسياسة محاسبية تتبعها المنشأة، والتى يمكن أن تؤدى الى تضليل مستخدمى البيانات المالية .

(2) الاتحاد الدولى للمحاسبين، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص 394 .

(3) الإتحادالدوليللمحاسبين، 2010، ص14

أنها مخاطر إصدار رأيغير متحفظ في القوائم المالية بينما في الواقع تحتوي هذه القوائم على أخطاء جوهرية [1].

ولذلك فان مخاطر التدقيق هي احتمال وجود أخطاء فى القوائم المالية حتى بعد تدقيقها، والتي تحدث نتيجة إبداء رأياً غير متحفظاً عن قوائم مالية محرّفة تحريفا جوهرياً، وقد فشل المدقق في اكتشاف هذه التحريفات أثناء عملية التدقيق .

وتشمل مخاطر التدقيق ما يلى [2] :

أ- المخاطر الذاتية (الملازمة): **Inherent risks**

وهى المخاطر الناشئة عن احتمال وجود تحريف جوهري في بند معين أو مجموعة من البنود بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح ذات أهمية نسبية (خطأ جوهري) بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة ، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة المنشاة وبيئتها، ويواجه المدقق صعوبة في اكتشافها نظرا لاحتمال تراكم حدوثها خلال فترة طويلة، مما يصعب على المدقق تتبعها.

ب- مخاطر الرقابة : **Control Risks**

وهى احتمال حدوث خطأ في إثبات يمكن أن يكون جوهريا اما فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى، ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة ، وهذه المخاطر تتعلق بمدى فاعلية تصميم وعمل الرقابة لتحقيق أهداف المنشاة.

(1) Arens,Elder,&Beasley,2012,**Op.cit.,**

(2) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، معيار التدقيق رقم 400.

ج- مخاطر الاكتشاف المخططة : **Planned detection risks**

وهى المخاطر الناتجة عن فشل إجراءات التدقيق التي يطبقها المدقق في اكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن قيمة التحريفات المقبولة (التي تتجاوز حد الأخطاء المسموح به)، وهذه المخاطر من خطأ موجود في إثبات قد يكون جوهريا سواء فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ، ولذلك فهي مخاطر ناتجة عن خطأ فى البيانات المالية ولا يمكن للمدقق اكتشافه عند إجراء الإجراءات التحليلية أو عند إجراء الاختبارات التفصيلية للأرصدة ، وتتعلق هذه المخاطر بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي يحددها المدقق لتفعيل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض.

ويتعين على المدقق الاهتمام ببعض الاعتبارات لمواجهة هذه المخاطر مثل [1]:

1- طبيعة الاختبارات، مثل الاهتمام بأجراء اختبارات موجهة الى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلا من أطراف من داخل المنشأة .
2- اختيار توقيت الاختبارات، حيث من الأفضل القيام بالاختبارات في نهاية الفترة بدلا من إجرائها في موعد مبكر.
3- زيادة حجم الاختبارات ، مثل استعمال عينة بحجم أكبر.

د- مخاطر التدقيق المقبولة :

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود خطأ أو تحريف مادي في القوائم المالية، وعدم تمكن المدقق من اكتشافه على الرغم من بذله العناية المهنية المعقولة ، أو هي "المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن بقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من إجراءات التدقيق [2]".

(1) IFAC ,IAASB, Hand Book ,Part. 1, Op-Cit., No. 400, op-cit.

(2) د.على الذنيبات ، مرجع سابق ، ص 147 .

ويقوم المدقق بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب الحكم المهني ودرجة الاستعداد لتحمل المخاطرة ، وعادة يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن قبولها، ويعتمد المدققون في تحديد وقبول هذه النسبة على مجموعة من العوامل المؤثرة هي [1]:

1- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية، حيث كلما توقع المدقق إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل، فانه من الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة

2- مدى مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية، حيث أن هناك ميل طبيعي من قبل الذين يتعرضون للإفلاس بأن يقوموا بمقاضاة المدقق .

3- تقييم نزاهة واستقامة الإدارة ، فإذا كانت الإدارة مشكوك في نزاهتها، فان المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر الممكن قبولها بشكل منخفض والعكس .

2/ 3/ 3- نموذج مخاطر التدقيق : Audit risk model

يتعامل المدقق مع المخاطر المرتبطة بتخطيط عملية التدقيق وجمع الأدلة المناسبة من خلال تحديد مخاطر التدقيق المقبولة، والمخاطر الذاتية والمخاطر الرقابية ، ثم يقوم بتقدير مخاطر الاكتشاف المرتبطة بالمخاطر السابقة، ويتم ذلك باستخدام عدة نماذج رياضية لقياس هذه المخاطر وتحديد حجم الاختبارات التي تتطلبها عملية التدقيق ، ويعد من أكثر النماذج استخداما في هذا المجال النموذج التالي [2] :

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر الذاتية × المخاطر الرقابية × مخاطر الاكتشاف المخطط

(1) المرجع السابق ، ص ص 149- 150 .

(1) Arens, A.A.Elder,R.J.and Beasley,M.S.,(2008),**Auditing and Assurance Services :An Integrated Approach**, Prentice Hall, Upper Saddle, New Jersey, USA, p.41.

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{خ ت ق} = \text{خ م} \times \text{خ ر} \times \text{خ ك}$$

$$\text{ومنها :}\quad \text{خ ك} = \frac{\text{خ ت ق}}{\text{خ م} \times \text{خ ر}}$$

حيث أن :

خ ت ق = مخاطر التدقيق المقبولة

خ م = المخاطر الذاتية (الملازمة)

خ ر = المخاطر الرقابية

خ ك = مخاطر الاكتشاف المخطط

2/ 3/ 4- استخدام نموذج المخاطر في الحكم على كفاءة خطة التدقيق وكفاية الأدلة:

يمكن استخدام نموذج مخاطر الرقابة في الحكم على كفاءة خطة التدقيق وكفاية الأدلة التى تتطلبها عملية التدقيق على النحو التالي [1] :

---

(1) للتوسع يمكن الرجوع الى: د. كمال خليفة أبوزيد وآخرون ، **دراسات فى نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية فى ضوء المعايير الدولية والمصرية**، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 90-93 .

أ- استخدام نموذج المخاطر فى الحكم على معقولية خطة التدقيق:

ويتم ذلك عن طريق حساب مخاطر التدقيق المقبولة والمقدرة لكل خطر على حده، ومقارنتها بمستوى مخاطر التدقيق المخططة للمهمة على مستوى القوائم المالية والتي استخدمت في مرحلة التخطيط.

ولتوضيح ذلك نفترض أنه عند تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية بحساب العملاء اتضح للمدقق أن هذا النظام يعتبر ملائما وان العاملين يلتزمون بإجراءاته، ولذلك قدرت مخاطر الرقابة بهذا النظام عند مستوى 40 % ، ونظرا لأن رصيد العملاء يتضمن عدد كبير من الحسابات والعمليات المؤثرة التي حدثت في الفترة الأخيرة من السنة، وان المصادقات التي أرسلت لعينة من العملاء أوضحت وجود فروق بين ردودهم والأرصدة الدفترية ، ولذلك فان المخاطر الملازمة قدرت عند مستوى 90 % ، وبناءا على حكم المدقق المهني قدرت مخاطر الاكتشاف عند مستوى10% ، وفى هذه الحالة فان مخاطر التدقيق المقبولة يتم تقديرها كما يلي :

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر الملازمة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف.

= 90ر. × 40ر. × 10ر. = 036ر . أى أقل من 4 %

أما إذا كان المدقق قد خطط أن مخاطر التدقيق المقبولة على مستوى القوائم المالية هي عند مستوى (5%)، فانه بمقارنة مخاطر التدقيق المقبولة كما سبق (6ر3%) بمخاطر التدقيق المقبولة عند المستوى المخطط (5 %) يتضح أن الخطة التي وضعها المدقق، والتي على أساسها قام بتصميم الاختبارات وتجميع الأدلة تعتبر مقبولة لأنها تحقق مستوى المخاطر الذي يرغبه المدقق، وفي هذه الحالة يصدر رأيا نظيفا على القوائم المالية التي قام بتدقيقها .

ب- استخدام نموذج المخاطر فى التأكد من خطة التدقيق:

للتحقق من كفاءة خطة التدقيق يقوم المدقق بإعادة ترتيب نموذج المخاطر بحيث يساعده في تحديد مخاطر الاكتشاف التي تمكنه من تجميع الأدلة اللازمة للتحقق من مخاطر التدقيق بكفاءة عالية ، وفي هذه الحالة يتم تقدير مخاطر الاكتشاف كما يلي:

$$\text{مخاطر الاكتشاف المخططة} = \frac{\text{مخاطر التدقيق المقبولة}}{\text{المخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

ويتعين على المدقق مراعاة الحذر المهني عند تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وعدم تقديرها عند مستويات أقل من المستويات الحقيقية لها لأن ذلك يؤدى إلى وضع مخاطر الاكتشاف عند مستويات أعلى من المستويات الواجبة ، فعند افتراض عدم تغيير مخاطر التدقيق المقبولة فان ذلك يجعل المدقق أن يختار عينات صغيرة لجمع الأدلة ، وهذا يعنى بذل جهد أقل من الجهد الذي يتطلبه العمل ، وبالتالي قد يفشل المدقق فى اكتشاف الأخطاء الجوهرية ويجعل التدقيق فى هذه الحالة غير فعال وتكون مخاطر التدقيق الحقيقية أقل من المخططة .

وعلى العكس اذا قدر المدقق المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند مستويات أعلى من المستويات الحقيقية، فان ذلك يجعل مخاطر الاكتشاف المخططة أقل مما يجب أن تكون عليه ، وهذا يؤدى الى قيام المدقق ببذل جهدا أكثر لجمع الأدلة، وقد يكون ذلك على حساب تكاليف التدقيق.

ولتوضيح ذلك نفترض في المثال السابق أن المدقق قدر ان مخاطر التدقيق المقبولة هي عند مستوى 5 % وظلّت نسب المخاطر الأخرى كما هي بدون تغيير، فان مخاطر الاكتشاف التي تحقق مخاطر التدقيق المقبولة تكون كما يلي :

مخاطر الاكتشاف المخططة = 0ر05 / (0ر90 × 40ر.) = 13ر88 %

وبذلك تكون مخاطر الاكتشاف المخططة هي 13ر88 % وهى أكثر من الحالة السابقة 10 % مما يعنى زيادة كمية الأدلة التي يتطلب تجميعها والجهد المبذول في عملية التدقيق ، وهذا يتطلب تعديل خطة التدقيق.

وباستخدام نموذج المخاطر كما سبق فانه يمكن تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة التي تساعد في تحديد الأدلة اللازم تجميعها لتحقيق مستوى مخاطر التدقيق المقبولة، حيث تتناسب كمية الأدلة التي تم تجميعها والجهد المبذول من المدقق في عملية التدقيق تناسبا عكسيا مع مخاطر الاكتشاف المخططة ، وبالتالي تزداد كمية الأدلة التي يلزم تجميعها كلما رغب المدقق في تخفيض مخاطر الاكتشاف المخططة .

ت- استخدام نموذج المخاطر فى فهم العلاقة بين مخاطر التدقيق وكمية الأدلة اللازمة:

يتم استخدام نموذج المخاطر في فهم العلاقة بين أنواع مخاطر التدقيق وكمية الأدلة بهدف تخطيط عملية تجميع الأدلة اللازمة وتصميم الاختبارات الأساسية ، واختبار إجراءات التدقيق الملائمة وتحديد طبيعتها وتوقيتها ، مما يساعد المدقق فى تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ، وهذا يتطلب من المدقق دراسة أنواع مخاطر التدقيق المختلفة ومعرفة العوامل التي تؤثر في تقديرها والعلاقة بينها وبين الأدلة الى يلزم تجميعها.

ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر التدقيق، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس، ويجب على المدقق أن يراعى ذلك عندما يقرر طبيعة ونطاق إجراءات التدقيق،

فإذا قرر المدقق بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة بأن مستوى الأهمية النسبية المسموح به منخفض، فان مخاطر التدقيق ستزداد، وعلى المدقق التعويض عن ذلك باستخدام إحدى الطريقتين [1]:

أ- تخفيض المستوى المقرر لمخاطر الرقابة ودعمه بإجراء فحص إضافي للرقابة . أو

ب- تخفيض مخاطر الاكتشاف المخططة بتعديل طبيعة وتوقيت وحجم الاختبارات الجوهرية المخططة.

2/ 4- وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة:

Determine astaratejiah comprehensive audit

ينبغي على المدقق وضع إستراتيجية تدقيق شاملة لعملية التدقيق يوضح فيها تحديد نطاق وتوقيت واتجاه التدقيق لوضع خطة تدقيق أكثر تفصيلا، بحيث يوضح فيها الموعد النهائي لإعداد التقارير المرحلية والنهائية والتواريخ الرئيسية للاتصالات المتوقعة مع الإدارة والمكلفين بالرقابة، ودراسة العوامل الهامة في توجيه جهود فريق العملية، وكذلك تحديد نتائج الأنشطة الأولية لعملية التدقيق، بالإضافة إلى التحقق من طبيعة وتوقيت ونطاق الموارد اللازمة لأداء التدقيق [2].

ويجب على المدقق حينما يضع إستراتيجية التدقيق الشاملة مراعاة ظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، فيختار من طرق التدقيق وإجراءاتها ما يلائم هذه الظروف ويناسب طبيعة نشاط المنشأة [3] .

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مرجع سابق ، 167 .

(2) المرجع السابق، ص 394 .

(3) المعهد المصري للمحاسبين و المراجعين ، دليل خدمة المراجعة في الشرق الأوسط، القاهرة، 1993، ص 51.

وتساعد إستراتيجية التدقيق الشاملة المدقق في تحديد الآتي:

أ- الموارد التي سيتم تجهيزها لنواحي تدقيق محددة، مثل استخدام أعضاء فريق يتمتعون بالخبرة المناسبة بنواحي المخاطرة المرتفعة أو إشراك الخبراء في الأمور المعقدة.

ب- مقدار الموارد التي سيتم تخصيصها لنواحي التدقيق المحددة، مثل عدد أعضاء الفريق المعينين لمراقبة جرد المخزون في مواقع هامة ومراجعة عمل المدققين الآخرين.

ت- متى سيتم تجهيز الموارد ، سواء فى مرحلة تدقيق معينة أو في تواريخ محددة.

ث- كيفية إدارة وتوجيه والإشراف على فريق التدقيق والمعاونين له.

2/ 4/ 1- مخاطر التدقيق وأثرها على إستراتيجية التدقيق الشاملة:

Audit risk and its impact on the overall audit astaratejiah

تتأثر إستراتيجية التدقيق الشاملة بمدى تقدير المدقق لمخاطر التدقيق كما يلي:

أ- عند تقدير مخاطر التدقيق فى مستوى مرتفع يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على زيادة حجم عينات التدقيق وإجراء اختبارات تفصيلية وتحليلية مكثفة خلال العام وفى نهاية السنة ، وفى هذه الحالة لا يعتمد المدقق على نظام الرقابة الداخلية.

ب- عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى متوسط يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على تخفيض حجم عينات التدقيق وأداء اختبارات تفصيلية وتحليلية خلال العام مع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

ت- عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى منخفض يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على أداء اختبارات تفصيلية خلال العام لعينات تدقيق اقل ، وقد تقتصر على البنود الكبيرة وغير الاعتيادية ، مع أداء إجراءات تدقيق تحليلية عامة واختبارات معقولية بحيث يتم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

2/ 5- وضع خطة التدقيق : Determine the audit plan

بعد وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة يصبح المدقق قادرا على وضع خطة تدقيق أكثر تفصيلا للأمور التي تم تحديدها في هذه الاستراتيجية ، وتمثل خطة التدقيق برنامج العمل الذي سيتبعه المدقق في تدقيق الدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، والخطوات التي ستتخذ في سبيل تنفيذ عملية التدقيق، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة ، والشخص المسئول عن تنفيذها.

ويجب على المدقق تطوير هذه الخطة بهدف تقليل مخاطر التدقيق الى مستوى منخفض بشكل مقبول ، وفيما يلي البيانات التي تتضمنها هذه الخطة:

أ- وصف لطبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات المخططة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بدرجة كافية .

ب- وصف لطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية المخططة عند مستوى الإثبات لكل فئة هامة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإيضاحات .

ت- إجراءات التدقيق الأخرى المخطط لها والمطلوب تنفيذها لعملية التدقيق بحيث تمتثل لمعايير التدقيق الدولية .

ث- تحديد نوعية وتوقيت وحجم الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق وتوجيهها والإشراف عليها.

2/ 5/ 1- تحديث إستراتيجية وخطة التدقيق:

Modify the strategy and audit plan :

يجب على المدقق تحديث إستراتيجية التدقيق الشاملة وكذلك الخطة التي أعدها لتنفيذ المهمة ، بحيث تشمل أى تغيرات قد تحدث أثناء تنفيذ عملية التدقيق وما يتطلبه ذلك من أمور إضافية يستطيع المدقق تحديدها وإضافتها عند تطوير إستراتيجية وخطة التدقيق، ومن هذه الأمور [1]:

أ- الترتيبات التي سيتم اجراؤها مع المدقق السابق، مثل مراجعة أوراق عمل المدقق السابق ما لم يكن ذلك ممنوع قانونا .

ب- أية مسائل رئيسية تمت مناقشتها مع الإدارة، وأثارها على إستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق الشاملة .

ت- إجراءات التدقيق المخططة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.

ث- تعيين موظفين من المنشأة يتمتعون بالقدرة والكفاءة لتفهم المخاطر الجوهرية الهامة المتوقعة .

ج- الإجراءات التي يتطلبها نظام رقابة الجودة لعمليات التدقيق الأولية ، كما فى حالة ضرورة مشاركة شريك أو فرد رئيسي لمراجعة إستراتيجية التدقيق الشاملة قبل البدء في إجراءات تدقيق هامة.

ويجب على المدقق بعد الانتهاء من إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق وتحديثها أن يناقش عناصر التخطيط مع المكلفين بالرقابة وإدارة المنشأة بهدف تحسين فاعلية وكفاءة عملية التدقيق .

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين، الجزء الثانى، مرجع سابق ، معيار رقم 300 ، ص 338 .

2/ 6- تصميم برنامج التدقيق : Design audit program

بعد انتهاء المدقق من إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة وكذلك خطة التدقيق، يتعين عليه تصميم برنامج لهذه الخطة يتضمن محتوى ما قام بإعداده وتجميعه من بيانات وخطوات تتفق مع معايير التدقيق الدولية، وفي ضوء ذلك يشتمل هذا البرنامج على البيانات التالية :

أ- تحديد القائم بعملية التدقيق والمشرف والمسئول عن الأداء.

ب- تحديد حجم العينة المرغوب فحصها وحجم الاختبارات المطلوبة وتوقيتها.

ت- وصف وإجراءات مهام عملية التدقيق والاختبارات التفصيلية لأرصدة الحسابات والإجراءات التحليلية التي يتم من خلالها جمع الأدلة للتوصل الى مخاطر التدقيق المقبولة.

ث- تحديد أهداف التدقيق المرتبطة بكل من العمليات المالية وأرصدة الحسابات والافصاحات.

ج- تحديد الوقت المخطط والفعلي لإنجاز العمل وتواريخ بداية ونهاية التدقيق .

ح- تحديد التعليمات والملاحظات والاستثناءات التى تؤثر على عملية التدقيق .

ويجب على المدقق عند تصميم برنامج التدقيق مراعاة حدود ونطاق الفحص، حيث يختلف نطاق التدقيق الكامل عن نطاق التدقيق الجزئي ، كما يجب عليه تحديد مستوى الاختبارات وفقاً لنتائج الفحص وتقييم الرقابة الداخلية ، وتحديد الأهداف المرغوب تحقيقها من كل خطوة من الخطوات التي يشملها البرنامج، وإتباع طريقة

التدقيق التي تتفق مع ظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، بالإضافة الى تجميع أكبر قدر ممكن من أدلة التدقيق لاعداد برنامج يتسم بالمرونة والواقعية [1].

2/ 6/ 1- أنواع برامج التدقيق : Types of audit programs

يمكن تحديد أنواع برامج التدقيق التي يستخدمها المدقق الى نوعين هما: برامج التدقيق الثابتة (الموضوعة مقدماً) وبرامج التدقيق المتدرجة :

أ- برامج التدقيق الثابتة: **Fixed audit programs**

وهي نماذج موضوعة مقدماً ومطبوعة بشكل ثابت متضمنة كل خطوات التدقيق، بحيث يطلب من مساعدي المدقق التقييد بها مع تعديلها في أضيق الحدود في ضوء ما يحصل عليه المدقق من بيانات ومعلومات عن المنشأة ، ولهذه البرامج مزايا عديدة أهمها[2] :

1- إنها تعتبر تعليمات صريحة واضحة لخطوات العمل الواجب إتباعها .

2- إنها ضرورية في المشاريع الكبيرة المتشعبة وذلك لأحكام خطة العمل .

3- يعتبر البرنامج سجلاً كاملاً بما قام المدقق بأدائه وبذلك يستخدم كدليل في حل المنازعات ، كما يستعمل كأداة مراقبة على المساعدين .

4- إن هذا النوع يعتبر أساساً لعمليات التدقيق في الأعوام المقبلة ونواة لها .

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

د. محمد عبد الرحمن العابدي ، بحوث متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد ، 1990، ص 122 .

(2) د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 212 ، 213.

5- باستعمال هذه البرامج يستطيع أي مساعد أن يتمم العمل دون عناء أو ضياع وقت في حالة غياب المساعد الآخر.

وعلى الرغم من هذه المزايا ، إلا أنه يعاب على هذه البرامج إنها قد تحول خطوات التدقيق إلى عمليات روتينية وتحد من قدرة المتدرب على الابتكار والتجديد، ويمكن تلافي ذلك من خلال تشجيع المدقق لموظفيه دائماً على إبداء ملاحظاتهم تجاه هذه البرامج ، واقتراح التعديلات التي يرونها مناسبة .

ب- برامج التدقيق المتدرجة: **Gradient audit programs**

وتشمل تحديد الخطوات العريضة لعملية التدقيق، أما التفاصيل وكمية الاختبارات وغيرها فيتم تقريرها أثناء القيام بعملية التدقيق وطبقاً للظروف، وتتميز هذه البرامج بأنها تترك لموظفي مكتب التدقيق مجالاً أكبر لاستخدام خبرتهم في إتباع ما يرونه ضرورياً ومناسباً من الخطوات والأساليب ولذلك تحتاج هذه البرامج من المدقق خبرة عملية و تأهيلاً عملياً مناسباً .

وفيما يلى برنامج تدقيق لبند النقدية يوضح الإجراءات التي يقوم بها المدقق لتدقيق هذا البند ، وأهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية وكذلك الأهداف المرتبطة بالأرصدة .

برنامج تدقيق النقدية

برنامج تدقيق لحساب النقدية الإجراءات	القائم بالعملية	حجم العينة	حجم الاختبارات	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية					أهداف التدقيق المرتبطة بالأرصدة					وقت التدقيق المقدر	وقت التدقيق الفعلي	بداية ونهاية التدقيق
				الحدوث	الإكتمال	الدقة	التصنيف	الحد الزمني الفاصل	الوجود	الحقوق والالتزامات	الإكتمال	العرض والإفصاح	التقييم والتخصيص			
1- تدقيق كشف حساب النقدية بالبنك وإشعارات الخصم والإضافة والتحقق من صحة رصيد النقدية المثبت بالدفاتر، والتحقق من ان العمليات النقدية المثبتة تمت لعملاء وأفراد حقيقيون .				xx												
2- جرد الخزينة في نهاية المدة واثبات الرصيد الموجود بها في محضر جرد ومطابقته بما هو مسجل بالدفاتر والقوائم المالية .								xx	x			xxx				
3- تدقيق مذكرة التسوية للتحقق من أن المعاملات التي تم تسجيلها في الدفاتر تخص الفترة المحاسبية الصحيحة.																
4- تدقيق العمليات الحسابية بالدفاتر وترحيلها من دفتر النقدية إلى دفتر اليومية العامة والى دفتر الأستاذ العام، وتدقيق دفتر المقبوضات والمدفوعات، والتأكد من إثبات جميع العمليات بالدفاتر وترحيلها وإدراجها بالقوائم المالية دون حذف أو نقصان.					x							xx				
5- التأكد من أن رصيد النقدية المثبت بالدفاتر هو المفصح عنه بالقوائم المالية																

3- توثيق عملية التدقيق: Documenting of the audit process – معيار (230)

يتعين على المدقق توثيق خطة التدقيق التي توضح طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات تقييم المخاطر، وإجراءات التدقيق الإضافية عند مستوى الإثبات للمخاطر التي تم تقييمها وتجميعها في شكل أوراق عمل لدعم رأيه فى عدالة القوائم المالية .

3/ 1- مفهوم وأهداف توثيق التدقيق:

Concept and importance of the audit documentation

يقصد بعملية التوثيق كما جاء بمعيار التدقيق الدولي 230 "أنها تسجيل كل ما يتعلق بعملية التدقيق من حيث الإجراءات والأدلة والنتائج في شكل مستندات (أوراق عمل) يتم الاحتفاظ بها سواء كان ذلك في شكل معلومات مخزونة أو أفلام أو وسائل إلكترونية أو أية وسائل أخرى"، ويتعين على المدقق توثيق الأمور المهمة التي توفر له قرائن وأدلة تدعم رأيه ، ويمكن تحديد الهدف من إعداد وثائق التدقيق في أنها توفر [1]:

أ- سجل كاف ومناسب لأساس تقرير التدقيق .

ب- أدلة تفيد إجراء التدقيق طبقا لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.

بالإضافة الى تحقيق الأهداف التالية :

- مساعدة فريق التدقيق فى التخطيط والتوجيه والإشراف وإجراء عملية التدقيق.
- تمكن فريق التدقيق من أن يكون مسئولا عن عمله.

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ، الجزء الثانى ،معيار رقم 230 ، ص 18

- تمكين المدقق الخبير من إجراء عمليات ضبط الجودة حسب المعيار الدولي رقم (1).
- الاحتفاظ بسجل للمسائل ذات الأهمية المستمرة في عمليات التدقيق المستقبلية .

ويجب على المدقق أن يقوم بإعداد وثائق التدقيق بشكل كاف بحيث تمّكنه من فهم الآتي [1]:

أ- طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تم اجراؤها امتثال لمعايير او المتطلبات القانونية السارية التنفيذ.

ب- نتائج إجراءات التدقيق والأدلة التي تم الحصول عليها.

ت- الأمور الهامة التى تظهر أثناء التدقيق والاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

3/ 2- تصنيف ومحتوى أوراق العمل :

تصنف أوراق العمل من قبل المدقق عادة بملفين لكل عميل، الملف الأول منها يطلق عليه الملف الدائم ويحتوي على بيانات تتميز بالثبات النسبي، حيث أنها لا تتغير باستمرار ، أما الملف الثاني فيطلق عليه الملف الجاري، ويحتوي على جميع أوراق العمل التي تخص الفترة الخاضعة للتدقيق [2] :

3/ 2/ 1- محتوي الملف الدائم:

يحتوي هذا الملف على البيانات والمستندات التي لها صفة الاستمرارية النسبية، والتي لا تتغير على أساس سنوي، ويحتفظ بها المدقق للتحقق من الأصول والممتلكات

(1) المرجع السابق ، ص ، 20 .

(2) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المبادئ الأساسية للتدقيق ، مرجع سابق ، ص ص 370 – 371 .

وحتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لعمل المقارنات وإجراء التحليلات وغيرها بحيث تساعده في تكوين رأيه ، ويحتوى هذا الملف على مجموعة من البيانات والمستندات منها :

أ- اسم العميل ومواقع نشاطه وبياناته .

ب- أسماء المسئولين المشرفين على العملية المحاسبية .

ت- عقد التأسيس والنظام الأساسي في حالة الشركات المساهمة ، وعقد الشركة في شركات الأشخاص .

ث- الخريطة التنظيمية للعميل موضحاً فيها خطط السلطة والمسئولية .

ج- ملخص عن النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية للعميل .

ح- العقود طويلة الأجل واتفاقات براءة الاختراع والوكالات .

د- صور البيانات الضريبية عن الأعوام السابقة .

م- الحسابات الختامية لعدة سنوات سابقة .

3/ 2/ 2- محتوى الملف الجاري:

يحتفظ المدقق بجانب الملف الدائم بملف جاري أو ملف سنوي يساعده فى القيام بالخطوات اللازمة لتدقيق القوائم المالية ويكون بمثابة أدلة وقرائن لعملية التدقيق، وتختلف كمية ونوعية المعلومات الموجودة في هذا الملف من مدقق الى آخر حسب اتجاهات وطبيعة العمل المنجز، وبصفة عامة يشتمل هذا الملف على مجموعة من المعلومات والمستندات منها:

أ- الأدلة التي تثبت التخطيط للعمل والإشراف على أعمال المساعدين .

ب- بيانات كافية تثبت أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق مع أرصدة سجلات العميل المحاسبية .

ت- الإجراءات والاختبارات التي قام بها المدقق لتقييم الرقابة الداخلية وكيفية تحديدها.
ث- بيان المخالفات التي اكتشفها المدقق .
ج- رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية .
ح- أدلة وإقرارات الإدارة ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة للعام الحالي ، والمصادقات التي حصل عليها من العملاء و الموردين ومحاضر الجرد للسنة الحالية .
د- ميزان المراجعة وملخص بسجل الملاحظات وقيود التسوية اللازمة .

3/ 2/ 3- سرية وملكية أوراق العمل :

تعتبر المعلومات التي يحتويها الملفين الدائم والجاري ملك المدقق باستثناء السجلات المقدمة له من إدارة المنشأة، وتنص قواعد وآداب المهنة على أن جميع المعلومات والبيانات التي حصل عليها المدقق خلال قيامه بأعمال التدقيق هي معلومات سرية لا يجب الإفصاح عنها إلا في حالة الحصول على إذن من العميل ، أو وجود بعض الاستثناءات ، كالإفصاح عن هذه المعلومات بأمر من المحكمة، أو لإطلاع أعضاء لجان رقابة الجودة التابع للتنظيم المهني على أوراق العميل بهدف مساعدتهم في تقييم جودة عمل المدقق.

4- التغيير في وثائق التدقيق في الحالات الاستثنائية :

عندما تنشأ حالات استثنائية بعد تاريخ تقرير التدقيق، بحيث تتطلب أن يؤدى المدقق إجراءات تدقيق جديدة أو إضافية أو تؤدى الى أن يتوصل المدقق الى استنتاجات جديدة ، فان على المدقق توثيق ما يلي [1].

---

(1) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المبادئ الأساسية للتدقيق ، مرجع سابق ، ص 265 .

- الظروف التي تمت مواجهتها .
- إجراءات التدقيق الجديدة أو الإضافية وأدلة التدقيق والاستنتاجات التي توصل اليها.
- متى ومن قام بإجراء التغييرات الحادثة فى وثائق التدقيق، ومن قام بمراجعتها.

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- أشرح ماذا تعني كل من المصطلحات التالية:

أ- مخاطر التدقيق المقبولة.

ب- مخاطر الرقابة.

ت - المادية.

ث- المخاطر المتأصلة (الملازمة).

ج- مخاطر الاكتشاف المخططة.

ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- مخاطر التدقيق هي:

أ- إبداء الرأي غير المناسب من قبل المدقق عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.

ب- إبداء رأي مناسب من قبل المدقق عندما تكون البيانات المالية غير خاطئة.

جـ- أن يعمل المدقق كمستشار للشركة التي يبدي رأيه ببياناتها المالية.

د- كل ما ذكر أعلاه.

2- الأهمية النسبية تعني واحدة مما يلي :

أ- ان المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

ب- خطأ موجود في المعلومات المالية غير عمدي وتأثيره طفيف.

جـ- خلل في عرض البيانات المالية.

د- جميع ما ذكر صحيح.

3- في واحد من الحالات التالية، ليس من الضروري إرسال كتاب تكليف جديد للمنشأة بسبب:

أ - أن العميل قد أساء فهم هدف ونطاق المراجعة.

ب- أن هناك شروط جديدة أو إعادة نظر خاصة بالتكليف.

جـ- أن هناك تغييرات حدثت مؤخراً على المالكين أو إدارة المنشأة.

د- أن التغيرات في حجم وطبيعة عمل العميل غير مهمة.

4- على مدقق الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار مبلغ المادية في الحالات التالية:

أ - تحديد حجم عينة التدقيق.

ب - تحديد توقيت إجراءات التدقيق.

جـ - تحديد طبيعة إجراءات التدقيق.

د- جميع ما ذكر أعلاه صحيحاً.

هـ- جميع ما ذكر غير صحيح.

5- إن الهدف من كتاب مهمة التدقيق (كتاب التعيين) هو ما يلي باستثناء:

أ - قبول مهمة التدقيق وتحديد مسؤولية المدقق.

ب- تحديد أهداف ونطاق التدقيق.

جـ- تصريحات الإدارة حول البيانات المالية.

د - تحديد التقارير المطلوبة.

6- تعود ملفات أوراق العمل إلى :

أ- مدقق الحسابات.

ب- إدارة الشركة.

جـ- مراقب الشركات.

د- إدارة سوق عمان المالي.

7- أي من التالي ليس من الأهداف الأساسية لتوثيق عملية التدقيق:

أ- أساس تخطيط عملية التدقيق.

ب- سجل للأدلة التي تم تجميعها ونتائج اختبارات التدقيق.

ج- أساس لمراجعة المشرفين والشركاء.

د- أساس لتحديد عيوب عمل المدقق من قبل زملاء المهنة في عملية مراجعة النظير.

8- عندما تكون المخاطر الملازمة عالية يكون هناك حاجة لـ:

أ- جمع أدلة أكثر.

ب- تعيين مدققين أصحاب خبرة وكفاءة عالية.

جـ- ما ذكر في (أ) أو (ب) ولكن ليس الاثنين معاً.

د- ما ذكر في (أ) و (ب) معاً.

9- إن مخاطر التدقيق هي:

أ- مخاطر الرقابة.

ب- مخاطر الاكتشاف.

جـ- المخاطر الملازمة.

د- جميع ما ورد أعلاه صحيح.

ثالثا: حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

1- يعتبر التخطيط الكافي من معايير أعداد تقرير التدقيق الخارجي .

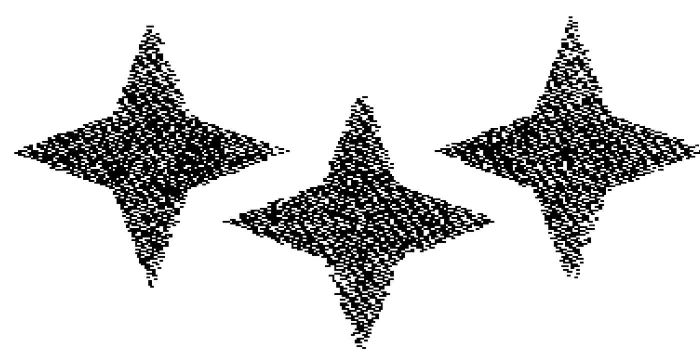
2- تخطيط عملية التدقيق يعني إعداد برنامج لتدقيق كافة عمليات المنشأة التي اجرتها خلال العام لاكتشاف الخطاء والغش في القوائم المالية.

3- برنامج التدقيق هو عبارة عن وصف لإجراءات التدقيق التي ستتبع في تنفيذ عملية التدقيق لتحقيق الأهداف المرغوبة من عملية الفحص.

الفصل السادس 6

أدلة التدقيق

Audit Evidences



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب الأمور التالية:

1- مفهوم وخصائص أدلة التدقيق .
2- الأسس التي تؤدى الى زيادة الثقة في الأدلة.
3- العلاقة المتبادلة بين كفاية ومناسبة الأدلة.
4- مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق .
5- مراحل استخدام الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق وأهدافها .
6- مدى اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية.
7- الاستعانة بإقرارات الإدارة وتوثيقها.

الفصل السادس
أدلة التدقيق
Audit Evidences

تمثل أدلة التدقيق كل ما من شانه أن يؤثر علي حكم وتقدير المدقق فيما يعرض عليه من بيانات ومعلومات مالية تم مطابقتها بالحقيقة، ويستطيع المدقق الحصول على هذه الأدلة من خلال اختبار السجلات المحاسبية وإجراء التحليلات وإعادة أداء الإجراءات المتبعة في تقييم التقارير المالية ومطابقتها بالعمليات ذات العلاقة، ومن خلال أداء هذه الإجراءات يستطيع المدقق تحديد ما إذا كانت البيانات والتقارير المالية تتفق عما تحويه السجلات المحاسبية ، ونظرا لأن السجلات المحاسبية بمفردها لا توفر أدلة كافية للمدقق حتى يبنى عليها رأيه حول البيانات المالية ، فان عليه الحصول على أدلة تدقيق من مصادر أخرى مثل، المصادقات، الاستفسارات وغيرها .

1- مفهوم أدلة التدقيق : معيار (500)

يقصد بأدلة التدقيق "أنها كل ما يمكن ان يحصل علية المدقق من أدلة إثبات وقرائن محاسبية تساعده في إبداء رأيه"، ولذلك يجب على المدقق جمع أكبر عدد من أدلة وقرائن التدقيق الكافية والمناسبة حتى يستطيع التوصل الى استنتاجات معقولة ليبنى عليها رأيه، وتعتبر القرائن بديلا عن دليل الإثبات حيث قد يلجأ المدقق اليها في الحالات التي يستعصي عليه وجود دليل إثبات قاطع، وتختلف أدلة الإثبات عن القرينة في ان الأدلة تتجه الى حقيقة البند المطلوب تدقيقه مباشرة ، في حين ان القرينة تتجه بطريقة غير مباشرة من خلال الحقيقة المتصلة بهذا البند .

وأوضح معيار التدقيق الدولي رقم (500) أن أدلة التدقيق "هي جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يبنى عليها رأيه في عملية التدقيق ، وتشمل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي ترتكز عليها البيانات المالية والمعلومات المؤيدة من مصادر أخرى ، مثل المصادقات ونتائج الاستفسارات وتقارير المحللين والبيانات المقارنة وغيرها "[1] .

2- خصائص أدلة التدقيق:

تتسم أدلة التدقيق بخاصيتين أساسيتين هما مناسبة الأدلة وكفايتها [2]:

2/ 1- مناسبة الأدلة :

ان مناسبة أو ملاءمة الدليل هو المؤشر الذي يقاس به نوعية هذا الدليل، وحتى يتميز الدليل بأنه مناسب يجب أن يكون ذات أهمية وموثوقية متصلة بهدف أو أهداف التدقيق المتعلقة بالمعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ذات الصلة ، فلو أن الدليل أعتبر أكثر مناسبة فهذا يساعد بشكل كبير فى اقتناع المدقق بأن البيانات المالية مقبولة ، ويلاحظ أن مناسبة الأدلة لا تتحسن باستخدام حجم عينة تدقيق أكبر أو باستخدام بنود مختلفة من هذه العينة ، بل يعتمد تحسنها على إتباع إجراءات تدقيق معينة تكون أكثر أهمية وموثوقية .

2/ 1/ 1- خصائص الأدلة المناسبة:

حتى تكون الأدلة مناسبة يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها :

---

(1) IFAC,**Part 1, Op-Cit.**, ISA, No. 500

(2) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, 14th. eddition, **Op.Cit., p.**174

أ- ارتباط الدليل بهدف التدقيق:

حتى تكون الأدلة مناسبة لعملية التدقيق يجب أن يكون هناك ارتباط بين الدليل الذي تم الحصول عليه وهدف التدقيق الذي حدده المدقق ، كما يجب على المدقق اختيار الدليل المناسب الذي يتفق مع هذا الهدف ، فعلى سبيل المثال: عند تدقيق بند المخزون فان أهداف التدقيق التى يضعها المدقق لذلك هي التحقق من الوجود الفعلي، ومن الملكية ومن صحة التقييم، وفى هذه الحالة فان مطابقة محضر الجرد أو حضور المدقق لعملية الجرد، ومراجعة صحة تقييمه وفحص المستندات الدالة على ملكية المخزون تمثل أدلة ملائمة ومتصلة بأهداف التدقيق التي يحددها المدقق.

ب- الثقة فى الدليل:

حتى يكون الدليل مناسب يجب أن يكون موثوق فيه ، وتتأثر الثقة في هذا الدليل بطبيعة ومصدر الحصول عليه، فعلى سبيل المثال : ان الدليل الذي يتم الحصول عليه من مصدر مستقل خارجي قد لا يتم الثقة فيه اذا لم يكن هذا المصدر مطلعا ومعروفا ، ومن الملاحظ أن لكل دليل إثبات وسيلة فنية مناسبة لجمعه والحصول عليه ، فالوجود الفعلي يستلزم الجرد الفعلي ، والإقرارات الخارجية تستوجب المصادقات ، بالإضافة الى أن لكل أسلوب أو وسيلة أحكامها وقواعدها التي إذا لم تراع فيها فقد الدليل حجيته وقوته ومدى الثقة فيه .

ويجب أن تكون الأدلة في شكل وثيقة حتى تكون أكثر ثقة من الأدلة غير الموثقة، فعندما تكون الأدلة في شكل ورقى أو في شكل وسائط الكترونية أو بأي شكل آخر تكون أكثر ثقة من الأدلة غير الموثقة كما هو الحال في اعتماد المدقق على الإقرارات الشفوية.

2/ 1/ 2- الأسس التي تؤدى الى زيادة الثقة في دليل الإثبات:

هناك بعض الأسس التي تؤدى الى زيادة الثقة في دليل الإثبات وبالتالي زيادة الاعتماد عليه، ومن هذه الأسس[1] :

أ- استقلال الجهة المقدمة للدليل عن المنشأة:

ان الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج المنشأة - كما فى حالة الحصول على كشف حساب من البنك أو الحصول على مصادقات من العملاء - تكون ذات ثقة أكثر من الأدلة التي يتم الحصول عليها من داخل المنشأة ، كما في حالة الحصول على استفسارات من موظفى العميل.

ب- فعالية الرقابة الداخلية للعميل:

ان الأدلة التي يتم الحصول عليها المدقق من داخل المنشأة تكون ذات ثقة أكثر عندما تكون عناصر الرقابة الداخلية فعالة .

ت- الأدلة المباشرة:

ان الأدلة التي يتعرف عليها المدقق مباشرة من خلال الفحص الفعلي أو الملاحظة أو اعادة الاحتساب وغيرها تكون أكثر ثقة من الأدلة التي يحصل عليها بشكل غير مباشر، مثل الأدلة التي يحصل عليها من خلال الاستفسار والاستبيان.

ث- توقيت الحصول على الدليل :

ان توقيت الحصول على الدليل يعد من الأمور الهامة لعملية التدقيق حتى يحقق هذا الدليل غايته، فقد يكون الدليل قوي في حجيته ودرجة الاعتماد عليه إلا أنه يفقد دلالته وحجيته عندما يتم الحصول عليه في تاريخ لا يتناسب مع تاريخ الفحص، وفي هذه الحالة لا يصبح للدليل أي أهمية إذا قدم بعد فوات الأوان.

---

(1) **Ibid**,p. 177.

ج- تأهيل مقدم المعلومات :

على الرغم من دقة الأدلة التي يحصل عليها المدقق بطريقة مباشرة ، الا أن هذه الأدلة لا يتم الثقة فيها إذا كان الشخص الذي يوفرها غير مؤهلا للقيام بذلك، فمثلا المعلومات القانونية التى تقدم من قبل محامى تكون أكثر دقة وموثوقية من المعلومات التي تقدم من الشخص العادي غير المؤهل للنواحي القانونية.

ح- درجة الموضوعية :

إذا ما تمت الموازنة بين أدلة إثبات موضوعية، وأخرى تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي، فإن جانب الموضوعية لابد وأن يرجح، فاستخدام التدقيق الحسابي لحسابات المدينين بمطابقتها برصيد المدينين بدفتر الأستاذ العام يعتبر دليل إثبات موضوعي بعيدا عن أي اجتهاد أو حكم شخصي ، كذلك فإن إرسال المصادقات سواء الإيجابية أو السلبية للعملاء للتحقق من صحة أرصدتهم فهو دليل إثبات موضوعي لا يتطلب حكم مهني.

أما أدلة الإثبات التي تقوم على أساس التقدير والحكم الشخصي مثل الاستفسار من الإدارة القانونية بشأن النتيجة المحتملة لبعض القضايا المرفوعة أمام القضاء ، فمثل هذه الأدلة تعتمد في المقام الأول على التقدير الشخصي وتبتعد عن الموضوعية ، وتنخفض درجة صلاحيتها وجدارتها إذا ما قورنت بالأدلة التي تتسم بالموضوعية.

2/2- كفاية الأدلة :

تعنى الكفاية كمية الأدلة اللازمة التي يقوم المدقق بجمعها لإجراء عملية التدقيق، معتمدا في ذلك على خبرته وأحكامه المهنية في جمع القدر الكافي المقنع من هذه الأدلة،

ويجب أن تتسم الأدلة بالكفاية حتى يقتنع بها المدقق ، وبصفة عامة تتأثر الأدلة من حيث كفايتها بمجموعة من العوامل أهمها [1] :

أ- الأهمية النسبية للعنصر:

يقصد بالأهمية النسبية للعنصر قيمة ذلك العنصر بالمقارنة مع قيمة العناصر الأخرى المحتواة في القوائم المالية ، وهذا يعنى أن كمية الأدلة والقرائن الكافية لتدقيق عنصر معين يجب أن تتناسب طردياً مع الأهمية النسبية لهذا العنصر ، فكلما زادت الأهمية النسبية لبند معين ، فان على المدقق جمع قدر أكبر من الأدلة والقرائن الممكنة لتدعيم رأيه حول صحة ذلك البند والعكس بالعكس.

ب- درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر:

من الملاحظ أنه كلما زادت احتمالات تعرض العنصر المطلوب تدقيقه للاختلاسات والتلاعب كلما كان على المدقق أن يجمع أكبر كمية ممكنة من الأدلة والقرائن، ومن هنا نجد أنه من المفضل أن يكون التدقيق كاملاً على العمليات النقدية، كما إن عينات التدقيق المختارة للذمم تكون أكبر من غيرها نسبياً لأن هذه العناصر بطبيعتها تكون أكثر عرضه للتلاعب من غيرها ، وبصفة عامة تتأثر كمية أدلة التدقيق بمخاطر الأخطاء ، بمعنى أنه كلما زادت مخاطر الأخطاء فى عملية ما فإنه من المحتمل أن تزيد كمية الأدلة التي تتطلبها هذه العملية.

---

(1) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى :

أ- د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 182 -184

ب- الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص 426- 427.

ت- تكلفة الحصول على الدليل أو القرينة :

يتعين على المدقق أن يوازن بين المنفعة المرغوبة من جهة وعامل التكلفة من جهة أخرى ، فإذا فاقت التكلفة المنفعة أو الفائدة المرجوة من الحصول على الدليل أو القرينة كان علي المدقق أن يعتمد على أدلة أخرى أقل تكلفة .

ث- مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية :

إن وجود نظام رقابة داخلية سليم يعتبر دليلاً على انتظام الدفاتر والسجلات، ومن هنا جاء تحديد نطاق عملية الاختبارات اعتماداً على مدى قوة الرقابة الداخلية المطبقة وكفايتها ، فكلما كانت الأنظمة الرقابية المطبقة سليمة ودقيقة ، كلما انعكس ذلك على كمية الأدلة ومقدار الاختبارات وحجم العينات .

3- العلاقة المتبادلة بين كفاية ومناسبة الأدلة:

على الرغم من كفاية الأدلة في بعض الأحيان الا أنها قد لا تكون مقنعة بسبب عدم مناسبتها لعملية التدقيق ، وعلى الرغم أن هناك علاقة عكسية بين مناسبة الأدلة وحجم الأدلة المطلوب - (أي كلما ارتفعت مناسبة الأدلة كلما انخفض حجم الأدلة المطلوبة) - الا أنه قد يكفى دليل واحد لتحقيق كافة أهداف عملية فحص معينة وهنا يكتفي به المدقق ، أما إذا كان هذا الدليل غير كافياً فعلي المدقق أن يسعى للحصول على دليل أو قرينة أخرى لتعزيز نواحي فحصه ، فالوجود الفعلي لأي أصل غير كاف في حد ذاته إلا لتدعيم التحقق من الوجود فقط ، ولذلك يجب على المدقق تجميع قرائن وأدلة أخرى للتأكد من الملكية وصحة التقييم والحقوق والالتزامات وغير ذلك من أهداف التدقيق الأخرى .

وبصفة عامة فإن هناك علاقة متبادلة بين كفاية ومناسبة أدلة التدقيق، ومع ذلك فإن مجرد الحصول على مزيد من الأدلة قد لا يعوض عن نوعيتها الضعيفة، وقد توفر

مجموعة معينة من إجراءات التدقيق أدلة تدقيق مناسبة لتأكيدات معينة ولكن قد لا تكون مناسبة لتأكيدات أخرى .

4- مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق:

يجب على المدقق جمع الأدلة الكافية والملائمة فى ضوء مجموعة من العوامل أهمها دراسة منشأة العميل وتقييمها من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية ، وتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية فى بيانات المنشأة المالية، وعلى ضوء ذلك يقوم المدقق بتحديد حجم وطبيعة عينات التدقيق والإجراءات اللازمة لذلك، بحيث يتم وضع خطة تدقيق يتم ترجمتها الى برنامج عمل لتنفيذ المهمة ، وفى هذه الحالة يستطيع المدقق تحديد الأدلة المناسبة والكافية من خلال واحدة أو أكثر من الإجراءات التالية [1]:

4/ 1- الفحص المستندي :

يقصد بالفحص المستندي اختبار السجلات والمستندات أو الأصول الملموسة، ويوفر هذا الفحص أدلة تختلف درجة الاعتماد عليها حسب طبيعتها ومصدرها، وكذلك على فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تنفيذها عند إعدادها وتشغيلها .

---

(1) للتوسع يمكن الرجوع إلى :

أ- د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ص 281 – 282

ب- - IFAC, Part 1, **Op-Cit**., ISA, No., 500 , No., 505.

ج- الاتحاد الدولى للمحاسبين ، الجزء الأول، مرجع سابق ، المعيار رقم 500 ، 505 ، ص ص 424 – 451 .

د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 187 – 194 .

أما المستندات فهي الأوراق التي تعتبر مرجعاً سليماً يستند إليه المدقق في التثبت من صحة حدوث واقعة معينة، ومن صحة المبلغ المتعلق بها ويعتبر الفحص المستندي المحور الرئيسي لعملية التدقيق، والتي يقضي فيها المدقق معظم وقته أثناء جمعه للأدلة والقرائن ، ويوجد نوعان من المستندات هي:

أ- **مستندات خارجية** : وهي المستندات التي يتم إعدادها خارج المنشأة ، مثل فواتير الشراء ، ومع ذلك فقد تستخدم داخل المنشأة وخارجها.

ب- **مستندات داخلية** : وهي المستندات التي يتم إعدادها واستخدامها داخل المنشأة مثل مستندات المناولة داخل المخازن.

وتعتبر المستندات الخارجية أكثر تدعيما وصحة لقوة الدليل عن المستندات الداخلية، وكذلك فان المستندات التي تتم خلال فترة التدقيق تكون اقوى من المستندات التي تحدث خارج هذه الفترة ، بالإضافة الى ان هناك شروط لتدعيم حجية الدليل للمستندات منها: ان يكون المستند اصلاً وليس صورة ، وأن يكون المستند موجة للمنشأة محل التدقيق ومستوفي للشروط القانونية المعمول بها داخل المنشأة ولا يحوى أي شطب او محو ، وعلى الرغم من ذلك فان وجود مستند قانوني صحيح لكل عملية مثبتة بالدفاتر لا يعني أن الدفاتر شاملة لكل العمليات ، فقد تعمد الإدارة إلى إسقاط بعض المستندات أو إخفائها ، مما يترتب عليه عدم إثبات بعض العمليات بالدفاتر ، ولذلك يجب على المدقق عند قيامه بالفحص المستندي مراعاة الأسس التالية :

أ- أن يكون المستند المقدم صحيحاً من النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية، وموقعاً من قبل من لهم سلطة التوقيع .

ب- أن يحمل المستند اسم المشروع المعني .

ت - أن يكون تاريخ المستند واقعاً في الفترة المالية الخاضعة للتدقيق .

ث- أن يكون المستند معززاً لعملية تدخل ضمن عمل المشروع ونشاطه القانوني كما هو محدد في نظامه الداخلي .

ج- أن يكون المستند أصلاً وليس صورة منه ، وإذا ما حدثت ظروف قاهرة لقبول صورة أو بدل ضائع ، على المدقق أن يستعين بقرائن أخرى .

ح- أن يكون القيد المحاسبي المبني على المستند صحيحاً يصور الرقم الصحيح ، ويجب الانتباه لهذا في حالات الشراء المرتبطة بخصم معين .

د- أن يكون المستند تعزيزاً للعملية بشكل كاف ، فلا يكفي كشف الحساب مثلاً لإثبات دفع التزامات معينة لأنه لا يدل على أن المبلغ دفع إلى الشخص المستحق بالذات ، ومن هنا على المدقق الاستعانة بقرائن أخرى .

م- أن توضع على المستند علامة بعد تدقيقه تفيد ذلك حتى لا يقدم ثانية لتعزيز عمليات أو قيود أخرى .

4/ 2- الملاحظة :

تبدأ الملاحظة من خلال ما يشاهده المدقق أثناء زياراته الميدانية لمنشأة العميل ويطّلع خلالها على عمليات التشغيل ، أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل أو آخرين ، فعلى سبيل المثال : ملاحظة المدقق لموظفي العميل عند جرد المخزون ، وكذلك ملاحظة أداء أنشطة الرقابة يوفر أدلة تدقيق ، ولكنها تكون محددة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها الملاحظة [(1)] .

وتستخدم الملاحظات كدليل اثبات من خلال تقيم أنشطة معينة، حيث يمكن للمدقق ملاحظة سير العمل على مدى واسع، ولتكوين هذه الملاحظات يحتاج المدقق زيارة ميدانية للعمل وتكوين انطباع معين، كما يمكن ملاحظة مدى الالتزام في تنفيذ

---

(1) IFAC, **Op-Cit.**, ISA , No., 501.

خطط هذا العمل ومدى التوافق بين الأقسام المختلفة ، كما يمكن من خلال الملاحظة الحكم على مدى ضرورة الحصول على أدلة أخرى أم لا.

وتتم الملاحظة عن طريق متابعة عملية أو إجراء معين أثناء التنفيذ ، مثل ملاحظة عملية صرف الأجور للتأكد من إتباع إجراءات الرقابة الداخلية ، وكذلك ملاحظة المدقق لجرد المخزون للتأكد من أن العد الفعلي يتم طبقا لتعليمات الجرد.

4/ 3- الاستفسارات :

تتضمن الاستفسارات البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المنشأة أو خارجها ، وتتفاوت طريقة الاستفسارات من تقديم استفسارات رسمية مكتوبة إلى طرف ثالث خارج المنشأة ، أو استفسارات شفهية عادية موجهة إلى أشخاص داخل المنشأة ، وقد توفر الإجابة على الاستفسارات معلومات للمدقق خاصة بتجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ، وفي بعض الحالات قد توفر أساساً يساعد المدقق علي تعديل أو أداء إجراءات تدقيق إضافية .

ويعتمد هذا الأسلوب على الحكم الشخصي للمدقق ، ويصلح هذا الأسلوب للتطبيق في حالة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، كما قد يلجأ المدقق إليه عند الاستفسار عن أساس بعض القيود المثبتة في الدفاتر ليقتنع بأن ذلك يتمشى مع المبادئ السليمة ، كما يستعمل في إستقصاء الالتزامات المثبتة بالدفاتر في نهاية العام سواء كانت حالية أم مستقبلية أم عرضية ، وتتوقف قوة القرائن والأدلة التي يحصل عليها المدقق من هذه الوسيلة على كيفية توجيه الأسئلة وصياغتها .

ويلاحظ أن المدقق قد يقوم بأداء إجراءات تدقيق إضافية بجانب استخدام الاستفسارات للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ، حيث أن الاستفسار بمفرده لا يوفر عادة أداة تدقيق كافية لاكتشاف خطأ جوهري عند مستوى الإثبات، كما لا يكون بمفرده كافياً أيضا لاختبار الفاعلية التشغيلية لعناصر الرقابة الداخلية .

4/4- الفحص الفعلي:

ويقصد به قيام المدقق بفحص او جرد الأصول الملموسة مثل المخزون والآلات والنقدية، فوجود مثل هذه الأصول داخل المنشأة لا يعني ملكية المنشأة لها، ولكن يجب على المدقق التحقق من كميات ومواصفات هذه الأصول وتقييم حالتها أو وجودها الفعلي ، فجرد المخزون يعنى التحقق من وجود البضاعة بالمخازن ، ولكن يجب على المدقق التحقق من أن البضاعة الموجودة بمحاضر الجرد تخص الفترة المحاسبية تحت التدقيق وانها ملك للمنشأة .

ويعتبر الفحص الفعلي من أكثر أنواع أدلة الإثبات استخداما ، ومن أمثلته فحص السجلات والمستندات والأصول الملموسة ، من خلال: فحص صور فواتير البيع للتحقق من وجود اعتماد من المسؤولين ، والتحقق من وجود الأصل الملموس ، وقد يتطلب الأمر أعمالا إضافية لتحديد الملكية والتقييم والالتزامات التعاقدية ، ويلاحظ أن الفحص الفعلي لا يصلح للأصول غير الملموسة فهي تحتاج الى نوع آخر من الفحص مثل الفحص المستندي .

4/5- المصادقات :

وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي (500) فإن المصادقة هي إجابات كتابية أو شفوية يحصل عليها المدقق من أطراف خارجية، حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة موجودة لدى أطراف خارج المنشأة، وتعتبر المصادقات أكثر مصداقية من غيرها من أدلة التدقيق نظرا لأنه يتم إعدادها وإصدارها من جهة خارج المنشأة، حيث يقوم العميل بكتابة هذه المصادقة على أوراقه الخاصة بناء على طلب المدقق وترسل تحت إشراف المدقق بحيث يطلب العميل من الطرف الآخر إعادة الجواب إلى المدقق. ويتوقف استخدام المصادقات على مدى توافق بدائل أخرى، حيث انه اذا أمكن التحقق من

وجود أصل ما أو عملية ما باستخدام بدائل أخرى مثل الفحص الفعلي أو الفحص المستندي، ففي هذه الحالة ليس هناك داعي لاستخدام نظام المصادقات.

وقد يتم الاستعلام من خلال الحصول على معلومات مناسبة من أشخاص ذوى معرفة سواء كان ذلك من داخل أو خارج المنشأة ، وذلك بطرق رسمية أو غير رسمية سواء كانت مكتوبة أو شفهية، وتتوقف إمكانية الاعتماد على هذا الأسلوب على مؤهلات ونزاهة مصدر المعلومة ، مثل: طلب الحصول على إقرارات رسمية من الإدارة عن قيمة إحدى الشركات التابعة والموجودة فى دولة أجنبية ، أما أسلوب المصادقات فهو السعي للحصول على مصادقات خارجية لتعزيز الأرصدة الموجودة فى السجلات المحاسبية والتحقق من مدى صحتها من خلال إجابة العميل على المصادقة المرسلة له.

ويجب على المدقق تحديد ما اذا كان استخدام المصادقة الخارجية ضروريا للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لدعم تأكيدات معينة للبيانات المالية، كما يجب عليه أن يأخذ فى اعتباره المادية والمستوى المقدر للمخاطر المختلفة فى البيانات المالية ، وكيفية استخدام هذه الأدلة في تخفيض هذه المخاطر الى مستوى منخفض بشكل مقبول، وتنقسم المصادقات التي يتم استخدامها الى الأنواع التالية [1] :

4/ 5/ 1- المصادقات الايجابية :

وفى هذا النوع من المصادقات يتلقى العملاء أو الموردين خطابات من المؤسسة تذكرهم فيها بأرصدة حساباتهم وتطلب منهم الرد على عنوان المدقق بالمصادقة على صحة هذه الأرصدة ، وفى حالة عدم صحة تلك الأرصدة تطلب منهم ذكر الأسباب فى ردهم .

(1) د. يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، الوراق للنشر ، عمان – الأردن ، 2007 ، ص 180 .

ويتم عمل المصادقة الايجابية مع طلب معلومات من المصادق، حيث تطلب الإدارة من العميل أن يصادق على الرصيد سواء بالرفض أو القبول وأن يرسله الى المدقق مباشرة ، وعادة تستخدم هذه المصادقات عندما تكون المبالغ المصادق عليها ذات أهمية نسبية ويكون نظام الرقابة الداخلية ضعيف .

4/ 5/ 2- المصادقات السلبية :

وفي هذه المصادقات يخطر العملاء أو الموردين بأرصدة حساباتهم ويطلب منهم الرد كتابة على عنوان المدقق في حالة اعتراضهم فقط على صحة أرصدتهم مع ذكر الأسباب التي تدعوهم الى عدم الموافقة على صحة تلك الأرصدة .

وتطلب الإدارة من العميل أن يصادق على الرصيد اذا اعترض فقط على صحة الرصيد وأن يرسله الى المدقق مباشرة ، وفى هذه الحالة فان العميل لا يقوم بالإجابة على المصادقة في حالة مطابقة الرصيد ، وعادة تكون هذه الطريقة مناسبة فى حالة وجود عدد كبير من الأرصدة وفى ظل وجود نظام رقابة داخلية قوى .

4/ 5/ 3- المصادقة العمياء :

وفي هذا النوع من المصادقات يطلب من العملاء أو الموردين أن يرسلوا الرد الى عنوان مدقق الحسابات بأرصدة حساباتهم لدى المؤسسة ، ولذلك فان هذه المصادقات يطلب فيها من الطرف الآخر كتابة الرصيد لديه دون أن يكون هذا الرصيد مذكورا في الرسالة المرسلة إليه ، وغالبا ما يستخدم هذا النوع فى مصادقات الذمم الدائنة.

وبصفة عامة تمد المصادقات الايجابية المدقق بأدلة أقوى من المصادقات السلبية، ويعتمد اختيار المدقق لنوعية المصادقة الايجابية عندما يكون خطر الرقابة مرتفع، كما يمكن المزج بين المصادقة الايجابية والمصادقة السلبية في بعض الحالات، ويفضل أن ترسل

الإدارة كشف تفصيلي مع المصادقة للعميل ، ويجب على المدقق ان يراقب هذا النوع من الأدلة منذ الإعداد وحتى استلام الإجابات ، وإذا تخلى المدقق عن مراقبة المصادقات فلا يمكن الاعتماد عليها كدليل إثبات .

وفيما يلي نموذج للمصادقة الايجابية والسلبية :

المصادقة الايجابية

شـــركة الجـــوهرة المساهمة العامة المحدودة

20 شارع احمد يونس

الحي الشرقي- صويلح

السادة شركة / النهضة المساهمة العامة المحدودة

العنوان : ص ب 770

عمان – الأردن 31/ 12/

الى من يهمه الأمر

تحية طيبة .. وبعد ،

يرجى التكرم بالمصادقة على مدى صحة رصيد حسابنا لديكم مباشرة الى مـدقق الحسابات (أحمـد ومحمد رزق) ، علما بأن هذا الطلب لا يمثل مطالبة بالدفع ، ويرجى إعادة الإجابة الى المدقق علـى العنوان المبين فى المغلف المرفق مع هذه الرسالة.

تبين سجلاتنا أن رصيد حسابنا لديكم كما فى 31/ 12/ هو / دينـار، يرجـى الإطلاع وبيان مدى صحة هذا الرصيد لديكم وبيان أى فروقات ان وجدت.

المدير المالي

السادة/ مدققى الحسابات

ان الرصيد المبين أعلاه صحيح فيما عدا ما هو مبين أدناه :

التوقيع التاريخ / /

المصادقة السلبية

شـــركة الجـــوهرة المساهمة العامة المحدودة

20 شارع احمد يونس

الحي الشرقي- صويلح

السادة شركة / النهضة المساهمة العامة المحدودة

العنوان : ص ب 770

عمان – الأردن   31/ 12/

الى من يهمه الأمر

تحية طيبة .. وبعد ،

يرجى التكرم بالمصادقة على مدى صحة رصيد حسابنا لديكم مباشرة الى مـدقق الحـسابات (أحمـد وحسام رزق) ، فقط اذا كان الرصيد لا يتفق مع الرصيد فى دفاتركم ، علما بأن هذا الطلب لا يمثل مطالبة بالدفع ، ويرجى إعادة الإجابة الى المدقق على العنـوان المـبين فـى المغلـف المرفـق مـع هـذه الرسالة.

تبين سجلاتنا أن رصيد حسابنا لديكم كما فى 31/ 12/   هو /   دينار.

المدير المالي

السادة/ مدققى الحسابات

ان الرصيد المبين أعلاه غير صحيح فيما عدا ما هو مبين أدناه :

....

التوقيع   التاريخ   /   /

ويلاحظ أن المصادقة العمياء لا يختلف شكلها عن المصادقة الايجابية الا من حيث أن المصادقة العمياء يطلب فيها من الطرف الآخر كتابة الرصيد لديه دون أن يكون هذا الرصيد مذكور فى الرسالة المرسله اليه.

4/ 6- إعادة الاحتساب أو ما يعرف بالتدقيق الحسابي :

يقصد بإعادة الاحتساب، إعادة فحص عينة من العمليات الحسابية التى قام المحاسبون بتسجيلها فى الدفاتر خلال الفترة التي يتم التدقيق عنها، وقد تشمل إعادة فحص العمليات الحسابية اختبار الدقة الحسابية ، مثل: التحقق من ترحيل فواتير البيع والمخزون، وكذلك عمليات الجمع في الدفاتر والسجلات والتحقق من صحة المستندات لهذه العمليات ، وأيضا فحص العمليات الحسابية لمصاريف الإهلاك والمصاريف المدفوعة مقدما ، والتأكد من ان المعلومات التي تم إدراجها في اكثر من مكان واحد قد تم تسجيلها بنفس القيمة في كل مرة، فمثلاً قد يختار المدقق عملية عشوائية تخص احد العملاء مثل البيع بالاجل ويتأكد من ان المعلومات المدرجة في يومية المبيعات قد تم تسجيلها بنفس المعلومات في يومية المدينين وكذلك في الأستاذ العام بنفس المعلومات.

4/ 7- الإجراءات التحليلية:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (520) الى أن الإجراءات التحليلية هي "عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات بين كل من البيانات المالية وغير المالية ، وتشمل هذه الإجراءات بحث التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة ، أو التي تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبوء بها".

كما يمكن تعريف الإجراءات التحليلية بأنها "استخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية ، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله فى السنة السابقة [1]".

وتستخدم الإجراءات التحليلية "المقارنات والعلاقات المختلفة" لتحديد مدى منطقية رصيد حساب معين عن طريق استخدام النسب المالية في المقارنة بين معلومات هذا الحساب للسنة الحالية والسنة السابقة ، فعلى سبيل المثال عند مقارنة قيمة المبيعات على أساس شهر معين أو فترة معينة ومقارنتها بالمبيعات المماثلة في الفترات الماضية لنفس الشهر أو الفترة المحددة فان ذلك يساعد المدقق في التعرف على مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي يتم تحليلها، وهذا في حد ذاته يمثل دليل إثبات للمدقق يساعده فى تخطيط عملية التدقيق.

4/ 7/ 1- أهمية الإجراءات التحليلية للمدقق :

يستعين المدقق بالإجراءات التحليلية في مراحل تنفيذ عملية التدقيق المختلفة لما لها من أهمية خاصة تعمل على مساعدته في الآتي :

أ- فهم طبيعة أعمال العميل وتقييم المخاطر الجوهرية في البيانات المالية، من خلال تكوين فكرة عن نشاط العميل واستخدام النسب المالية في مقارنة المنشآت الأخرى المماثلة مع منشأة العميل.

(1) د. عبد الفتاح الصحن ، د. أحمد عبيد وآخرون ، أسس المراجعة الخارجية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 85 .

ب- تقدير قُدرة الشركة على الاستمرار، حيث يستطيع المدقق التحقق من ذلك باستخدام النسب المالية ، فعندما يجد المدقق أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى نسبة حقوق الملكية مُرتفعة مع انخفاض نسبة السيولة فان ذلك يُبيّن له وجود شك كبير بشأن قُدرة الشركة على الاستمرار.

ج- التعرف على الأخطاء أو التحريفات المحتملة في القوائم المالية ، والتي قد تظهر نتيجة اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الحالية والبيانات المالية الأخرى المُستخدمة في عملية المقارنة.

د- تقليل الاختبارات التفصيلية ، فعندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فهذا يعنى أن احتمال وجود أخطاء أو مخالفات مادية يكون منخفض، مما يؤدى الى قيام المدقق بتخفيض الاختبارات التفصيلية التي يُجريها على أرصدة الحسابات . فعلى سبيل المثال إذا كانت نتيجة تنفيذ الإجراءات التحليلية على رصيد حساب صغير مثل حساب التأمين المدفوع مقدماً مقبولة، فهذا يعني إن إجراء الاختبارات التفصيلية في هذا الحساب يُعد أمر غير ضروري .

هـ- تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق، حيث تكون الإجراءات التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة مع الاختبارات التفصيلية، فعلى سبيل المثال فان مُراجعة النسب الخاصة بالمبيعات والمدينون تكون أقل تكلفة عن إرسال المصادقات إليهم .

4/ 7/ 2- مراحل استخدام الإجراءات التحليلية:

يقوم المدقق عادة باستخدام الإجراءات التحليلية على نحو مكثف خلال مراحل عملية التدقيق المختلفة لتحقيق أهداف معينة فى كل مرحلة كما يلي [1] :

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص 459- 464 .

أ- عند التخطيط لعملية التدقيق:

يقوم المدقق باستخدام الإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية التدقيق بهدف تقييم المخاطر الجوهرية المحتملة وفهم المنشأة وبيئتها، مما يساعد في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية، ويتم ذلك من خلال تحليل المعلومات المالية وغير المالية التي تُساعد المدقق في التعرف على المخاطر عن طريق دراسة الأرصدة أو العلاقات غير العادية، فمثلا عندما يقوم المدقق بدراسة بعض العلاقات بين كل من المبيعات وأرباحها والمبيعات والمدينون، والمخزون وتكلفة المبيعات، والأصول الثابتة ومصروفات الاستهلاك، فان ذلك يفيد المدقق في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، ويبيِّن لهُ مواطن الضُعف التي سوف تُستخدم للحصول على أدلة مؤيدة لأرصدة حسابات معينة أو مجموعة من العمليات المالية .

ب- الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق :

على المدقق تصميم وتطبيق إجراءات تحليلية جوهرية عند تنفيذ عملية التدقيق بحيث تناسب المخاطر الجوهرية بهدف تخفيض مخاطر الاكتشاف عندما يكون مستوى الإثبات منخفض، ويقوم المدقق في هذه الحالة بأداء الإجراءات التحليلية التالية :

1- الإجراءات التحليلية كاختبارات تحقق :

تعتمد الإجراءات التحليلية على إجراء مقارنة للمعلومات المالية وغير المالية واستخدامها كاختبارات تحقق وحيدة في حالة ما اذا كان إجمالي المبالغ التي يتم فحصها غير مؤثر، وترتبط هذه الإجراءات بالمنطقية العامة للعمليات المالية والأرصدة، ومن أمثلة ذلك : تحقق المدقق من بند الاستهلاك، ومقارنة قيمته المُسجَّلة في الدفاتر مع تلك القيمة المحسوبة (وفقا لأساس حساب الاستهلاك) ، مع الأخذ في الاعتبار أية إضافات أو استبعادات قد حدثت خلال الفترة لتلك الأصول .

2- الإجراءات التحليلية كاختبارات تفصيلية للأرصدة :

ترتبط الاختبارات التفصيلية بإجراءات محددة لاختبار مدى وجود أخطاء أو مخالفات نقدية في أرصدة القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال : اذا رغب المدقق في التحقق من المدينين يجب عليه تخطيط الاختبارات بشكل كاف لتحقيق كل هدف من أهداف التدقيق المرتبطة بالأرصدة الخاصة بالمدينين، ويقوم المدقق بأداء الاختبارات التفصيلية الخاصة بالأرصدة من خلال تنفيذ إجراءات لاختبار المخالفات والأخطاء المالية في أرصدة القوائم المالية لتخفيض مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالقوائم المالية .

3- أداء الإجراءات التحليلية فى نهاية عملية التدقيق :

على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما اذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة المنشأة قيد التدقيق، حيث إن الهدف من استخدام هذه الإجراءات في تدقيق القوائم المالية بالقُرب من أو في نهاية عملية التدقيق هو مُساعدة المدقق على تقييم سلامة الاستنتاجات التي تمَّ التوصل إليها أثناء هذه العملية ، فهذه الاستنتاجات تُساعد المدقق على الوصول إلى نتيجة عامة عن معقولية القوائم المالية ، ومن بعض الإجراءات التحليلية التي يستخدمها المدقق في هذه المرحلة :

- مُقارنة أرقام القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في السنة أو بعض السنوات السابقة.
- تحليل النسب المالية.
- تحليل الاتجاهات .
- إعداد قوائم مالية بتحويل أرقامها إلى نسب مئوية.

4/ 7/ 3- مدى اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية:

إن ثقة المدقق بنتائج الإجراءات التحليلية يعتمد الى حد كبير على مدى تقديره للمخاطر الناتجة من هذه الإجراءات، حيث قد تُشخِّص العلاقات المرتبطة بالإجراءات التحليلية كما هو متوقع منها ، وبرغم ذلك فان الحقيقة قد تُشير إلى وجود معلومات خاطئة أساسية بها .

وقد أوضحت الفقرة (15) من المعيار الدولي (520) ان اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية يتوقف على مجموعة من العوامل هي:

أ- الأهمية النسبية للبند قيد الفحص :

يتعين على المدقق مراعاة الأهمية النسبية للبند قيد الفحص ، فإذا كان بند معين ذو أهمية نسبية عالية يجب عليه البحث عن وسيلة فحص أخرى غير الإجراءات التحليلية حتى يعتمد على نتائجها.

ب- مدى تطابق نتائج إجراءات التدقيق المطبقة على نفس البند مع نتائج الإجراءات التحليلية:

حتى يثق المدقق في نتائج الإجراءات التحليلية ويعتمد عليها ، يجب عليه التحقق من مدى تطابق نتائج إجراءات التدقيق المطبقة على نفس البند قيد الفحص مع نتائج الإجراءات التحليلية المُنفذة من قِبل المدقق .

ت- دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية :

تعتمد دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية على طبيعة ومدى ثبات البند قيد التدقيق ، فمثلاً يتوقع المدقق عادةً ثبات أكبر عند مقارنة حدود مجمل الربح بين فترة وأخرى.

ث- مدى تقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية:

حيث عندما تزيد تقديرات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية من جهة فان درجة الاعتماد على الإجراءات التحليلية تقل من جهة أخرى ويتم التركيز على إجراء

اختبارات التفاصيل بدرجة أكبر، فمثلاً في حالة كون الرقابة الداخلية على عملية طلبات المبيعات ضعيفة ، فإن مخاطر الرقابة ستكون عالية ، لذا فإن الاعتماد على الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة سيكون أكثر من الاعتماد على الإجراءات التحليلية لغرض استخلاص الاستنتاجات المطلوبة لحسابات المدينين.

4/ 8- الاستعانة بإقرارات الإدارة :

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (580) الى ضرورة حصول المدقق على إقرارات مناسبة من الإدارة ، حيث تمثل هذه الإقرارات اعتراف من الإدارة بمسئوليتها عن تقديم البيانات المالية بشكل عادل ويتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية ، وانها قامت بالموافقة على هذه البيانات ، ويستطيع المدقق الحصول على دليل اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن هذه الإقرارات والموافقة عليه من الإدارة من خلال :

أ- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المشابهة.

ب- الحصول على إقرار تحريري من الإدارة أو باستلام نسخه موقعة من البيانات المالية.

ويستطيع المدقق الحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية فى حالة توقع عدم وجود أدلة أخرى كافية وملائمة ، ولا يمكن أن تكون إقرارات الإدارة بديلا عن أدلة الإثبات الأخرى التي يتوقع المدقق بأنه من الممكن توفرها بشكل معقول ، فمثلا ان إقرار الإدارة عن تكلفة إحدى الأصول لا يكون بديلا عن دليل الإثبات لهذه التكلفة والتي يتوقع المدقق بصفة اعتيادية الحصول على هذا الدليل ، وفي جميع الحالات يتعين على المدقق إعادة النظر في مصداقية الإقرارات فى حالة تناقضها مع أدلة الإثبات الأخرى .

4/ 8/ 1- توثيق إقرارات الإدارة :

يتم توثيق إقرارات الإدارة بحفظها ضمن أوراق عمل المدقق على شكل خلاصة للمناقشات الشفوية مع الإدارة، أو للإقرارات التحريرية المقدمة ، ويمكن أن تأخذ هذه الإقرارات أحد الأشكال التالية :

أ- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو نسخة موقعة من البيانات المالية .

ب- كتاب التمثيل المرسل من الإدارة الى المدقق، حيث تشمل عناصره الرئيسية ما يلي:

1- توجيه كتاب التمثيل باسم المدقق الخارجي.

2- أن يكون كتاب التمثيل مؤرخ ، وعادة يؤرخ بتاريخ تقرير المدقق .

3- أن يكون كتاب التمثيل موقعا من قبل أحد أعضاء مجلس الإدارة أو ممن لهم مسئولية رئيسية بالمنشأة .

4- أن تدرج به إقرارات الإدارة المناسبة للمنشأة مثل :

- التأكيد على اكتمال المعلومات المتوفرة والمتعلقة بهوية الأطراف ذات العلاقة .

- التأكيد على أن البيانات المالية خالية من أية معلومات جوهرية وأي حذف.

وفيما يلي نموذج لكتاب التمثيل (إقرارات الإدارة) :

نموذج كتاب التمثيل (إقرارات الإدارة)

اسم وعنوان الشركة

السادة/ مدققى الحسابات

التاريخ / /

ان كتاب التمثيل المرسل اليكم بشأن تدقيقكم للبيانات المالية لشركة / .... للسنة المنتهية فى 31/ 12/ ..... لغرض إبداء الرأي فيما اذا كانت البيانات المالية تعبر بعدالة من كافة الجوانب الجوهرية عن حقيقة المركز المالي للشركة كما فى 31/ 12/ .... وقوائمها المالية المختلفة للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقا للإطار المناسب للتقارير المالية.

واننا نعترف بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية بشكل عادل ووفقا للإطار المناسب للتقارير المالية ، ونؤكد حسب علمنا واعتقادنا الإقرارات التالية :

1- لم تحدث أية مخالفات من قبل الإدارة أو الموظفين الذين يشغلون وظائف هامة فى النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية أو أية مخالفات لها تأثير جوهري على البيانات المالية .

2- قمنا بوضع جميع السجلات المحاسبية والمستندات المؤيدة لها تحت تصرفكم ، وكذلك جميع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين ، والتي تم انعقادها فى / / ، / / .

3- نؤكد صحة اكتمال المعلومات المقدمة والمرتبطة بالأطراف ذات العلاقة .

4- التأكيد على أن البيانات المالية خالية من أية بيانات جوهرية (مادية) سواء كانت بسبب الأخطاء أو الاحتيال .

5-أن الشركة قد التزمت بجميع المتطلبات التعاقدية التي يحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية فى حالة عدم الالتزام بها ، ولا يوجد أى مخالفات تجاه هذه التعاقدات تؤثر بشكل جوهري على هذه البيانات .

- وفيما يلي البنود التي تم تسجيلها بشكل مناسب ، وتم الإفصاح عنها بشكل ملائم في البيانات المالية :

1- الأطراف ذات العلاقة وبياناتها المالية الكاملة .
2- الخسائر الناتجة عن أى تعهدات فى عمليات البيع والشراء .
3- الاتفاقيات المتعلقة بإعادة شراء أصول سبق بيعها .
4- لا توجد لدينا خطط يمكن أن تؤدى الى:
- تغيير قيم الأصول والالتزامات الظاهرة في البيانات المالية .
- ترك خطوط إنتاجية تؤدى الى وجود فائض مخزون ، ولم يتم تقييم أى مخزون بأكثر من صافى القيمة الممكن تحصيلها .
5- تمتلك الشركة لجميع أصولها ولا توجد أية رهونات على هذه الأصول فيما عدا المشار اليه فى الملاحظات .... في البيانات المالية.
6- تم تسجيل كافة الالتزامات الفعلية والمحتملة والإفصاح فى الملاحظة ...... فى البيانات المالية عن كافة الضمانات التى تم تقديمها للطرف الثالث.
7- لا توجد أحداث لاحقة لنهاية الفترة تتطلب تعديلا أو افصاحا في البيانات المالية ، فيما عدا الموضح في الملاحظة .... فى البيانات المالية .
8- لا توجد أية مطالبات أخرى تتعلق بدعاوى مرفوعة أو يتوقع رفعها ضد الشركة .
9- لا توجد أية ترتيبات بشأن تكوين أرصدة تعويضية بحسابات النقدية أو الاستثمارات ، باستثناء ما ورد بالملاحظة ...... فى البيانات المالية ولا يوجد أية حجوزات للديون .
10- تم التسجيل والإفصاح بشكل ملائم فى البيانات المالية عن : خيارات إعادة شراء أسهم رأس المال والاتفاقيات وخيارات رأس المال الاحتياطي والضمانات والتحويلات والمتطلبات الأخرى .

المدير التنفيذي	المدير المالي
الاسم والتوقيع والتاريخ	الاسم والتوقيع والتاريخ

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- وضح الإجراءات الرقابية التي يمكن أن يخضع لها نظام المصادقات حتى يكون دليل إثبات كافي وواضح؟
2- اذكر مع الشرح المبسط العوامل المؤثرة على كمية الأدلة التي يجمعها المدقق؟
3- ما هي الاعتبارات التي تؤثر على حجية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها؟
4- أذكر الأنواع الثلاثة المعروفة من المصادقات التي يستخدمها المدقق، وبين أي من هذه الأنواع أكثر وأقل مصداقية مع بيان السبب؟
5- أذكر الأدلة المتبعة عند تدقيق الحالات التالية :

أ- نقدية موجودة لدى شركة أخرى

ب- الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها

ج- وجود بضاعة مملوكة للمنشأة كبضاعة الأمانة لدى الوكلاء

د- البضاعة

هـ- الأصول الثابتة

ل- المدنين

ثانيا أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- أدلة التدقيق هي:

أ- كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة إثبات وقرائن محاسبية تساعده في إبداء رأيه.

ب- الجرد السنوي وقيام المدقق به.

جـ- التعداد المفاجئ للصندوق.

د- جميع الإجابات خاطئة.

2- الوسيلة الملائمة للحصول على دليل صحة أرصدة الأطراف الخارجية في الدفاتر هي:

أ- التدقيق المستندي

ب- التدقيق المحاسبي

جـ- الجرد الفعلي

د- المصادقات

3- أكثر أنواع المستندات قوة كدليل يعتمد عليه المدقق هي:

أ- المستندات المعدة داخل المشروع وتستخدم داخله.

ب- المستندات المعدة داخل المشروع وتستخدم خارجه.

جـ- المستندات المعدة خارج المشروع وتستخدم داخل المشروع وخارجه.

د- جميع الإجابات خاطئة.

4- أي مما يلي لا يعتبر من ادلة التدقيق:

أ- الوجود الفعلي

ب- المستندات

جـ- الاقرارات من داخل المشروع

د- لا شيء مما ذكر

5- بصفة عامة فإن المصادقات التي تمد بأدلة أقوى من المصادقات السلبية هي :

أ- جميع الإجابات خاطئة

ب- المصادقات الايجابية

جـ- المصادقات العمياء

د- المصادقات الإدارية

6- اي مما يلي لا تعتبر من طرق التدقيق :

أ- الملاحظة ب- الاحتساب

جـ- المقارنة د- التقييم

7- الاختبارات التفصيلية للأرصدة هي إجراءات محددة من أجل:

أ- اختبار مدى وجود أخطاء نقدية في البيانات المالية

ب- التحقق من أن الحسابات ذات الأرصدة المادية مصنفة بشكل صحيح

جـ- التحقق من أن ميزان المراجعة متوازن

د- تحديد تفصيلات نظام الرقابة الداخلية

8 - أي من التالية ليس من أنواع أدلة التدقيق:

أ- مناقشات المدقق مع موظفي العميل.

ب- فحص الإشعارات الدائنة التي صدرت في نهاية السنة.

جـ- إعادة احتساب الخصم المسجل على فواتير المبيعات.

د- كل ما ذكر أعلاه يعتبر من أدلة التدقيق.

ثالثا : حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

1- المصدر الأساسي لأدلة الإثبات التي يجمعها المدقق الخارجي هي خبرته ومعرفته على مدى سنوات طويلة بنشاط الشركة من جهة ومعايير المراجعة من ناحية أخرى .

2- يجمع المدقق الخارجي قدر كافي من أدلة الإثبات عن تأكيدات الإدارة الواردة بالقوائم المالية بما يمكنه من إبداء رأيه بمدى صدق وعدالة القوائم المالية .

3- يهدف المدقق إلى الحصول على كمية كافية من الأدلة لتكون أساسا معقولا لابـداء رأيه في القوائم المالية.

4- الوجود الفعلي دليل إثبات كافي لملكية الشركة لأصول الشركة.

5- يتخذ المراجع وسيلة الجرد الفعلي للتحقق من ملكية الأصل .

6- تعتبر المصادقة وسيلة مناسبة للحصول على أدلة أثبات من داخل المنشأة.

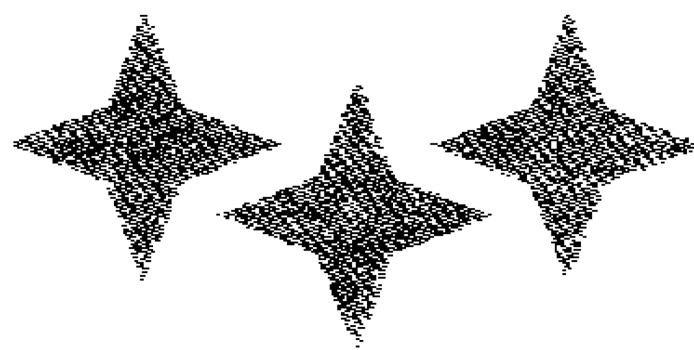
7- المصادقة تكون من موظفي المنشأة .

8- فريق التدقيق يقوم بكتابة المصادقة .

الفصل السابع 7

تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية

Evaluation of the internal control system and assess the risks of material misstatement



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قـادرا علـى اسـتيعاب الأمـور التالية:

1- مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية وأنواعها .
2- مكونات وحدود نظام الرقابة الداخلية .
3- إجراءات فهم وتقييم نظام الرقابة وتوثيقها .
4- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.
5- تصميم الاختبارات التفصيلية للرقابة الداخلية.
6- إجراءات التدقيق الإضافية لتحديد المخاطر الرقابية.
7- استنتاجات مرحلتي فهم الرقابة وأداء الاختبارات .
8- إعداد تقرير عن نتائج فهم وتقييم الرقابة الداخلية

الفصل السابع
تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية
Evaluation of the internal control system and assess the risks of material misstatement

يتعين على المدقق الخارجي الاهتمام بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات بهدف تحديد نقاط القوة والضعف فيه، وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية، مما يساعد المدقق في التوصل إلى وضع خطة تدقيق ملائمة يمكن من خلالها تحديد مدى حجم وتوقيت الاختبارات التي سيتم تنفيذها في عملية التدقيق، وفي ضوء ذلك يتم تناول عرض لمفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية ومكوناته وحدوده وإجراءات فهم وتقييم هذا النظام.

1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه:

The concept of internal system control

يعرّف نظام الرقابة الداخلية بأنه "كل السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهداف الإدارة المتعلقة بإدارة العمل بشكل منظم وكفء والالتزام بسياسات الإدارة ، وحماية الأصول ومنع وإكتشاف الاحتيال والخطأ، ودقة إكتمال السجلات المحاسبية ، وإعداد معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب [1]".

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين، مرجع سابق ، المعيار الدولي للتدقيق 400.

وأشار معيار التدقيق الأمريكي (SAS 78) الى أن نظام الرقابة الداخلية "هو عملية مصممة ينفذها مجلس الإدارة وإدارة المنشأة والموظفون الآخرون، لإعطاء تأكيد معقول من أجل الثقة في التقارير المالية والإلتزام بالقوانين واللوائح المالية، وفعالية وكفاءة العمليات" .

كما أشار معيار التدقيق الدولي (315) المعاد صياغته الى أن نظام الرقابة الداخلية "هو عملية يقوم الأشخاص المكلفين بنظام الرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين الآخرين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة من أجل الثقة فى التقارير المالية المقدمة وفاعلية وكفاءة العمليات، وامتثال المنشأة للقوانين والأنظمة المطبقة [1]".

ومن خلال المفاهيم السابقة لنظام الرقابة الداخلية يمكن استخلاص أهم النقاط التى تؤثر على فاعلية هذا النظام:

أ- إن نظام الرقابة الداخلية ينفذه العامل البشري في جميع المستويات الإدارية والتنفيذية داخل المنشأة .

ب- نظراً لوجود بعض القيود التي تحد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، فإن ذلك يؤدى الى إعطاء تأكيد معقول وليس مطلق فيما يخص فاعلية هذا النظام لتحقيق أهداف المنشأة .

ت- بالرغم من أن نظام الرقابة الداخلية يمثل مؤشرا هاما يمكن اعتماد المدقق الخارجي عليه فى تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عملية التدقيق الا أن ذلك يعتمد على مدى تصميم هذا النظام ومدى الالتزام بتطبيقه.

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص 116.

2- أنواع أنظمة الرقابة الداخلية : Types of internal control system

يمكن تقسيم أنظمة الرقابة الداخلية الى نوعين من الرقابة هما [1] :

أ- **أنظمة الرقابة الإدارية :**

تتضمن هذه الأنظمة خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الخطة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب خاصة بالعمل، أو طرق من طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع المؤسسة ، أو تقارير للأداء، أو رقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الأنظمة الرقابية الأخرى.

ب- **أنظمة الرقابة المحاسبية:**

تعبر هذه الأنظمة عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية هذا من جهة والعمل على حماية أصول المؤسسة من جهة أخرى .

3- أهداف نظام الرقابة الداخلية : Internal control objectives

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

أ- **إدارة العمل بالمنشأة بشكل منظم وكفء:**

ان التحكم في الأنشطة المتعددة للمنشأة وفي مختلف السياسات التي وضعت ، من أجل الوصول الى معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة فى خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها، وكل هذه الأمور تؤدى الى إدارة عمل المنشأة بشكل منظم وكفء بحيث يساعد فى تحقيق أهداف المنشأة الرئيسية.

(1) http://mouhasaba.3oloum.org/t263-topic

ب- حماية الأصول :

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى فرض الحماية المادية والمحاسبية على جميع عناصر الأصول، بحيث تتمكن المنشأة من الاستمرار والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة.

ت- إعداد معلومات مالية موثوق فيها:

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلومات يعمل على معالجة هذه البيانات بهدف الوصول إلى معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب.

ث- المساعدة فى فعالية وكفاءة الأنشطة والعمليات:

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى إحكام إجراءاته وسياساته داخل المنشأة بحيث يضمن الاستعمال الأحسن والكفء لموارد المنشأة والعمل على تخفيض التكاليف ، مما يؤدى الى تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة والعمليات.

جـ- الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة:

يهدف نظام الرقابة الداخلية الى ضرورة التزام إدارات المنشأة بالسياسات الإدارية الموضوعة في كل الوحدات المختلفة بالمنشأة، مما يؤدى الى تحقيق أهداف المنشأة المرسومة في إطار الخطة التنظيمية الموضوعة لها .

4- مكونات نظام الرقابة الداخلية : Internal control components

أشار كل من معيار التدقيق الدولي (315) ، ومعيار التدقيق الأمريكي (SAS 78) الى أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن خمسة مكونات هي [1] :

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص 158-163 .

أ- بيئة الرقابة : Control Environment

وتشمل مواقف ووعي وإجراءات الإدارة والمكلفين بالرقابة ، كما انها تمثل قاعدة نظام الرقابة الداخلية التي توفر الهيكل الأساسي والضوابط لهذا النظام، ويمكن تحديد عناصر بيئة نظام الرقابة فيما يلى[1] :

1- **إيصال وتنفيذ النزاهة والقيم الأخلاقية** : وتشمل إجراءات الإدارة لإزالة أو تقليل الدوافع والإغراءات التي قد تدفع الموظفين الى الدخول فى إجراءات غير شريفة أو غير قانونية أو غير أخلاقية ، وقد تشمل إيصال المعايير السلوكية الى الموظفين .

2- **الالتزام بالكفاءة** : يوضح هذا العنصر اعتبار الإدارة لمستويات الكفاءة لوظائف معينة ، وكيف تترجم هذه المستويات الى مهارات ومعرفة أساسية.

3- **مشاركة المكلفين بالرقابة**: وتهتم بأمور المكلفين بالرقابة من حيث استقلاليتهم عن الإدارة ومدى مشاركتهم فى فحص الأنشطة الرقابية والتعليمات التي توجه إليهم ومدى ملاءمة تصرفاتهم ، وإشرافهم على تصميم الرقابة الداخلية.

4- **فلسفة وأسلوب الإدارة في تقبل وإدارة مخاطر العمل** ومواقف وإجراءات الإدارة بشأن إعداد التقارير المالية ومعالجة المعلومات والمهام المحاسبية ومعالجة شئون الموظفين.

5- **الهيكل التنظيمي** : يوفر هذا الهيكل الإطار الذي يتم من خلاله تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطة المنشأة لتحقيق أهدافها .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 141 -142 .

6- **توزيع السلطة والمسئولية**، يوضح هذا العنصر كيف يتم توزيع السلطة والمسئوليات الخاصة بالأنشطة التشغيلية، وكيف يتم وضع هرم العلاقات والتفويض .

7- **سياسات وممارسات الموارد البشرية**: وهذه السياسات تظهر أمور هامة مرتبطة بوعي المنشأة مثل معايير تعيين أكثر الأفراد تأهيلا مع تفضيل الخبرة العملية والكفاءة وأدلة النزاهة والسلوك الأخلاقي .

ب- أنشطة الرقابة : Control activities

أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة، وتشمل :

1- معالجة المعلومات:

وخلال هذا النشاط يتم وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية الملائمة لفحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات، وتشمل هذه الإجراءات:

أ- إجراءات رقابة التطبيق: ويتم أدائها عند معالجة التطبيقات الفردية، ومن أمثلتها: فحص الدقة الحسابية للسجلات، ومراجعة الحسابات.

ب- إجراءات الرقابة الآلية للمعلومات: وتساعد فى ضمان أن المعاملات قد حدثت وانها مسجلة ومعالجة بشكل كامل ودقيق ، ومن أمثلتها: فحوصات التعديل لبيانات الإدخال ، وفحوصات التسلسل العددي .

2- فصل المهام:

ان تفويض أفراد مختلفين بمسئوليات التصريح على العمليات وتسجيلها والاحتفاظ بالأصول فى عهدتهم يهدف الى تقليل فرص التلاعب والاحتيال أثناء التنفيذ العادي للمهام ، مثل التفويض لعمليات الدفع والصرف والخصم وغيرها، والموافقة على المطابقات، ومستندات الرقابة .

3- عناصر الرقابة الفعلية:

تشمل هذه الأنشطة الأمن الفعلي للأصول، بما فى ذلك وسائل الحماية الكافية من تسهيلات آمنة للوصول الى الأصول والسجلات، والتفويض بالوصول الى ملفات بيانات الحاسب الآلي، بالإضافة الى فرض الرقابة من خلال إجراء عمليات الجرد والمقارنة الدورية مع المبالغ المبينة فى سجلات الرقابة.

4- مراجعة أو تقييم الأداء:

خلال هذا النشاط تضع الإدارة نظاما لتقييم أداء العاملين فى مختلف الأنشطة والعمليات يعتمد على مراقبة الأداء الفعلي بالأداء المخطط [1]، حيث يتم تحليل الأداء الفعلي ومقارنته بالموازنات المخططة أو أداء الفترات السابقة، مما يساعد في التعرف على ايجابيات وسلبيات هذا الأداء، وتحديد نواحي القصور به واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

ت- نظام المعلومات والاتصال : Information and Communication system

يتكون نظام المعلومات والاتصال - الخاص بأهداف إعداد التقارير المالية - من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير المالية حول معاملات المنشأة والمحافظة على أصولها والتزاماتها وكذلك حقوق المساهمين، ويتعلق إعداد هذه التقارير بالشكل الالكتروني أو المطبوع الذي تستخدمه المنشأة في قياس ومراجعة الأداء المالي للمنشأة.

وتؤثر نوعية المعلومات التي ينتجها هذا النظام على قدرة المنشأة على اتخاذ قرارات مناسبة في إدارة ومراقبة أنشطة المنشأة وإعداد تقارير مالية موثوقة.

---

(1) يقصد بالأداء المخطط : هو الأداء الذى يعتمد على التقدير وأداء العاملين خلال الفترات السابقة وأداء المقارنات وتحليل العلاقات.

ت- تقدير المخاطر : Risk assessment

وتشمل الكيفية التي تحددها إدارة المنشأة فى التعامل مع المخاطر المتعلقة بإعداد البيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، من حيث تقديرها لهذه المخاطر، وتقييم احتمال وقوعها وتقرير إجراءات الاستجابة لها والنتائج المتعلقة بها .

جـ- متابعة عناصر الرقابة : Follow-up control elements

ان أحد مسؤوليات الإدارة هو إنشاء رقابة داخلية والإبقاء علي عناصرها على أساس مستمر، ولذلك تعمل الإدارة على متابعة تنفيذ هذه العناصر بهدف التأكد فيما اذا كانت تعمل كما هو مخطط لها ، وانه يتم تعديلها بشكل مناسب وحسب التغيرات، كما تشمل متابعة هذه العناصر أنشطة مثل : مراجعة الإدارة فيما اذا كانت المطالبات البنكية يتم إعدادها في الوقت المناسب، وكذلك مثل إشراف الدائرة القانونية على الالتزام بسياسات المنشأة الأخلاقية أو سياسات ممارسات العمل.

5- حدود الرقابة الداخلية : limits of internal control

من الملاحظ أنه مهما كانت الرقابة الداخلية مصممة ومطبقة بشكل مناسب، الا أنها تعمل على تزويد المنشأة بتأكيد معقول وليس تأكيد مطلق يساعد في تحقيق أهدافها، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود بعض القيود التي تحد من فعالية هذه الرقابة مثل :

أ- الأخطاء الحكمية : قد تتأثر فعالية الرقابة الداخلية بسبب اتخاذ الإدارة لقرارات حكمية لا تمثل الواقع ، أو لأداء مهام روتينية نسبة لعدم إكتمال المعلومات أو لضيق الزمن ، أو لأية ضغوط أخرى .

ب- فهم الموظفين الخاطئ للتعليمات : قد ينهار نظام الرقابة الداخلية بسبب فهم الموظفين الخاطئ لتعليمات الإدارة ، أو لارتكابهم أخطاء نتيجة الإهمال أو عدم

التركيز أو الإعياء ، أو بسبب التغيرات المؤقتة أو الدائمة التي قد تحدث للموظفين أو في النظم أو الإجراءات.

ت- احتمال حدوث تواطؤ من بعض الموظفين لإبطال إجراءات الرقابة الداخلية سواء كان ذلك مع أطراف من داخل أو خارج المنشأة ، مما يؤثر على الرقابة الداخلية.

ث- احتمال تجاوز الإدارة للإجراءات الرقابية المعتمدة لتحقيق أهداف غير قانونية أو لتحقيق مصلحة ذاتية أو تحريف المعلومات ، أو احتمال تقادم السياسات والإجراءات بشكل كاف نسبة لتغير الأصول ، أو أن يتدهور تطبيق الإجراءات مع مرور الزمن ، مما يؤثر على الرقابة الداخلية .

6- إجراءات تقييم نظام الرقابة وتقدير المخاطر الجوهرية:

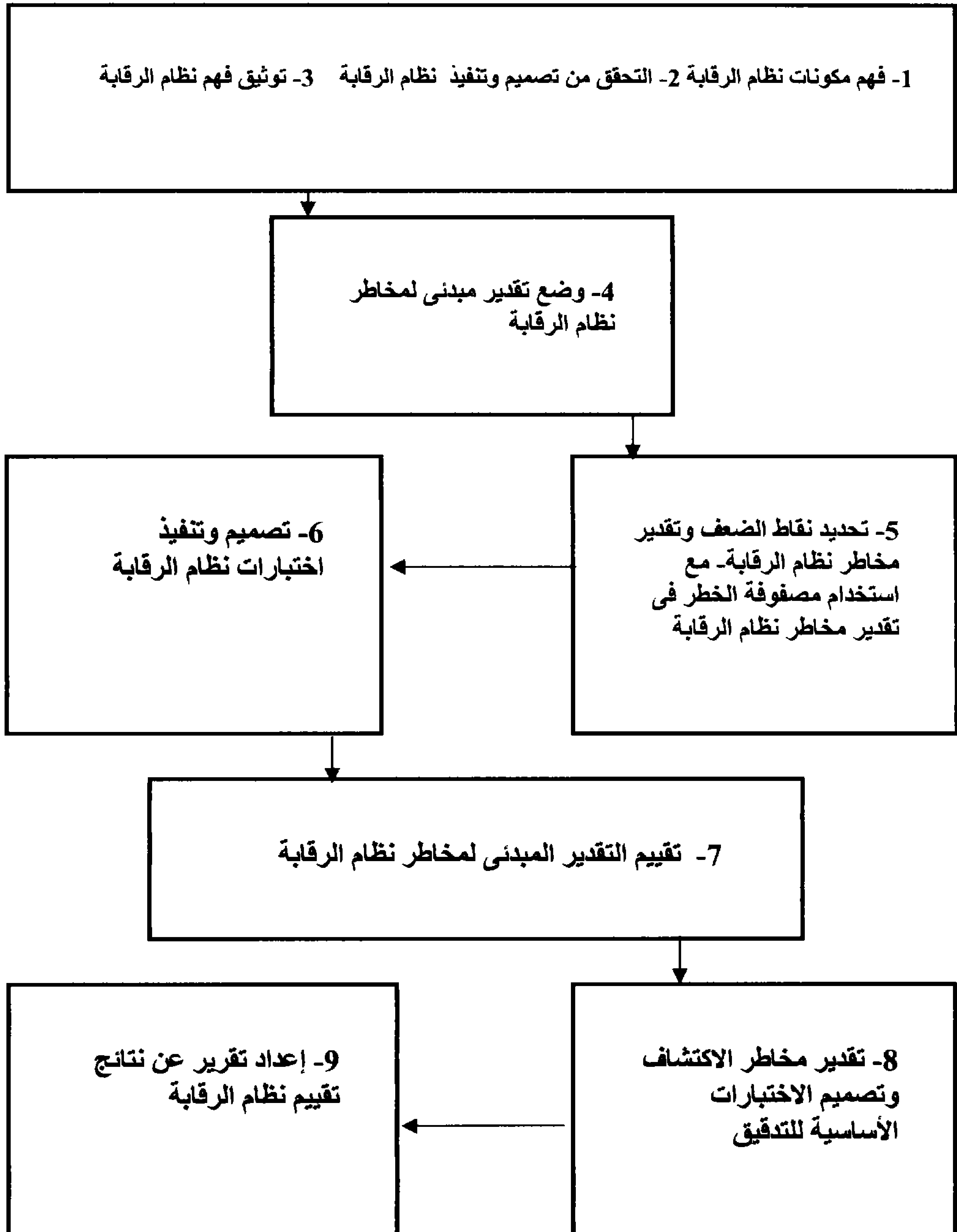
تتم إجراءات تقييم نظام الرقابة وتقدير مخاطر هذا النظام من خلال خمسة مراحل هى [(1)] :

- الحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية.
- وضع تقدير مبدئي لمخاطر الرقابة.
- تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية.
- تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة وتصميم الاختبارات الأساسية.
- إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة

ويوضح الشكل التالي إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 13th Edition, Prentice Hall, 2009.

شكل رقم (2) إجراءات تقييم نظام الرقابة وتقدير المخاطر الجوهرية



ونتناول فيما يلي هذه المراحل بشئ من التفصيل :

1/6 -1 الحصول على الفهم الكافي لنظام لرقابة الداخلية:

Obtain a sufficient understanding of internal control:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (315) الى ضرورة حصول المدقق على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية عند كل عملية تدقيق ، وهذا يعنى حصول المدقق على معلومات كافية عن المنشأة وعن مكوناتها الرقابية من حيث التصميم والتنفيذ بحيث تساعده فى التخطيط لعملية التدقيق ، ويهدف هذا الفهم الى :

أ- تقييم ما اذا كانت البيانات المالية للمنشأة قابلة للتدقيق، من خلال التحقق من مدى أمانة الإدارة، ومدى ملائمة الدفاتر والمستندات المحاسبية بالمنشأة لضمان الحصول على أدلة تدقيق مباشرة.

ب- تحديد الغش المتوقع والعوامل التي تؤدى الى تحريفات جوهرية بالمنشأة.

ت- تصميم اختبارات تفصيلية للتزويد بتأكيد معقول لاكتشاف التحريفات المتعلقة بتأكيدات معينة.

ويستطيع المدقق الحصول على هذا الفهم من خلال[1] :

أ- الإطلاع على وصف لنظام الرقابة الداخلية يتم إعداده عن طريق العميل أو المدقق شاملا خرائط الحسابات ودليل السياسات والإجراءات.

ب- عمل استفسارات من موظفي العميل شاملاً الإدارة والمشرفين وموظفي الحسابات.

ت- فحص المستندات والسجلات مع ملاحظة أنشطة وأعمال العميل.

(1) د. أمين السيد أحمد لطفى، المراجعة فى ظل عالم متغير، بدون ناشر، القاهرة، 2002، ص418.

وفى هذه الحالة يقوم المدقق بداية بفهم مكونات نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى ملاحظة أداء عناصر رقابية معينة حتى يتأكد من أنها موجودة بالفعل وان المنشأة تستخدمها ، كما يمكنه التعرف على العناصر الرقابية المصممة بشكل غير مناسب والتي تمثل ضعفا جوهريا في نظام الرقابة الداخلية بحيث يتم الإبلاغ عنها الى المكلفين بالرقابة.

6/ 1/ 1- توثيق فهم نظام الرقابة :

Documentation to understand the internal control:

يجب على المدقق أن يوثق فهمه لنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة محل التدقيق باستخدام بعض الأساليب هي الأكثر شيوعاً في هذا المجال مثل [1] :

أ- قوائم الاستبيان (الاستقصاء) : Questionnaire lists

ويقصد بها التحري أو التقصي بطريقة أو بأخرى عن القواعد والإجراءات المتبعة فعلاً في تنفيذ عمليات المشروع ، ويتم الاستقصاء عادة بطريقتين :

1- الاستبيان الشفوي: Oral questionnaire

قد يلجأ المدقق الى عمل الاستبيان الشفوي ويحصل من خلاله على إجابات غير مكتوبة من الموظفين المسئولين في المشروع، فيقوم المدقق بإلقاء بعض الأسئلة علي المسئول ويحصل منه على الإجابات الشفهية، وقد تكون هذه الأسئلة مباشرة وقد تكون غير مباشرة بحيث يستنتج منها المدقق بعض الملاحظات المعينة.

---

(1) يمكن الرجوع الى :

- د/ وليم توماس- امرسون هنكى، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض ، 2000، ص389 : 395.
- د/ على أحمد زين، د/ يوسف عبد الباقى، مراجعة الحسابات، جهاز نشر الكتاب الجامعى، القاهرة ، 2004، ص195- 214 .

2- الاستبيان التحريري : Written questionnaire

يتم هذا الاستبيان عن طريق إعداد قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي يختارها المدقق بعناية ودقة ، بحيث تشمل أساليب الرقابة في كل جانب من جوانب التدقيق، كوسيلة لتوضيح الجوانب غير الملائمة في نظام الرقابة الداخلية التي يعتمد عليها المدقق ، وغالباً يتم تصميم هذه القائمة للإجابة عن الأسئلة بها بـ "نعم" أو " لا "، حيث تشير الإجابة بـ " لا " إلى أوجه القصور المحتملة في نظام الرقابة الداخلية المطبق ، وتتمثل الميزة الرئيسية في هذه القائمة فى أنها [1] :

أ- تغطي كل جانب من جوانب التدقيق على نحو سريع ومناسب .

ب- يمكن استخدامها قبل البدء في عملية التدقيق بفترة كافية .

ت- يمكن استخدامها كمقياس لمدى فاعلية الرقابة الداخلية الموضوعة .

ويتمثل العيب الرئيسي في هذه القائمة أنها تعمل على فحص الجوانب الفردية في نظام الرقابة الداخلية للعميل دون أن يتم توفير رؤية عامة وشاملة عن هذا العميل، بالإضافة إلى انها قد لا تكون قابلة للتطبيق بالشركات الصغيرة.

ويوضح الشكل رقم (1) قائمة استقصاء جزئية عن نظام الرقابة الداخلية التي يتم تطبيقه على دائرة المبيعات والتحصيل فى إحدى الشركات [2]، حيث تم تصميم هذه القائمة لاستخدامها في التعامل مع أهداف التدقيق التي ترتبط بالعمليات المالية ، ويجب ملاحظة أن كل هدف (من أ إلى و) يرتبط بعمليات المبيعات فقط (كما هو موضح بالأقسام المظللة بالقائمة)، ولذلك يتم استخدام هذه القائمة لباقي العمليات الأخرى بالمنشأة التي يرغب المدقق الاستبيان عنها.

---

(1) د. محمد سمير الصبان ، د. عوض بيب فتح الله ، **الأصول العلمية و المهنية للمراجعة** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 235 .

(2) المصدر: الفين أرينز ، جيمس لويس ، ، 2002، **مرجع سابق** ، ص ص 400 -401 .

الشكل رقم (1) قائمة استقصاء جزئية لنظام الرقابة الداخلية على دائرة المبيعات :

العميل   تاريخ التدقيق

المدقق   تاريخ الإنتهاء   قام بالفحص

دائرة المبيعات — الهدف (المظلل) والسؤال	الإجابة: نعم	لا	غ ط	ملاحظات
أ - تم إرسال المبيعات المسجلة إلى عملاء حقيقيين .				• قام بفحص المستندات الأساسية .
1- هل تم تدعيم المبيعات المسجلة بواسطة مستندات شحن مرخص بها و طلبات من العميل تم الموافقة عليها ؟	√			
2- هل تمت الموافقة على الائتمان الممنوح للعميل بواسطة شخص مسئول ؟				
3- هل يجب إستخدام أوامر شحن سابقة الترقيم و مطبوعة سابقاً لأي سلع يتم إرسالها لخارج الشركة ؟	√			
				• بواسطة رئيس الشركة .
ب – المبيعات التي حدثت فعلاً تم تسجيلها .	√			
1- هل يوجد سجل للبضاعة التي يتم شحنها ؟				
2- هل يتم مراقبة مستند الشحن بالشكل الذي يتم من خلاله التأكد من إرسال فواتير البيع ؟	√			
3- هل يوجد ترقيم مسبق لمستندات الشحن مع تحديد للمسئول عنها ؟	√			• توجد فواتير سابقة الترقيم ولكن لم يتم تحديد شخص يكون مسئولا عنها ، يجب إجراء إختبارات أساسية إضافية .
4- هل يوجد ترقيم مسبق لفواتير البيع مع تحديد المسئول عنها؟				
	√			
جـ – تم تسجيل المبيعات بقيمة البضاعة التي تم شحنها وتم إعداد الفاتورة و تسجيلها بذات القيمة على نحو صحيح.	√			
1- هل يتم إجراء مقارنة محايدة بين الكمية في مستندات الشحن و الكمية في فواتير المبيعات ؟	√			• تم ذلك بواسطة ومراقبة رئيس الشركة.
2- هل تم إستخدام قائمة الأسعار المرخص بها ؟				
3- هل يتم إرسال قوائم شهرية للعملاء ؟	√	√		
د – تم تبويب العمليات المالية للمبيعات على نحو ملائم .	√			
1- هل توجد مقارنة محايدة بين المبيعات المسجلة و دليل الحسابات ؟			√	• يوجد ضعف في النظام ويجب أداء إختبارات أساسية إضافية .
		√		
هـ – تسجيل المبيعات في التاريخ الصحيح .	√			
1- هل توجد مقارنة محايدة بين تواريخ مستندات الشحن وتواريخ التسجيل ؟				
و – تم إدراج العمليات المالية للمبيعات على نحو ملائم في الملفات الرئيسية ولخصت على نحو ملائم .				• تم اختبار منطقية ذلك بواسطة رئيس الشركة .
1- هل تم تجميع يومية المبيعات بشكل محايد و تتبع أثر العمليات المالية بالأستاذ العام و طباعة الملف الرئيسي؟				
2- هل توجد مقارنة بين أسماء العملاء في مستندات الشحن و أسمائهم في دفتر الأستاذ العام و الأسماء المطبوعة من خلال الملف الرئيسي ؟				• قام بذلك .

• غ ط = غير قابل للتطبيق

ب- التقرير الوصفي :

يقوم المدقق بكتابة تقرير عن نظام الرقابة الداخلية لدى العميل من خلال الحصول على المعلومات والمقابلات مع العاملين والرجوع إلى الإجراءات والدورات المستندية وأي قرائن أخرى .

ويتم كتابة هذا التقرير تبعاً لطريقة تنظيم عملية التقييم (طريقة الدورات) وطريقة وحدات النشاط ، أو طريقة بنود التقارير المالية المنشورة ، فمثلا : إذا كانت طريقة البنود هي المستخدمة يقوم المدقق بكتابة وصف للإجراءات الرقابية الخاصة بكل بند رئيسي من بنود القوائم المالية كالمدينين، النقدية، المخزون ، الأصول الثابتة ، وغيرها من البنود الأخرى ، ومن خلال هذا التقرير يستطيع المدقق تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند ، ومن ثم يتحسس مواطن الضعف – إن وجدت – والتي يجب أن يأخذها في الاعتبار عند فحصه وإختباره لتلك البنود ، وكذلك بالنسبة لاختيار طريقة الدورات أو وحدات النشاط فيقوم المدقق بكتابة الوصف طبقا لإجراءاتها وتسلسلها [1] .

ت- خرائط التدفق :

وهي تصوير بياني لبيانات ومستندات العميل يوضح فيه حركة تدفقها وتتابعها داخل نظام الشركة ، ويستطيع المدقق فحصها وإختبارها بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات وإكتشاف أي نقاط ضعف بها، ويحقق استخدام هذه الخرائط المزايا التالية[2]:

(1) د. إدريس عبد السلام أشتيوي ، المراجعة – **معايير و إجراءات** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، 1996 ، ص64 .

(2) للتوسع:

– د. محمد سمير الصبان ، د. عوض لبيب فتح الله ، **مرجع سابق** ، ص 229 .

1- إعطاء صورة شاملة عن نظام الرقابة كما تحدد نواحي القصور فيه .
2- تعتبر أداة هامة لإجراء التحليل الفعلي .
3- تعطي فرصة أفضل لتتبع نظام الرقابة الداخلية لما تحويه من بيانات يسهل قراءتها.
4- يسهل تعديل هذه الخرائط من فترة لأخرى بالإضافة لملاءمتها لدراسة النظام الرقابي.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة شاقة وتحتاج من المدقق بذل الجهد في تتبع القواعد والإجراءات المختلفة، ولذلك يجب الاستعانة برسم الخرائط المستندية التي توضح خطوط سير المستندات المستخدمة في كل نوع من أنواع العمليات ودراستها دراسة واعية للكشف عن أي خلل في الدورات المستندية في مراحل التنفيذ [1].

وفيما يلي بعض الرسومات والأشكال التي يتم استخدامها عند إعداد خرائط التدفق:

(1) للتوسع يمكن الرجوع الى :
- د. إبراهيم علي عشماوي ، "**أساسيات المراجعة و المراقبة الداخلية**" ، بدون ناشر ، 1996 ، ص ص 183 – 184.
- د. حسين أحمد دحدوح ، د حسين يوسف القاضي ، "**مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى – الإصدار الأول ، عمان، 2009 ، ص 224 .

مثال	الحدث الذي يمثله	الرمز
Start Stop	حدث طرفي Terminal لبيان بدء (Start) أو انتهاء (Stop) خريطة سير العمليات	(شكل بيضاوي)
LET x+y	عملية حسابية (Process)	(مستطيل)
PRINT I INPUT x,y	إدخال / إخراج INPUT \ OUTPUT ادخال البيانات / اخراج معلومات من والى الحاسب	(متوازي أضلاع)
NO y=x YES	اتخاذ قرار Decision	(معين)
	اتجاه تتابع العمليات Flow Line	(أسهم)
For I = 1 to 5	تكرار أو دوران Loop	(شكل سداسي)

المصدر: www.arabmoheet.net

6/ 2- وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة :

Put an initial estimate for control risk

يتعين على المدقق وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة بحيث يؤيد الفهم الذي حصل عليه، والذي يفترض أنه يحدث بسبب ضعف الإجراءات الرقابية المختلفة فى أنواع العمليات أو دورات العمليات الرئيسية بالمنشأة ، ولذلك يقوم المدقق بوضع هذا

التقدير على اعتبار أن هذا النظام لن يمنع حدوث التحريفات الجوهرية ، ولن يتم من خلاله كشف وتصحيح التحريفات في حال وقوعها ، ولوضع هذا التقدير يتعين على المدقق القيام بالآتي:

6/ 2/ 1 تحديد نقاط الضعف وتقدير مخاطر نظام الرقابة:

يتم تقدير نقاط الضعف ومخاطر نظام الرقابة الداخلية بإتباع الخطوات التالية [1]:

1- تحديد الإجراءات الرقابية الأساسية الموجودة ، والتي تكون ضرورية لتحقيق كل هدف من أهداف التدقيق.

2- تحديد الإجراءات الرقابية الرئيسية الغائبة التي تم التعرف عليها باستخدام أدوات توثيق فهم الرقابة.

3- مراعاة تأثير الإجراءات الرقابية المتكافئة (المعوضة) التي يقوم بها صاحب المنشأة وتمنع التحريف المحتمل ، أو التي تجعل نواحي الضعف غير جوهرية.

4- تحديد ما اذا كان هناك خطأ أو ضعف مادى وفقا للأهمية النسبية .

5- تحديد الأخطاء المحتملة التي قد تنتج ، وتقرير ما اذا كان هناك نقص كبير بسبب غياب إجراءات الرقابة الملائمة فى النظام.

ويوضح الشكل التالي رقم (2) نواحي الضعف في دائرة المبيعات والتحصيل بإحدى الشركات وأثره على أدلة التدقيق:

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, 14th Edition, **Op.cit.**,p.310.

الشكل رقم (2)

العميل : الجدول :

أوجه القصور في الرقابة الداخلية: أعد بواسطة :

الدائرة : المبيعات والتحصيل الفترة

أوجه القصور والضعف	أسلوب الرقابة المتكافئة (المعوضة)	التحريف المحتمل	الأهمية النسبية	الأثر على أدلة التدقيق
ـــــــــ	ـــــــــ	ـــــــــ	ـــــــــ	ـــــــــ
1- قيام شخص واحد بإعداد حسابات المدينين والموافقة على منح الإئتمان و له الحق في التعامل مع النقدية .	يقوم المالك بفحص كافة موافقات منح الإئتمان بعد تسجيلها، ولديه معرفة بكافة العملاء.	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
2- لا يوجد تدقيق داخلي لمعاملات العملاء من حيث التسجيل والترحيل. ـــ	لا يوجد	أخطاء في قيم فواتير العملاء، وأخطاء كتابية في الترحيل للملف الرئيسي، وتبويب الحسابات	تحريف جوهري	زيادة الإختبارات الأساسية المالية للمبيعات إلى (عدد معين) من العمليات المالية حسب الحالة .

6/ 2/ 2- استخدام مصفوفة الخطر فى تقدير مخاطر نظام الرقابة:

Using of control risk matrix in estimating of weakness and control risk

يعتمد معظم المدققون على استخدام مصفوفة خطر الرقابة فى تحديد نواحي الضعف وتقدير مخاطر نظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشأة، ويرجع السبب في ذلك الى تأثير العلاقة بين إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية وأهداف التدقيق ، وخاصة ان هذه الإجراءات قد تؤثر على هدف أو أكثر من أهداف التدقيق ، وتعمل هذه المصفوفة على مقابلة هذه العلاقة وتحديد الأثر.

وعند إعداد مصفوفة الخطر يتم وضع أهداف التدقيق للعملية المراد الحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية بها كعنوان للصفوف، وعند تحديد نقطة ضعف جوهرية (مادية) يتم وضعها كعنوان للصف تحت عمود الهدف ، وبذلك توضح المصفوفة مدى تحقيق إجراءات الرقابة جزئيا او كليا لكل هدف من أهداف التدقيق، وكيف أن أوجه القصور والضعف تؤثر على هدف التدقيق، وفيما يلي مصفوفة خطر الرقابة التي تم استخدامها فى تقدير مخاطر الرقابة على عملية مبيعات بإحدى الشركات (شكل رقم 3).

شكل (3) مصفوفة خطر الرقابة [1] :

	الرقابة الداخلية	تم إرسال المبيعات المسجلة إلى عملاء حقيقيين (الوجود)	العمليات المالية التي حدثت فعلا تم تسجيلها (الاكتمال)	تم تسجيل المبيعات بقيمة البضاعة التي تم شحنها و تم إعداد الفاتورة و تسجيلها بذات القيمة على نحو صحيح (الدقة)	تم تبويب العمليات المالية للمبيعات على نحو ملائم (التصنيف)	تسجيل العمليات المالية للمبيعات في التاريخ الصحيح (التوقيت)	تم إدراج العمليات المالية للمبيعات على نحو ملائم في الملفات الرئيسية و لخصت على نحو ملائم (الترحيل و التلخيص)
توضيح لأساليب الرقابة الرئيسية	يتم الموافقة على الائتمان قبل شحن البضاعة .	ق					
	يجب تدعيم المبيعات بمستندات شحن مرخص بها وأوامر من العملاء تم الموافقة عليها ، مع إرفاق ذلك مع النسخة الثانية من فاتورة البيع .	ق					
	الموافقة على قائمة الأسعار التي يتم استخدامها لتحديد سعر الوحدة المباعة .			ق			
	الفصل بين الواجبات في كل من إعداد الفواتير ، تسجيل المبيعات ، والتعامل مع النقدية التي يتم استلامها .	ق	ق				ق
	يتم تصدير مستندات الشحن لإعداد الفواتير يومياً ، ويتم إصدار الفاتورة في اليوم التالي.		ق			ق	
	يتم التحقق من مستندات الشحن و أرقام فواتير البيع المزدوجة أسبوعياً مع تتبع أثر ذلك في يومية المبيعات .		ق			ق	
	يتم تجميع مستندات الشحن يومياً والتحقق من الكميات بها.	ق	ق	ق		ق	ق
	يتم إرسال القوائم شهريا للعملاء بالبريد .	ق		ق			ق
	يوجد دليل ملائم للحسابات .				ق		
	فحص يومية المبيعات شهرياً للتحقق من منطقية الإجماليات و إجراء مقارنة مع الأستاذ العام لكل من المبيعات ومردودات المبيعات .						ق
أوجه القصور	عدم وجود تحقق داخلي لعدد العملاء الرئيسين والكميات الخاصة بهم والمعلومات الخاصة بفواتير البيع و مذكرات الائتمان .			ض	ض		ض
	خطر الرقابة المقدر .	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	منخفض	متوسط

تمثل ق : أسلوب الرقابة الذي يحقق جزئيا أو كليا هدف أو أكثر من أهداف التدقيق.
تمثل ض : أوجه القصور التي تم تقديرها.

(1) الفين أرينز ، جيمس لويس، المراجعة - 2002 ، مرجع سابق.

ومن خلال فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية وتقديره للمخاطر ونواحي الضعف في كل عملية من العمليات الرئيسية بالمنشأة، فانه يكون فى وضع يمكنه من تقدير مبدئى لمخاطر الرقابة الذي يتم استخدامه ويبنى عليه اختباراته، وفى هذه الحالة يضع المدقق أحد التقديرين التاليين لمخاطر نظام الرقابة:

أ- **اما وضع تقدير مرتفع لمخاطر نظام الرقابة** ، ويتم تقديره عندما يكتشف المدقق أن الإدارة تتجاهل تطبيق نظام الرقابة في عمليات المنشأة ، بما يعنى ضعف الرقابة الداخلية وعدم فعاليتها، وان تقييم فاعلية الأنشطة الرقابية غير مُجْدٍ لأنه يتطلب منه جهدا أكبر من الاعتماد على إجراءات التحقق من الأرصدة والعمليات واختبارات المراجعة التحليلية.

ب- **أو وضع تقدير منخفض لمخاطر نظام الرقابة**، ويتم تقديره عندما يكتشف المدقق أن الإدارة تهتم بتطبيق نظام الرقابة الداخلية في معظم العمليات الرئيسية بالمنشأة وان تنفيذها يتسم بالفعالية.

6/ 3- تصميم وتنفيذ اختبارات نظام الرقابة :

Design and implementation of internal control tests

تهدف هذه الاختبارات إلى الحصول على تأكيد معقول بأن إجراءات وعناصر نظام الرقابة الداخلية تطبق كما وضعت وإنها تعمل بفاعلية ، وان الإجراءات الرقابية مصممة بطريقة مناسبة لمنع أو اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، وفى هذه الحالة سيتابع المدقق عمله باستخدام نفس المستوى الذى وضعه لمخاطر نظام الرقابة وتحديد الاختبارات الملائمة لذلك، وعادة يستخدم المدققون مجموعة من الإجراءات لأداء هذه الاختبارات هي [1] :

---

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, , 13th EditionO, **Op.Cit.**,

أ- عمل استفسارات شخصية من المسؤولين بشركة العميل للتوصل الى الأدلة من الأفراد المصرح لهم بذلك.

ب- فحص المستندات والسجلات والتقارير المتعلقة بمجموعة من العمليات المحددة مثل عمليات مشتريات أو مبيعات محددة والتحقق من صحة مستنداتها ودقة إجراءاتها .

ت- ملاحظة الأنشطة المتصلة بنظام الرقابة الداخلية ، وخاصة أساليب الرقابة للأنشطة التي لا ينتج عنها مستندات، مثل ملاحظة مدى وجود أساليب رقابية للفصل بين الواجبات والمسؤوليات لأنشطة محددة.

ث- إعادة أداء إجراءات العميل ، مثل التحقق من مدى تنفيذ اللوائح وأداء الإجراءات التي يحددها نظام الرقابة لبعض العمليات ومدى التزام الموظفين بها.

ويجب أن يتم تصميم هذه الاختبارات وفقا لمجموعة من الاعتبارات مثل الاعتماد على أدلة تدقيق من مراجعات سابقة ، وربط هذه الاختبارات بالمخاطر الهامة ذات الصلة ، بالإضافة الى قصر الاختبارات بالفترة التي يتم التدقيق عنها .

6/ 3/ 1- تقييم التقدير المبدئي لمخاطر نظام الرقابة :

Assess the initial estimate of control system risk

يتعين على المدقق إعادة النظر في التقدير المبدئي الذي حدده لمخاطر نظام الرقابة في ضوء مخاطر الرقابة الفعلية التي قام باختبارها ، فعندما يعتقد المدقق أن مخاطر الرقابة الفعلية أقل من تقديره المبدئي ، فانه يقرر القيام ببعض إجراءات الرقابة الإضافية واختبار مدى الالتزام بها للحصول عل أدلة إضافية تدعم ملاءمة إجراءات الرقابة، ويعد هذا القرار ضروريا لضمان أداء عملية التدقيق بطريقة اقتصادية ، بحيث يؤخذ فى الاعتبار المواءمة بين تكاليف إجراءات الرقابة والوفر من تخفيض الاختبارات الأساسية .

ولتوضيح ذلك نفترض أنه عند التحقق من صحة رصيد المبيعات ورصيد الذمم المدينة، فان ذلك يكلف إرسال مصادقات الى الذمم المدينة تصل تكلفتها الى 3000 دينار، بينما لو تم إجراء اختبارات رقابة إضافية لتوفير الأدلة اللازمة من خلال التحقق من دورة المبيعات وحساب الذمم فان ذلك يكلف 1000 دينار فقط ، فى هذه الحالة سيكون هناك وفرا مقداره 2000 دينار ، وهذا يدعم تخفيض التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة الداخلية ووضعه عند مستوى أقل، خاصة بعد التأكد من التزام العاملين بإجراءات الرقابة .

أما اذا كان المدقق قد قدر أن مخاطر الرقابة مرتفعة وتصل الى الحد الأقصى ، فانه في هذه الحالة لا يحتاج الى القيام بإجراءات اختبارات الالتزام وإنما يقوم بالاختبارات الأساسية على نطاق واسع لتخفيض مخاطر التدقيق للمستوى المقبول.

6/ 4- تقدير مخاطر الاكتشاف وتصميم الاختبارات الأساسية للتدقيق:

An estimate of the risk of discovery planned and design of basic tests Audit

يعتمد المدقق على نتائج تقدير مخاطر نظام الرقابة ونتائج اختباراته بهدف تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة وتصميم الاختبارات الأساسية اللازمة لعملية التدقيق، ويقوم المدقق بالربط بين هذه المخاطر ومدى تحقق أهداف التدقيق المتعلقة بأرصدة الحسابات المؤثرة فى أنواع المعاملات الرئيسية بالمنشأة، وكذلك المتعلقة بالإفصاح عن هذه المعاملات، وفى ضوء تقدير المخاطر الملازمة، والمخاطر المقبولة ومخاطر الرقابة يستطيع المدقق تقدير المستوى الملائم لمخاطر الاكتشاف المخططة فى عملية التدقيق مستخدما فى ذلك نموذج مخاطر التدقيق كما سبق إيضاحه.

ويجب على المدقق بعد أن يأخذ في الاعتبار المستوى الملائم للحد من مخاطر وجود بيانات غير صحيحة مادية في القوائم المالية والمستوى المقدر للمخاطر الملازمة

والمخاطر الرقابية، أن يقوم بأداء الاختبارات الأساسية للحد من مخاطر الاكتشاف المخططة إلى مستوى مقبول.

وتوضيحا لذلك ، اذا قدر المدقق أن مخاطر التدقيق المقبولة عند مستوى 5 % والمخاطر الملازمة لهدف الاكتمال بحساب الذمم المدينة كانت 90 % ، وان مخاطر الرقابة الداخلية بعد دراسة عمليات المبيعات كانت 50 % ، فان تقدير مخاطر الاكتشاف في هذه الحالة تكون كما يلي :

مخاطر الاكتشاف = (مخاطر التدقيق المقبولة) / (المخاطر الملازمة × مخاطر الرقابة) = (05ر.) / (90ر. × 50ر.) = 11ر11 %

وتتأثر مخاطر الاكتشاف بتغير المخاطر الأخرى المقدرة ، فإذا قدر المدقق أن مخاطر الرقابة كانت مرتفعة 90 % مثلاً بسبب ضعف إجراءات الرقابة أو عدم الالتزام بها، وظلت نسب المخاطر الأخرى كما هي فان مخاطر الاكتشاف ستصبح :

مخاطر الاكتشاف = (05ر.) / (90ر.×90ر.) = 17ر6 %

وهذا يوضح أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، فكلما انخفضت مخاطر الاكتشاف المخططة كلما زادت مخاطر الرقابة والعكس صحيح ، في حين أن العلاقة بين مخاطر الرقابة وجهد التدقيق هي علاقة طردية، فكلما كانت مخاطر الرقابة مرتفعة كلما زاد معها الجهد المبذول فى التدقيق ، وهذا يعنى أنه عند انخفاض فاعلية الرقابة الداخلية فإننا نحتاج الى زيادة الاختبارات الأساسية لتجميع الأدلة اللازمة للتدقيق.

وفى ضوء ذلك قد يحتاج المدقق إلى إعادة النظر في تصميم إجراءات اختبارات أساسية تشمل اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات المراجعة التحليلية ، والتي يخطط المدقق لتنفيذها بناء على الاعتبارات المعدلة للمستوى المقدر للمخاطر الرقابية لكل أو لبعض تأكيدات القوائم المالية بهدف اكتشاف الغش والأخطاء المهمة في القوائم المالية، وقد يتم إعادة النظر في الاختبارات الأساسية بإحدى الطرق التالية :

أ- تعديل طبيعة الاختبارات الأساسية المرتبطة بتأكيد معين ، اذا قد يتطلب الأمر الى تعديل الاختبارات لتكون اما أكثر فاعلية أو أقل فاعلية حسب الظروف .

ب- تغيير توقيت إجراء الاختبارات الأساسية ، حيث قد يتم تعديلها ليتم تنفيذها أثناء السنة بدلا من نهاية السنة أو العكس .

ت- تعديل حجم الاختبارات الأساسية ، حيث قد يقوم المدقق بفحص عينة أكبر بدلا من عينة صغيرة أو العكس.

6/ 5- إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة:

Prepare a report on the results of evaluation of the control system

يتعين على المدقق الخارجي بعد الانتهاء من فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية أن يقوم بإبلاغ الإدارة بنقاط الضعف بها في صورة تقرير أو خطاب مكتوب، ويتم ذلك فى ضوء الفحص والتقييم النظري، وفى ضوء اختبارات تقييم الرقابة ، بحيث يوضح كافة نواحي الضعف بها مع توضيح الإرشادات التي من شانها أن تؤدى الى تلاقى نقاط الضعف ، وفى ضوء ذلك يقوم المدقق بإعداد خطة وبرنامج التدقيق.

أسئلة الفصل

الأسئلة :

1- عرّف الرقابة الداخلية موضحا أهدافها ؟

2- وضح باختصار مكونات الرقابة الداخلية ؟

3- كيف يحصل المدقق على فهم الرقابة الداخلية ؟

4- وضح إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية ؟

5- ماذا يقصد ببيئة الرقابة الداخلية ؟ وما هي عناصرها ؟

ثانيا: أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- أي من الإجراءات التالية يعتبر من إجراءات التدقيق لأنظمة الرقابة الداخلية:

أ- الإجراءات التحليلية. ب- المطابقات.

جـ- المشاهدة. د- الإجراءات الإختبارية.

2- أهم عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية وأكثرها تأثيراً في الرقابة هو:

أ- البيئة الرقابية ب- الأنشطة الرقابية

جـ- تقييم المخاطر د- المراقبة

3- تعني مخاطر الرقابة:

أ- وجود أخطاء مادية دون اكتشافها من خلال إجراءات التدقيق

ب- وجود أخطاء مادية دون اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية

جـ- المخاطر ضمن الأنشطة في ظل عدم وجود نظام رقابة داخلية

د- لا شيء مما ذكر

4- أحد الضوابط الرقابية في عمليات النقدية داخل الشركات:

أ- فصل المهام المتعارضة ب- الرقابة الثنائية

جـ- الجرد الدوري د- كل ما ذكر أعلاه

5- إحدى الوسائل التي تستخدم لإبلاغ العميل بنقاط الضعف في الرقابة التي اكتشفها المدقق:

أ- رسالة الارتباط. ب- رسالة التمثيل.

جـ- رسالة للإدارة. د- رسالة للعميل.

6- أي مما يلي لا يعتبر من بيئة الرقابة الداخلية:

أ- الهيكل التنظيمي للشركة

ب- إجراءات الرقابة الآلية للمعلومات

جـ- سلطات الاعتماد

د- سياسات وإجراءات تعيين العاملين بالشركة

ثالثا: حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة:

1- يقع على عاتق إدارة المشروع إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية .

2- المدقق مسئول عن أقامة نظام الرقابة الداخلية .

3- المدقق الخارجي مسئول عن المحافظة على نظام الرقابة الداخلية.

4- المدقق الخارجي مسئول عن تطبيق النظام وسلامته .

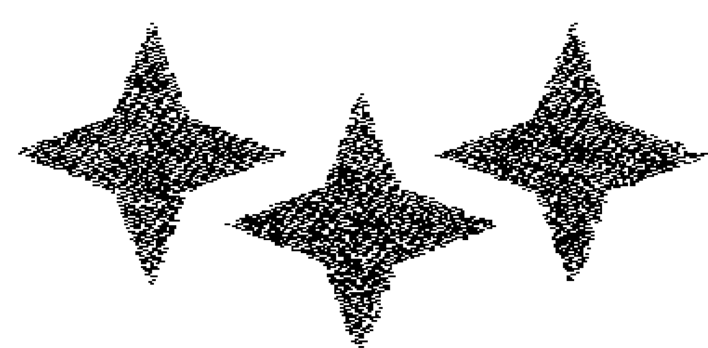
5- يعتبر دور المدقق الداخلي هو مساعدة إدارة المشروع في القيام بمسئولياتها فيما يتعلق بالمهام المحاسبية والإدارية من خلال فحص وتقديم وإبداء الرأي في سياسات وخطط وإجراءات الإدارة.

6- المدقق الخارجي يقتصر دورة على فحص أنظمة الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة ومساعدتها على الوفاء بمسئولياتها.

8 الفصل الثامن

تقرير المدقق

Auditor's Report



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب الأمور التالية :

1- مفهوم تقرير مدقق الحسابات وأهميته.

2- معايير إعداد تقرير المدقق.

3- عناصر تقرير المدقق.

4- محتوى تقرير المدقق .

5- أنواع تقارير مدقق الحسابات.

6- أثر الأحداث اللاحقة على البيانات المالية وتقرير المدقق.

الفصل الثامن
تقريـــر المدقق
Auditor's Report

يتبلور الهدف الرئيسي لعملية التدقيق في إبداء المدقق لرأيه الفني المحايد عـن مـدى عدالة التقارير والقوائم المالية، وتعبيرها بصدق عن حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتيجـة النشاط من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، ويقوم المدقق بعرض هذا الـرأي في شـكل تقرير مكتوب يوجه إلى مجلس إدارة المنشأة أو إلى المساهمين بالشركة أو حسب القـوانين والتعليمات التي تفرضها البلدان المختلفة، ويراعى في إعداد هذا التقرير أن يكـون متفقـا مع معايير إعداد التقارير المالية المطبق.

وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (700) الى أن هذا الرأي يجـب ان يـبين فيمـا اذا كانت البيانات المالية معدة حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبـق، والـذي يتـضمن مبادئ كافية وواسعة تمكن المدقق من العرض العادل للبيانات المالية وإنهـا ككـل خاليـة من الأخطاء الجوهرية.

1- ماهية تقرير المدقق وأهميته :

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهـو كـذلك وسـيلة مكتوبـة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المـدقق بـشكل واضـح ومفهـوم وموثـوق فيـه إلى جميـع المستفيدين، كما يعد وثيقة تُمكن من إثبات قيام المدقق بتنفيذ واجباته.

ويوضح معيـار التـدقيق الـدولي رقـم (700) أن هـذا التقريـر يمثـل رأي المـدقق المكتوب والواضح في القوائم المالية ككل للمنشأة التي قام بتدقيقها ، ويجب أن يعبر هـذا

التقرير عما اذا كانت البيانات المالية معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية في إطار إعداد التقارير المالية المطبق، ويمكن النظر إلى ماهية تقرير المدقق من زاويتين [1]:

أ- **التقرير كمنتج نهائي** : أي أن التقرير يمثل المنتج النهائي لعمليه تدقيق القوائم المالية السنوية للمشروع .

ب- **التقرير كأداة اتصال** : حيث يمثل التقرير وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات عن القوائم المالية للمنشأة تحت التدقيق الى مستخدمي هذه القوائم، ولذلك فان هذا التقرير يمثل وسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مدقق الحسابات إلى هؤلاء المستخدمين.

وقد نصت المادة 193 فقرة (ز) من قانون الشركات الأردني على أن يقدم المدقق تقريرا خطيا موجها للهيئة العامة للمساهمين بالشركة، وذلك لما لأهمية هذا التقرير في خدمة أطراف عديدة هي مدقق الحسابات نفسه والمتعاملون في سوق المال وإدارة المشروع والمنظمات المهنية.

1/ 1- أهمية التقرير للمدقق:

يمكن تحديد أهمية التقرير بالنسبة لمدقق الحسابات فيما يلي:

أ- يمثل التقرير دليل على انجاز المدقق لمهمة التدقيق.

ب- تؤثر ردود أفعال الجهات التي تستفيد من تقارير التدقيق على تطوير هذه التقارير، وقد تؤثر بالإيجاب على الجودة الكلية للتدقيق وبالتالي على سوق خدمات المدقق، خاصة في ظل إعداد المدقق للتقرير وعرضه مستوفيا للمعايير المتعارف عليها ، وبذله للعناية المهنية وتوافر الكفاءة المهنية فيه .

---

(1) د.محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر على ، مرجع سابق ، ص 381.

1/ 2- أهمية التقرير بالنسبة للمتعاملين في سوق المال :

يمثل تقرير مدقق الحسابات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمتعـاملين في سـوق المـال للأسباب التالية :

أ- إن رأى المدقق في القوائم المالية يؤثر في مدى اعتماد المتعاملين في سوق المال علـى هذه القوائم وما لتأثير ذلك على قراراتهم .

ب- إن تقرير المدقق به ما يطمئن المتعاملين في سوق المال إلى مدى التـزام إدارة المنـشأة بالتشريعات واللوائح السارية ، خاصة الاقتصادية والبيئيـة، ولـذلك تـأثير مباشـر على قرارات هؤلاء المتعاملون.

1/ 3- أهمية التقرير بالنسبة لإدارة المنشأة [1] :

تهتم إدارة المنشأة بتقرير مدقق الحسابات للأسباب التالية :

أ- إن التقرير دليل على وفاء الإدارة بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية للمنشأة .

ب- إن رأى المدقق مؤشر على مدى التزام الإدارة بالمبادئ المحاسبية الدوليـة والمحليـة في إعداد ونشر القوائم المالية للمنشأة.

ج- إن التقرير وسيلة لإضفاء الثقة في القوائم المالية للمنشأة .

د- إن رأى المدقق وخاصـة الـرأي النظيـف دليـل علـى أن الإدارة لم ترتكـب تحريفـا جوهريا في القوائم المالية

هـ- إن رأى المدقق يطمئن إدارة المنشأة والملاك بأن المنشأة تلتزم بالتـشريعات واللـوائح الملزمة ، ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية .

---

(1) للتوسع :

- المرجع السابق ، ص ص 383 – 384.

2- أسس تكوين الرأي حول البيانات المالية:

عند تكوين رأى حول البيانات المالية ينبغي على المدقق أن يقّيم بناء على أدلة التدقيق ما اذا كان هناك تأكيد معقول بان البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية (المادية)، ولتقييم هذا الرأي يجب على المدقق القيام بما يلي(1) :

أ- تحديد ما اذا كانت السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع إطار إعداد التقارير المالية.

ب- تحديد ما اذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة معقولة فى ظل الظروف المختلفة .

ت- تحديد ما اذا كانت المعلومات المعروضة فى البيانات المالية مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ويمكن فهمها .

ث- تحديد ما اذا كانت البيانات المالية تقدم افصاحات كافية لتمكين المستخدمين من فهم المعلومات والأحداث الهامة على هذه البيانات .

3- معايير إعداد تقرير المدقق:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (500) الى أن الإدارة مسئولة عن العرض العادل للبيانات المالية التي تعكس طبيعة وعمليات المنشأة ، ويأتي دور المدقق للتأكد من أن هذه البيانات معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية فى إطار إعداد التقارير المالية المطبق وإصدار تقريرا بذلك .

وقد جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (700)، وكذلك معايير التدقيق المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين القواعد والإرشادات التي

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، الجزء الأول ، مرجع السابق ، ص 565 .

توضح شكل ومحتوى التقرير الذي يصدره المدقق في نهاية مهمته، وأكدت هـذه المعـايير على أربعة معايير يجب على المدقق الالتزام بتوافرها عند هذا التقرير، وهى [1] :

المعيار الأول: مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

يتطلب هـذا المعيـار أن يـشير المـدقق في تقريـره إلى أن القـوائم الماليـة للعميـل تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبـولاً عامـاً، حيـث تعتـبر هـذه المبادئ هي المعيار التي يقاس عليها صدق وعرض القوائم المالية.

ويقصد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً أن يتم إتباع تطبيـق قواعد وأصول محاسبية في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله ، والتي صادق عليها المختصين في مجال المهنة .

المعيار الثاني : مدى ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها:

يعنى هذا المعيار أن يتأكد المدقق من أن المبادئ المتعارف عليها قد طبقت في الفترة الحالية المعد عنها الميزانية بنفس طريقة الفترة السابقة ، وفى حالة وجود اخـتلاف يـتعين عليه إيضاح ظروف عدم الثبات التي أدت إلى تغيير المبادئ والأسس السابقة .

ويقصد بالثبـات مـدى ثبـات المنـشأة قيـد التـدقيق في تطبيـق المبـادئ والأعـراف والفروض والسياسات المحاسبية، وطرق تطبيـق المبـادئ والمعـايير المحاسـبية والتـشريعات واللوائح الملزمة ، وذلك للإبقاء على سلامة المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة عـبر السنوات أو بينها وبين منشآت أخرى مماثلة تتبع نفس المبـادئ المحاسـبية ، ومـن الأمثلـة التي يتم فيها تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية ما يلى:

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Hand Book of International Auditing, ISA No.700, " **The Auditor's Report on Financial Statements**", IFAC, Ethics Pronouncements, 2004, Parag. 1 – 4.

- د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ، ص ص 60 – 62.

أ- التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص في حساب الاستهلاك .

ب- التغيير في المبادئ المحاسبية المستعملة ، كما في حالة التغير الذي قد يطرأ على تقدير العمر الإنتاجي للأصل سواء كان ذلك بسبب إضافات رأسمالية له ، أو إهلاك مفاجئ أصابه .

المعيار الثالث : مدى ملاءمة الإفصاح وكفايته :

يجب أن تعبر البيانات الواردة في القوائم المالية تعبيرا كافيا ومناسبا عما تحويه من معلومات ، وبخلاف ذلك يجب أن يشير المدقق في تقريره الى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح .

ويجب أن يقرر المدقق مدى كفاية البيانات التي حصل عليها ومدى صحتها حتى يبدى رأيه فيها، وإذا رأى المدقق أن هناك قصور في كم أو نوع أو محتوى هذا الإفصاح فسوف يشير في تقريره إلى ذلك.

المعيار الرابع : إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإمتناع عن الرأي مع ذكر الأسباب:

يجب على المدقق أن يقوم بإبداء رأيه النهائي في القوائم المالية في تقرير مكتوب وفى فقرة خاصة تسمى فقرة الرأي ويكون رأيه فيها معبرا عن هذه القوائم كوحدة واحدةً، ولا يعنى ذلك الموافقة التامة أو الرفض الكلى للقوائم المالية ، ففي معظم الحالات التي لا يمكن للمدقق إعطاء موافقته التامة علي القوائم المالية لا يجب رفضها نهائياً ولكن يكفى ذكر تحفظات عن الأمور التي لم يقتنع بها ، أما في حالة وجود قيد على نطاق التدقيق يؤدى الى التأثير بشكل جوهري على البيانات المالية ككل ، بالإضافة الى عدم تمكن المدقق من الحصول على الأدلة الكافية التي تمكنه من إبداء رأيه ، ففي هذه الحالة يجب عليه الامتناع عن إبداء رأيه وذكر أسباب امتناعه عن ذلك الرأي.

4- عناصر التقرير:

تحتوى الفقرات من رقم (18- 60) التي جاءت بمعيار التدقيق الدولي رقم (700) أن عناصر تقرير المدقق وفقا لمعايير التدقيق الدولية تتضمن عشرة عناصر هي:

أولا : عنوان التقرير:

يجب أن يعنون التقرير بعبارة "تقرير حول البيانات المالية"، أو "تقرير مدقق الحسابات".

ثانيا: الجهة الموجه إليها التقرير:

يجب أن يوجه التقرير إلى جهة معنية ، وعادة يوجه إلى المساهمين أو أصحاب المنشأة التي يتم تدقيق قوائمها المالية .

ثالثا: الفقرة التمهيدية :

توضح هذه الفقرة اسم المنشأة التي تم تدقيق بياناتها ، مع ذكر أنه تم تدقيق البيانات المالية ، كما تبين:

أ- تحديد البيانات المالية موضوع التدقيق.

ب- ملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى .

ت- التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية .

رابعا: مسئولية الإدارة عن البيانات المالية:

تبين هذه الفقرة أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق ، ولذلك تشمل هذه المسؤولية ما يلي:

أ- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية بسبب الأخطاء والاحتيال.

ب- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.

ت- عمل تقديرات محاسبية معقولة فى كل الظروف .

خامسا : مسؤولية المدقق :

توضح هذه الفقرة مسؤولية المدقق التى يمكن تحديدها فى :

أ- إبداء الرأي حول البيانات والتقارير المالية إستنادا إلى أعمال التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وما يتطلب ذلك من امتثال المدقق للمتطلبات الأخلاقية، والتخطيط وبذل العناية.

ب- أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق ملائمة بشأن المعاملات والأرصدة والافصاحات في البيانات المالية، للحصول على تأكيد معقول بأن هذه البيانات خالية من الأخطاء الجوهرية.

ت- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة وكذلك تقييم معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة.

سادسا: رأي المدقق:

في هذه الفقرة يجب أن يبين التقرير بشكل واضح رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات والتقارير المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية) عن الوضع المالي للمنشأة ، ووفقًا لإطار التقارير المالية المطبق، وهذا الرأي قد يكون اما رأى غير متحفظ (بدون تحفظات) **أو** رأى متحفظ (مع وجود تحفظات) أو راى معاكس أو قد يكون الامتناع عن إبداء الرأي.

سابعا: أمور أخرى:

قد تتطلب المعايير أو القوانين أو الممارسة المقبولة بشكل عام أن يتوسع المدقق فى أمور توفر مزيدا من الإيضاح لمسئوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية أو تقرير المدقق حول ذلك، ومن الممكن تناول هذه الأمور فى فقرة منفصلة بعد رأى المدقق.

ثامنا: توقيع المدقق:

يجب أن يكون تقرير المدقق موقعا اما باسم شركة التدقيق أو الاسم الشخصي للمدقق أو كليهما حسب الاختصاص المعين .

تاسعا: تاريخ التقرير:

يجب على المدقق أن يؤرخ التقرير عن البيانات المالية في تاريخ ليس قبل التاريخ الذي حصل فيه على الأدلة الكافية التي بنى عليها رأيه ، كما يجب عليه ألا يتم ذكر تاريخ تقرير التدقيق إلا بعد أن تقوم إدارة المنشأة باعتماد القوائم المالية التي أعدتها، ثم يقوم بعد ذلك بوضع تاريخ إعداد التقرير، وهو بمثابة التاريخ الموضح لمسئولية المدقق حتى هذا التاريخ.

عاشرا: عنوان مدقق:

يجب أن يعنون التقرير الموقع فى البلد أو الجهة التى يمارس فيها المدقق عمله.

5- محتوى التقرير: Content of the report

يمكن تقسيم محتويات التقرير الى ثلاث فقرات الرئيسية هي :

أ- **الفقرة الإفتتاحية** ، وتشمل هذه الفقرة:

1- تحديد البيانات المالية موضوع التدقيق.

2- بيان مسئوليات إدارة المنشأة موضوع التدقيق وكذلك مسئوليات المدقق تجاه عملية التدقيق.

ب- **فقرة النطاق:**

توضح هذه الفقرة طبيعة أعمال التدقيق التي تتم من خلال :

1- إجراء التدقيق حسب المعايير الدولية.

2- وصف للعمل الذي قام به المدقق من أجل الوصول الى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات والتقارير المالية للمنشأة خالية من الأخطاء الجوهرية.

جـ- فقرة الرأي:

تحتوي هذه الفقرة على رأي المدقق الذي توصل إليه عن مدى عدالة البيانات والتقارير المالية، ومدى تعبرها بصدق عن حقيقة المركز المالي للمنشأة، وهذا الرأي قد يكون اما رأى غير متحفظ (بدون تحفظات) أو رأى متحفظ (مع وجود تحفظات) أو رأى معاكس أو قد يكون الامتناع عن إبداء الرأي.

6- أنواع تقارير التدقيق: Types of audit reports

يمكن تقسيم أنواع تقارير إبداء الرأي إلى أربعة أنواع هي [1] :

6/ 1: التقرير النظيف (غير المتحفظ) :

يطلق على تقرير الحسابات الذي لم يبدي فيه أي تحفظات أو الإشارة إلى أي قيود على نطاق عملية الفحص، إصطلاح تقرير نظيف أو تقرير برأي غير متحفظ، وهو ناتج عن إقتناع مدقق الحسابات في ضوء أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وتقييمها بأن البيانات والقوائم المالية تعطى رأيا صحيحا وانها معروضة بعدالة من كافة النواحى الجوهرية حسب اطار إعداد التقارير المالية المطبق ، وبصفة عامة يعد هذا التقرير إذا تحققت الشروط التالية فى عملية التدقيق [2] :

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، الجزء الأول ، مرجع السابق ، ص ص 581 – 583 .

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

أ- د.محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر على ، مرجع سابق ، ص ص 396 -397 .

ب- د.خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 137.

أ- استقلال المدقق واستيفائه لمعايير التدقيق العامة المتعارف عليها، وامتثاله لمعايير أخلاقيات المهنة ، والقيام بالعمل من خلال إلزام موجه إليه.

ب- قيام المدقق ببذل العناية المهنية فى أداء مهمته وجمع الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية لمنشأة العميل خالية من الأخطاء الجوهرية ، بحيث يساعد ذلك في إبداء رأيه النهائي في هذه البيانات .

ت- إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها وفقا لإطار التقارير المالية المطبق، وانها تتفق مع المعايير والسياسات المحاسبية المتعارف عليها من حيث :

1- الثبات في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية من سنة إلى أخرى .

2- معقولية تقديرات الإدارة ومناسبتها لظروف المنشأة.

3- مصداقية المعلومات المالية بما فيها السياسات المحاسبية وقابليتها للمقارنة والفهم.

4- احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الإيضاحية اللازمة ، ولا توجد ظروف تستدعى إضافة فقرة توضيحية أخرى.

وفيما يلى نموذج للتقرير غير متحفظ (بدون تحفظات) لمدقق الحسابات المستقل.

نموذج تقرير غير متحفظ

إسم مدقق الحسابات ....

رقم تسجيله لدى النقابة ....

عنوانه ....

التاريخ __ / ___ / ____

تقرير حول البيانات المالية

إلى السادة / مساهمي ....

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة / .... والتي تشمل الميزانية العمومية كما فى 31 ديسمبر .... وكذا بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية الأخرى .

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية :

ان الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات والتقارير المالية حسب المعايير الدولية ، وتشمل هذه المسئولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء بسبب الأخطاء أو الاحتيال ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة ، وعمل تقديرات محاسبية معقولة فى ظل الظروف.

مسئولية المدقق :

ان مسئوليتنا هي إبداء رأى حول البيانات المالية بناء على تدقيقنا ، وقد قمنا بإجراء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية والالتزام بها ، من حيث المتطلبات الأخلاقية والتخطيط للعمل للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت هذه البيانات خالية من الأخطاء الجوهرية.

وقد تضمنت أعمال التدقيق فحصا إختباريا للأدلة التي تثبت المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، كما تضمنت أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية وللتقديرات الهامة التي اعتمدتها إدارة الشركة وكذلك تقييما عاما لطريقة عرض البيانات المالية ككل، وبعد الأخذ بعين الإعتبار للقوانين والأنظمة التي ترعى نشاطها، بإعتقادنا، أن أعمال التدقيق التي قمنا بها تشكل أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي :

وفى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعطى رأيا صحيحا وعادلا وتعبر بوضوح من جميع النواحي الجوهرية عن المركز المالي للشركة في **31** ديسمبر .... ، وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق وفى ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة.

أمور أخرى:

وفى هذه الفقرة يختلف مضمون هذا الجزء من تقرير لآخر حسب طبيعة ومسئوليات المدقق عند تدقيقه للتقارير والقوائم المالية . وغالبا تتضمن هذه الأمور : تقرير حول متطلبات قانونية ونظامية بالشركة قيد الدقيق.

وكمثال على ذلك :

وبرأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

إسم مدقق الحسابات:________________

توقيع مدقق الحسابات: ______________

6/ 2: الحالات التي تؤدى إلى تغيير رأى مدقق الحسابات :

قد تنتهي عملية الفحص وجمع الأدلة الى إظهار بعض الحالات التي قد تؤثر على رأى مدقق الحسابات وبالتالي تعديل تقريره ،وفى نفس الوقت هناك بعض الحالات التي لا تؤثر في رأيه ، وذلك حسب أهميتها النسبية ومدى تأثيرها على البيانات والقوائم المالية، وقد أشار معيار التدقيق الدولي (701) الى هذه الحالات كما يلى [1] :

أ- حالات لا تؤثر على رأى المدقق ، ومنها على سبيل المثال :

- عند إضافة فقرة في متن التقرير تؤكد على أمر هام بغرض إلقاء الضوء على مسألة تؤثر على البيانات المالية،
- إدراج إيضاح مرفق بالبيانات المالية لشرح بعض النقاط الواردة فيها بشكل أكثر تفصيلا.

• ان إضافة مثل هذه الفقرة التوضيحية في متن التقرير للتأكيد على أمر هام لا يؤثر على رأى المدقق ، ولذلك يفضل إدراج هذه الفقرة بعد الرأي بحيث يشار الى حقيقة كون رأى المدقق غير متحفظ.

ب- حالات تؤثر على رأى المدقق ، ومنها على سبيل المثال:

- وجود قيود على حرية ونطاق عمل المدقق.
- وجود اختلاف مع إدارة المنشأة حول السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة أو اختلاف في طرق تطبيقها، أو في ملاءمة الإفصاح عنها في البيانات المالية.

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين ، الجزء الأول ، مرجع السابق ، ص ص 581 – 583 .

- ويلاحظ أن الحالات السابقة في الفقرة (أ) تقود إلى رأى متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي.
- أما الظروف الموصوفة في الفقرة (ب) تقود إلى إبداء رأى متحفظ أو رأى سلبي . وعلى هذا الأساس يتم اعداد تقارير المدقق حسب الحالات السابقة.

6/ 3- التقرير المتحفظ :

يبدى المدقق رأيا متحفظا (غير نظيف) عند حدوث أمر معين يؤثر على جزء من القوائم المالية تأثيراً مادياً ، بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بهذا الأمر أو وجود قيود على نطاق التدقيق بسبب الإدارة ، أو عدم اتفاق مع الإدارة في أمر ما ، كما فى الحالات التالية :

أ- عدم قدرة المدقق على جمع أدلة كافية بما يتفق مع معايير التدقيق المتعارف عليها، أو تقييد عمله أو وجود ظروف تمنعه من القيام بإجراءات تدقيق كاملة في حدود عمله يقدم المدقق تقرير متحفظ (مقيد) ويذكر التحفظ في فقرتي النطاق والرأي.

ويصدر هذا التقرير عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات ، وفى هذه الحالة لا بد من ذكر التحفظات وأسبابها وأثرها على القوائم المالية ، ويمكن تقسيم التحفظات إلى ثلاثة أقسام هي :

1- تحفظات تهدف إلى تحديد مسئولية المدقق، مثال ذلك اعتماد المدقق على حسابات الفروع في المنشآت ذات الأقسام دون أن يقم بزياراتها بنفسه أو من خلال مساعديه ، أو لم تصل إليه ردود المصادقات من المدنيين .

2- تحفظات تهدف إلى الإفصاح عن اختلاف رأى المدقق مع الإدارة ، والتي غالباً ما تشير إلى مخالفة الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مثل عدم كفاية مخصصات الاستهلاكات أو مخصصات الديون المشكوك فيها .

3- تحفظات هدفها الإشارة إلى وجود مخالفات لقانون الشركات أو لنظام الشركة الداخلي .

ب- عدم إعداد البيانات المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم اتفاق المدقق مع الإدارة على إتباع المبادئ المحاسبية يصدر المدقق تقرير متحفظ) مقيد و ويذكر التحفظ في فقرتي النطاق والرأي كما يلى :

- **فقرة مضافة في فقرة النطاق على سبيل المثال :**

"استبعدت الشركة من الأصول والدائنين بقائمة المركز المالي المرفقة قيم محددة تتعلق بالالتزامات عن الاستئجار والتي يجب أن يتم- في رأينا - رسملتها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، فإذا تم رسملة التزامات الاستئجار هذه ، يجب زيادة الأصول بمقدار (.....) والدين طويل الأجل بمقدار (.....) والأرباح المحتجزة بمقدار (.....) في 31 ديسمبر ...... كما ويجب زيادة كل من صافي الدخل ومكاسب السهم بمقدار (.....) على الترتيب عن السنة المنتهية في هذا التاريخ.

- **فقرة الرأي :**

برأينا فيما عدا الأثر الناتج عن عدم رسملة التزامات الاستئجار التي تم مناقشتها بالفقرة السابقة فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة) عن المركز المالي لشركة .... كما في 31 ديسمبر .... وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية بذلك التاريخ، وبما يتفق مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

وفيما يلي نموذج تقرير متحفظ لمدقق الحسابات المستقل.

نموذج تقرير متحفظ

إسم مدقق الحسابات...
رقم تسجيله لدى النقابة ....
عنوانه ....
التاريخ __/ __ / ___

تقرير حول البيانات المالية

إلى السادة / مساهمي ....

(نفس الفقرة فى التقرير غير المتحفظ)

مسئولية الادارة عن البيانات المالية :

(نفس الفقرة فى التقرير غير المتحفظ)

مسئولية المدقق :

(نفس النص بالتقرير غير المتحفظ) .... حتى فقرة بإعتقادنا أن أعمال التدقيق التي قمنا بها تشكل أساساً معقولاً لإبداء رأينا ثم تضاف عبارة بإستثناء ما هو مشروح بالفقرة التالية:

وتضاف فقرة تبين سبب التحفظ : .... وليكن وجود شك غير متعلق باستمرارية المنشأة.

على سبيل المثال :

لم نتمكن من الحصول على أدلة تتعلق باستثمارات خاصة فى شركة زميلة بمبلغ .... كما في 31 ديسمبر .... أو للحقوق في أرباح تلك الشركة الزميلة والتي وردت ضمن صافى ربح السنة المنتهية بذلك التاريخ بمبلغ ....كما هو مبين في إيضاح رقم (.....) حول البيانات المالية ، كما أننا لم نتمكن من التحقق من قيمه هذا الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية أو من الحقوق في أرباحها باستخدام إجراءات تدقيق أخرى .

الرأى : تدرج في هذه الفقرة النص التالي:

وفى رأينا و باستثناء تأثير أى تعديلات قد تكون ضرورية بسبب ما ذكر أعلاه فيما لو تمكنا من الحصول على أدلة تتعلق بذلك ، فان القوائم المالية المشار إليها أعلاه .... واستكمالا كما فى فقرة التقرير غير المتحفظ.

أمور أخرى:

وهذه الفقرة تعتمد على المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى فى البند المراد ايضاحه كما سبق بالتقرير غير المتحفظ .

إسم مدقق الحسابات:_______________

توقيع مدقق الحسابات _______________

6/ 4- التقرير برأي سلبي (معاكس) :

يبدى المدقق المستقل رأياً عكسياً أو سلبيا فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية ، بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها .

وحتى يبدى المدقق هذا الرأي يجب أن يكون قد قام بأداء أعمال التدقيق، وأكمل عملية التحقق ووصل إلى قناعة بأن إعداد وعرض القوائم المالية لا يتفق مع المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، ويعنى ذلك تأكد المدقق من أن القوائم المالية التي قام بتدقيقها مضللة وان التحريف فيها كان جوهريا ، وان هناك اختلاف بين الإدارة والمدقق حول السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة على القوائم المالية ، أو أن الإفصاح أو التقديرات المحاسبية غير مناسبة، وهذه الأمور عادة ما يكون لها تأثير جوهري (مادي) على القوائم المالية بحيث تصبح مضللة، وتقع على مدقق الحسابات مسئولية بيان الأسباب التي أدت إلى إصدار مثل هذا الرأي وذكرها ، وفيما يلي نموذج لهذا التقرير:

نموذج التقرير برأي سلبي (معاكس)

إسم مدقق الحسابات ....

رقم تسجيله لدى النقابة ....

عنوانه ....

التاريخ __/ __/ ___

تقرير حول البيانلت المالية

إلى السادة / مساهمي ....

(نفس الفقرة فى التقرير غير المتحفظ)

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية :

(نفس الفقرة فى التقرير غير المتحفظ)

مسئولية المدقق :

ان مسئوليتنا هى إبداء رأى حول البيانات المالية بناء على تدقيقنا ، وقد قمنا بإجراء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية والالتزام بها ، من حيث المتطلبات الأخلاقية والتخطيط للعمل للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت هذه البيانات خالية من الأخطاء الجوهرية.

وقد تضمنت أعمال التدقيق فحصا إختباريا للأدلى التي تثبت المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، كما تضمنت أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية وللتقديرات الهامة التي إعتمدتها إدارة الشركة وكذلك تقييما عاما لطريقة عرض البيانات المالية ككل، ....

ثم تضاف فقرة : يتم فيها شرح الظروف التي واجهت المدقق خلال عمله.

الرأي : في رأينا ، نظرا للآثار الناجمة عن الجوانب التي سبق مناقشتها بالفقرة السابقة ، لا تعبر القوائم المالية السابق الإشارة إليها في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية عن المركز المالي أو عن نتائج الأعمال والتدفقات المالية عن السنة المنتهية في هذا التاريخ للشركة فى 31 ديسمبر ....

إسم مدقق الحسابات:________________

تقيع مدقق الحسابات:______________

5/6- الامتناع عن إبداء الرأي:

ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأى فني محايد في القوائم المالية ، وبصفة عامة يمتنع المدقق عن إبداء رأيه في الحالات التالية :

أ- إذا فرضت إدارة المنشأة قيودا على نطاق عمل المدقق الذي يقوم بتدقيق قوائمها المالية ، كأن تشترط عليه عدم أداء إجراءات معينة يراها ضرورية لإبداء رأيه .

ب- إذا فقد المدقق استقلاله في علاقاته بشركة العميل ، وفى هذه الحالة يمتنع المدقق عن إبداء الرأي وتكون فقرة الرأي على سبيل المثال :

"لم يتوفر لنا الحياد عند التعامل مع شركة .... ، ولم نقم بتدقيق قائمة المركز المالي المعدة في 31 ديسمبر .... والقوائم المالية المرتبطة بها (قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية) المعدة عن الفترة المنتهية في ذات التقرير، وبالتالي لا يمكننا إبداء الرأي عن هذه القوائم".

جـ- إذا رأى المدقق – حسب حكمه المهني – أنه غير قادر على تقييم فرض استمرارية المشروع

د- ظروف عدم التأكد بسبب قيود من الإدارة واقتناع المدقق بالامتناع عن إبداء الرأي في التقرير ، كما في حالة عدم التأكد حول مبلغ بند معين أو نتيجة أمر قد يكون من الجسامة والأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأى حول عدالة البيانات المالية.

والشكل التالي يوضح نموذج التقرير الذي يحتوي إمتناع المدقق عن إبداء الرأي (حجب الرأي) بسبب وجود قيود فى نطاق عملية لتدقيق مما قد يؤدى إلى احتمال وجود أخطاء جوهرية فى البيانات المالية ، وفيما يلي نموذج الامتناع عن إبداء الرأي.

نموذج الامتناع عن إبداء الرأي.

- إسم مدقق الحسابات...
- رقم تسجيله لدى النقابة ....
- عنوانه ....

التاريخ __/ __ / ___

إلى السادة /مساهمي ....

لقد تم تعيننا لتدقيق الميزانية المرفقة لشركة / .... كما في 31/ 12/ .... وبيان الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، أن هذه البيانات المالية هي من مسئولية إدارة الشركة (تحذف الجملة التي تبين مسئولية المدقق)

فيما يخص فقرة نطاق التدقيق: إما أن تحذف أو تعدل وفقا للظروف

فقرة إيضاحية : تدرج الأسباب التي أدت إلى الإمتناع عن إبداء الرأي.

على سبيل المثال : لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي لكافة البضاعة ولم نتمكن من تأييد حسابات تحت التحصيل بسبب القيود التي فرضت من قبل الشركة على نطاق عملنا.

فقرة حجب الرأي:

يدرج في هذه الفقرة النص التالي: "بسبب أهمية الأمور المبينة في الفقرة السابقة فإننا لا نبدي الرأي حول البيانات المالية".

مدقق الحسابات:__________________

توقيع مدقق الحسابات: ________________

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- وضح أهمية تقرير مدقق الحسابات ؟

2- ما هي أنواع تقارير مدق الحسابات من حيث إبداء الرأي؟

3- وضح الشروط الواجب توافرها حتى يبدى المدقق : تقريرا نظيفا - تقرير معدل لا يؤثر على الرأي ؟

4- ما هي محتويات تقرير المدقق ؟

5- ما هو المقصود بما يلى : التقرير المعاكس، التقرير المتحفظ الذي يؤثر على الرأي، الامتناع عن إبداء الرأي .

ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- التاريخ الذي يثبت على تقرير المدقق الخارجي هو:

أ- تاريخ بداية عمليات التدقيق

ب- تاريخ انتهاء عمليات التدقيق

جـ- تاريخ توقيع كتاب الالتزام بالتدقيق

د- لا شيء مما ذكر

2- وفق معايير التدقيق الدولية يلجأ المدقق الخارجي الى الامتناع عن بيان الرأي في حالة:

أ- وجود شك في استمرارية الشركة

ب- توفر أدلة على وجود تلاعب في القوائم المالية

جـ- وجود حدود على نطاق عملية التدقيق

د- جميع ما ذكر

3- في حالة وجود حدود على نطاق عمليات التدقيق فان نوع رأي المدقق في هذه الحالة وفقا للمعايير الدولية هو :

أ- رأي متحفظ

ب- رأي معاكس

جـ- امتناع عن بيان الرأي

د- لا شيء مما ذكر

4- عندما يكون هناك تحفظ لدى المدقق يتم الإشارة إليه في فقرة :

أ- فقرة النطاق

ب- الفقرة الإيضاحية

جـ- فقرة الرأي

د- أ + ج

5- فقرة الإيضاحات يظهر فيها :

أ- الصعوبات التي واجهت المدقق

ب- وجود حالة من عدم التأكد

ج- التحفظات على الحسابات

د- جميع ما ذكر

6- يبين المدقق أن التدقيق تم وفق المعايير الدولية في فقرة

أ- النطاق . ب- الرأي

جـ- الإيضاحات د- الفقرة التمهيدية

7- يقوم المدقق بحجب الرأي لأحد الأسباب التالية :

أ- وجود تحديد جوهري لنطاق التدقيق لا يمكن المدقق من تكوين رأي حول عدالة البيانات

ب- وجود حالة من عدم التأكد غير الإعتيادي حول مبلغ بند معين

ج- عدم إستقلالية المدقق

د- جميع ما ذكر.

8- عندما يكون نطاق التدقيق الذي قام بة المدقق غير كافي لإبداء الرأي

أ- رأي غير متحفظ

ب- التحفظ حول نطاق التدقيق

جـ- حجب الرأي

د- رأي معارض

9- يبين المدقق في فقرة حجب الرأي

أ- أسباب حجب الرأي

ب- التحفظات التي واجهت المدقق في التدقيق

جـ- وجود حالة من عدم التأكد غير الاعتيادية حول أمر معين

د- جميع ما ذكر

10- إذا وجد المدقق أن الشركة لا تعد حساباتها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها فإنه يقوم بـ :

أ- إبداء رأي متحفظ

ب- حجب الرأي

جـ- رأي غير متحفظ

د- رأي معارض.

11- إذا ظهر للمدقق أن البيانات المالية لا تظهر الصورة العادلة للمنشأة فانه يبدي :

أ- رأي متحفظ　　　ب- رأي معارض

جـ- رأي غير متحفظ　　　د - حجب الرأي

12- في التقرير المتحفظ

أ- الفقرة التمهيدية و الرأي

ب- لا تظهر فقرة الرأي

ج- فقرة النطاق والإيضاحية

د- أ + ب .

13- الفقرة التي يبين فيها المدقق مدى عملية التدقيق وشمولها وأغراضها :

أ- فقرة الرأي
ب- فقرة الرأي المتحفظ
ج- فقرة الرأي المطلق
د- فقرة النطاق

14- الفقرة التي يقوم فيها المدقق بإبداء راية الفني في القوائم المالية ككل هي :

أ- فقرة الرأي
ب- فقرة الرأي المتحفظ
جـ- فقرة الرأي المطلق
د- فقرة النطاق

15- الرأي الذي لا يجد فيه المدقق أي ملاحظات أو إقتراحات أثناء قيامة بعملية التدقيق تؤثر على صحة القوائم المالية هو :

أ- الرأي المتحفظ
ب- الرأي المضاد
جـ- الرأي غير المتحفظ
د- الامتناع عن إبداء الرأي

16- الرأي الذي يصدره المدقق عن وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات هو :

أ- الرأي المتحفظ
ب- الرأي المضاد
جـ - الرأي المطلق
د - الامتناع عن إبداء الرأي

17- عندما يكون التحفظ يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فيجب على المدقق أن يعمل على :

أ- إبداء الرأي المطلق

ب- الامتناع عن إبداء الرأي

جـ- إعطاء رأي معاكس

د- ب + ج

18- يصدر الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمشروع ولم تكون طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإن المدقق يعطي :

أ- الرأي المتحفظ

ب- الرأي المعاكس

جـ- الرأي المطلق

د- الامتناع عن إبداء الرأي

19- عندما يكون هناك قيد على نطاق التدقيق فإن من المناسب أن يصدر المدقق:

أ- امتناع عن إبداء الرأي.

ب- رأي غير متحفظ، أو رأي متحفظ في النطاق والرأي، أو امتناع عن إبداء الرأي حسب المادية.

جـ- رأياً متحفظاً.

د- رأياً مخالفاً أو متحفظاً حسب المادية.

20- يمكن الامتناع عن إبداء الرأي في أي من الحالات التالية :-

أ- يوجد شكوك لدى المدقق حول قدرة المنشأة على الاستمرار.

ب- يوجد تحريفات عالية المادية (جوهرية) في البيانات المالية.

جـ- يوجد قيد على نطاق عملية التدقيق بسبب ظروف خارجة عن إرادة العميل.

د- ما ذكر في (أ) و (ج).

21- عندما يعتقد المدقق بأن البيانات المالية مضللة بسبب عدم انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فإنه يجب أن يصدر:

أ- رأياً متحفظاً.

ب- رأياً معاكساً (مخالفا).

جـ- امتناع عن إبداء الرأي.

د- رأياً متحفظاً أو مخالفاً حسب درجة المادية.

ثالثا : حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

1- المدقق مسؤول عن فحص القوائم المالية قبل إبداء رأيه في مدى عدالتها بينما تقع مسئولية إعداد القوائم المالية على الإدارة .

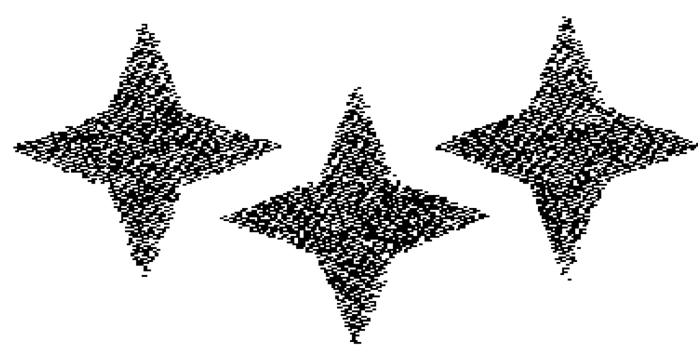
2- يجب على المدقق أن يقوم بإبداء رأيه النهائى فى القوائم المالية فى تقرير مكتوب وفى فقرة خاصة تسمى فقرة الرأى ويكون رأيه فيها معبرا عن هذه القوائم كوحدة واحدةً.

3- يبدى المدقق المستقل رأياً عكسياً أو سلبيا فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية .

الفصل التاسع 9

تدقيق الاحتيال

Fraud Auditing



أهداف الفصل التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن يكون الطالب قادرا على استيعاب الأمور التالية :

1- مفهوم الاحتيال (الغش) وأهم ما يميزه عن الخطأ.
2- مفهوم الخطأ وأنواع الأخطاء وأسباب حدوثها .
3- تصنيف الاحتيال ومجالات ارتكابه ومدى اكتشافه.
4- عوامل الخطر التي تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية .
5- العوامل التي تؤثر على مدى اكتشاف المدقق للاحتيال .
6- الحسابات والعمليات الأكثر تعرضا للخطأ والاحتيال.
7- أهداف المدقق لمواجهة الاحتيال .
8- إجراءات تدقيق الاحتيال لتقييم مخاطر الأنشطة ذات العلاقة .
9- مسئولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية.
10- معالجة وتصحيح الأخطاء.

الفصل التاسع
تدقيق الاحتيال
Fraud Auditing

يعتبر الحديث عن الأخطاء والاحتيال وما لها من مخاطر على عملية التدقيق من الأمور الهامة بالنسبة لمدقق الحسابات، حيث يجب عليه أن يقوم بجمع الاحتيال (الغش) والأخطاء المهمة التي تؤثر على البيانات والقوائم المالية بشكل جوهري ، وعليه أن يقرر ما إذا كانت هذه القوائم ككل تحتوي على بيانات غير صحيحة جوهرية تؤثر على عدالة هذه القوائم بدرجة من الأهمية عند التخطيط لعملية التدقيق وقبل إصدار تقريره النهائي، ولذلك نتناول فى هذا الفصل: مفهوم وأسباب الأخطاء وأنواعها، ومفهوم الاحتيال وصور ومجالات ارتكابه، ومسئولية المدقق عن اكتشافها، والإجراءات المتبعة عند اكتشافها، بالإضافة إلى تناول مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.

1- مفهوم الاحتيال: The concept of fraud

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الاحتيال هو "فعل مقصود من شخص أو أكثر من قبل الإدارة أو أولئك المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف خارجية، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، والذي يتسبب فى خطأ جوهري في البيانات المالية [1]".

[1] الاتحاد الدولى للمحاسبين ،الجزء الآول ، مرجع سابق ، ص 271 .

ومن الممكن أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية من الاحتيال أو الخطأ ، ولكن العامل الذي يميز بينهما هو تحديد ما إذا كان الإجراء الناتج عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود.

حيث يشير "الخطأ" إلى تحريفات غير مقصودة في البيانات المالية ، بما في ذلك حذف مبلغ أو حذف إفصاح لإخفاء معلومات لتحقيق أغراض معينة ، بينما يشير" الاحتيال" إلى تحريفات مقصودة ، ومن الأمثلة على الخطأ:

- خطأ في جمع بيانات أو معالجتها بالخطأ.
- تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق.
- خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح.

2- تصنيف الاحتيال: Classification of fraud

يمكن تصنيف الاحتيال الى نوعين هما :

أ- التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي :

وتشمل تحريفات مقصودة أو حذف مبالغ أو حذف افصاحات فى البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي هذه البيانات ، التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية، التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية .

ب- التحريفات الناتجة عن سوء التخصيص للأصول:

وتشمل سرقة أصول المنشأة ، مثل سرقة المقبوضات (كما في حالة اختلاس تحصيلات الذمم المدينة) ، أو سرقة أصول فعلية (كما في حالة سرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو للبيع) ، سداد دفعات لبائعين وهميين.

2/ 1- عوامل الخطر التي تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية:

Risk factors which encourage the emergence of fraudulent financial reporting:

هناك ثلاث عوامل أساسية للخطر تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية هي[1]:

أ- الدوافع / الضغوط المالية :

قد تخلق الالتزامات المالية الشخصية ضغوطاً على الإدارة أو الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى، والتي تعتبر عرضة للسرقة لإساءة استخدام هذه الأصول، وقد تدفع العلاقات العدائية بين المنشأة والموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى المعرضة للسرقة إلى إساءة استخدام هذه الأصول من قبل هؤلاء الموظفين ، فعلى سبيل المثال قد تحدث العلاقات العدائية من خلال ما يلي:

1- تسريح فعلي أو متوقع للموظفين في المستقبل.
2- تغييرات حديثة أو متوقعة لتعويضات أو خطط المنافع للموظفين.
3- الترقيات والتعويضات والمكافآت الأخرى غير المتفقة مع توقعات الموظفين.

ب- الفرص (الظروف) :

قد تزيد خصائص أو ظروف معينة (فرص) من تعرض الأصول للاختلاس، فعلى سبيل المثال: تزيد فرص الاختلاس عندما يوجد:

1- مبالغ نقدية كبيرة في الصندوق أو خاضعة للمعاملات.

(1) Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, 14 eddition, , **op-cit**,p.337.

2- بنود مخزون صغيرة الحجم أو ذات قيمة عالية أو عليها طلب كبير.
3- أصول سهلة التحويل مثل السندات كاملة أو رقائق الحاسب الآلي.

وقد تزيد الرقابة الداخلية غير الكافية على الأصول من تعرض هذه الأصول لسوء استخدام، فعلى سبيل المثال: من الممكن أن يحدث سوء استخدام بسبب وجود:
1- فصل غير كافٍ للواجبات أو الاختبارات المستقلة.
2- إشراف غير كافٍ على مصروفات الإدارة العليا، مثل السفر والتعويضات الأخرى.
3- إشراف غير كافٍ للإدارة على الموظفين المسئولين عن الأصول.

ولذلك فان الأمور السابقة قد تؤدى الى حدوث سوء استخدام، مما يعرض الأصول للاختلاس.

ت- التبريرات / المواقف :

قد يؤدى موقف معين الى تغيير القيم الأخلاقية للإدارة أو الموظفين وبالتالي قيامهم بارتكاب أعمال غير شريفة، أو أنهم فى بيئة تفرض ضغوط كافية تبرر لهم أفعال غير شرعية مثل :

1- عدم أخذ الادارة بعين الاعتبار أهمية الحاجة إلى متابعة أو تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول.
2- عدم الإهتمام بالرقابة الداخلية ، مما يؤدى الى إختلاس الأصول بتجاوز أساليب الرقابة الحالية أو بعدم إصلاح عيوب الرقابة الداخلية المعروفة.
3- سلوك يدل على عدم الرضا عن المنشأة أو طريقة معاملتها للموظفين.
4- التسامح بشأن السرقات الصغيرة.

2/2- العوامل التى تؤثر على مدى اكتشاف المدقق للاحتيال:

Factors that affect the extent of the discovery of fraud auditor

من الملاحظ أن مخاطر عدم اكتشاف بيانات خاطئة جوهرية ناتجة عن الاحتيال تكون أكبر من مخاطر عدم الاكتشاف الناتجة عن الأخطاء ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن الاحتيال يضم خطط متقدمة ومصممة لإخفائه مثل التزوير، والإخفاء المتعمد فى تسجيل المعاملات ، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المدقق ، وتكون هذه المحاولات أكثر صعوبة عندما تصاحبها عملية تواطؤ ، ولذلك فان هناك بعض العوامل التي تؤثر في مدى اكتشاف المدقق للاحتيال هي :

أ- براعة مرتكب الاحتيال: فكلما كان المدقق بارعا في ارتكاب الاحتيال فانه من الممكن أن يعمل على اختيار أمور احتيالية يصعب على المدقق اكتشافها بسهولة والعكس بالعكس.

ب- مدى تكرار ونطاق التلاعب: فكلما زاد تكرار وحجم التلاعب ، فان المدقق يستطيع اكتشافه والعكس .

ت- درجة التواطؤ المعينة : فكلما زادت درجة التواطؤ كلما كان من الصعب علي المدقق اكتشاف الاحتيال والعكس .

ث- الحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، وما لها من تأثير على المدقق في اكتشاف الاحتيال وإتمام عملية التدقيق .

ج- المناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطين في الاحتيال، وآثارها فى اكتشاف المدقق للاحتيال وإتمام عملية التدقيق ، حيث انه كلما كان هذا المتورط ذات مسئولية عليا كلما كان هناك صعوبة في اكتشاف الاحتيال.

3- مفهوم الخطأ وأسباب حدوثه:

The concept of the error and the reasons for it

يقصد بالخطأ وفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم 240 " أنه تحريفات غير مقصودة في البيانات المالية ، بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح[1].

وترجع أسباب حدوث الأخطاء المحاسبية الى مجموعة من العوامل منها:

أ- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي قد تحدث عند إثبات العمليات أو تسجيلها أو ترحيلها أو تبويبها.

ب- الإهمال والسهو والتقصير من موظفي قسم المحاسبة، أو ضغط العمل، أو من قبل الموظف قليل الخبرة.

ت- الأحكام الخاطئة التي يصدرها المحاسبون والإدارة ، والتي تساعد في حدوث مثل هذه الأخطاء .

3/ 1- أنواع الأخطاء ومدى اكتشافها:

Types of errors and how to detect

يمكن تقسيم الأخطاء الى عدة أنواع كما يلي[2] :

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين- اصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة - معيار التدقيق الدولي رقم 240 ، 2003 .

(2) المرجع السابق ، ص ص 52 -57 .

أ- أخطاء الحذف أو السهو : **Errors of Omission**

وهي الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعدة. والسهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعباً، أما الحذف الجزئي، فمن الطبيعي أن يكون اكتشافه سهلاً لما يترتب عليه من عدم التوازن في ميزان المراجعة. وإن مراجعة عملية الترحيل كفيلة باكتشاف مثل هذا الخطأ.

ب- أخطاء ارتكابيه: **Error of Commission**

وهي ناتجة عن الخطأ في العمليات الحسابية (طرح أو جمع أو ضرب) أو في ترحيل الأرقام أو ترصيد الحسابات وما شابه ذلك، وقد يكون الخطأ الارتكابي كلياً، أي أن الخطأ الحسابي متساوٍ في طرفي العملية ، وهنا لا يتأثر ميزان المراجعة من حيث التوازن، ومثال ذلك تسجيل فاتورة شراء على الحساب بمبلغ 65 ديناراً بدلاً من 56 ديناراً في كل من حساب المشتريات وحساب الذمم المدينة ، ويكتشف هذا الخطأ بالطبع عند إجراء المراجعة المستندية، أو عن طريق إرسال المصادقات للعملاء.

ت- أخطاء فنية (أخطاء فى تطبيق المبادئ المحاسبية) : **Errors of Principles**

وهي تلك الأخطاء التى تحدث نتيجة عدم فهم المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها ، أو الجهل بها وطرق تطبيقها ، مثال الخلط بين المصروف الايرادي والرأسمالي ، وعدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة، وعدم تكوين احتياطيات ، مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة من حيث التوازن، ولذلك يجب على المدقق بذل العناية حتى يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع الى المستندات وتحليل الأرقام ومقارنتها مع أرقام السنوات السابقة وغير ذلك من الطرق .

ث- أخطاء متكافئة أو معوضة : **Compensation Errors**

ويقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها ، أي أن الخطأ في بعضها يمحو أثر الخطأ في البعض الآخر أو يعوضه، وهكذا فإنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ، مما يجعل اكتشافها صعباً، ولا يستطيع المدقق اكتشافها إلا إذا بذل عناية تامة في التدقيق المستندي والحسابي، وقد يدل تكرار مثل هذه الأخطاء على عدم متانة وسلامة النظام المحاسبي المتبع في المشروع .

ومن الأمثلة على هذه الأخطاء عملية مبيعات أجلة بمبلغ 8000 دينار تم تسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها بدفتر الأستاذ بمبلغ 800 دينار، ويلاحظ أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة ولكنه يؤثر على قيمة صافى المبيعات ويخفض مجمل الربح وصافى الربح الى 7200 دينار وهو الفرق بين (800 ، 8000).

ج - أخطاء كتابية : **Clerical Errors**

وتنشأ هذه الأخطاء نتيجة خطأ في تسجيل القيد أو الترحيل، ومنها ما يؤثر على توازن ميزان المراجعة ومنها ما لا يؤثر علي هذا التوازن، ومن أمثلة هذه الأخطاء :

" الترحيل إلى الجانب العكسي من الحساب المعني "، وهذا يؤثر على توازن ميزان المراجعة ، ويمكن اكتشافه من خلال تدقيق عملية الترحيل، وكذلك الترحيل إلى نفس الجانب لكن إلى حساب آخر، وهذا لا يؤثر بالطبع على توازن ميزان المراجعة ، ومن أمثلتها أيضا قيد عملية مرتين، وهذا لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، وإن المراجعة الحسابية كفيلة باكتشاف مثل هذا الخطأ .

4- الحسابات والعمليات الأكثر تعرضا للخطأ والاحتيال:

Accounts and most operations violation of error and fraud

يمكن تمييز الحسابات والعمليات الأكثر تعرضا للخطأ والاحتيال عن غيرها، والتي بسببها يعمل المدقق على زيادة عينات الفحص والاهتمام بتدقيقها ، فعلى سبيل المثال: فان الحسابات الكبيرة تكون عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة ، كما أن الحسابات التي يسهل تحويلها إلى نقدية تكون أكثر عرضة للتلاعب وحدوث الأخطاء ، وكذلك فان الحسابات التي يتم تقديرها تكون عرضة للخطأ أو الاحتيال مثل (مخصصات الديون المشكوك فيها، وحساب صندوق النثرية)، بالإضافة الى أن العمليات الحسابية الأكثر تعقيدا قد تكون عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة .

5- الأهداف التي يحددها المدقق لمواجهة الاحتيال:

Objectives specified by the auditor to counter fraud

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) الى الأهداف التي يحددها المدقق عند مواجهة الاحتيال وهى :

أ- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية فى البيانات المالية بسبب الاحتيال .

ب- الحصول على ما يكفى من أدلة مناسبة حول المخاطر التي تم تقييمها حول الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لهذه المخاطر.

ت- الاستجابة بالشكل المناسب للاحتيال المحدد أو المشتبه به ، بمعنى أنه عند اشتباه مدقق الحسابات أو الشك في وجود احتيال فى أحد العمليات فان عليه الاستجابة لذلك وفحص هذه العملية بدقة .

5/ 1- إجراءات تدقيق مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال:

وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي رقم 315 ينبغي على المدقق أن ينفذ مجموعة من الإجراءات عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال هى [1] :

أ- إجراء استفسارات مع الإدارة والمكلفين بالرقابة والآخرين داخل المنشأة :

تهدف هذه الاستفسارات الى تحديد ما اذا كان لديهم معرفة بأى احتيال فعلى أو مشكوك فيه يؤثر على المنشأة ، وتحديد الأسلوب الذى تتبعه الادارة للحد من مخاطر الاحتيال.

ب- تحديد عوامل مخاطر الاحتيال:

عند حصول المدقق على فهم المنشأة وبيئتها ورقابتها الداخلية، يجب عليه تحديد ما إذا كانت المعلومات التي حصل عليها تدل على وجود عامل أو أكثر يؤدى الى مخاطر احتيال، فعلى سبيل المثال:

- ان بيئة رقابية غير فعالة قد تخلق فرصة لارتكاب الاحتيال .
- أو أن منح مكافآت كبيرة اذا تم تحقيق أرباح غير واقعية قد يخلق دافعا لارتكاب الاحتيال.

ت- تحديد أية علاقات غير عادية أو غير متوقعة تدل على وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال:

عند قيام المدقق بأداء إجراءات تحليلية للحصول على فهم المنشأة وبيئتها ورقابتها الداخلية ، يجب عليه تقييم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تدل على وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال .

---

(1) الاتحاد الدولى للمحاسبين- الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 278-286.

ث- تقييم المعلومات الأخرى:

يجب على المدقق تقييم المعلومات الأخرى التى تم الحصول عليها من تطبيق الإجراءات التحليلية وغيرها ، حيث أنها قد تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، فعلى سبيل المثال: ان العمليات التي تتم لمراجعة المعلومات المالية المرحلية قد تكون مناسبة لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

ج- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال:

يتم تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال ، وفى هذه الحالة يجب على المدقق استخدام الحكم المهني والقيام بما يلي:

- تحديد مخاطر الاحتيال على مستوى الإثبات لفئات المعاملات والأرصدة والافصاحات.
- ربط مخاطر الاحتيال المحتملة بمستوى الإثبات لفئات المعاملات والأرصدة والافصاحات.
- تحديد الحجم الممكن للأخطاء المحتملة.

د- استجابة [1] المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال كما يلي:

1- تحديد الاستجابات الكلية لتناول المخاطر التى تم تقييمها على أنها أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال وذلك:

- **على مستوى البيانات المالية :**

وفي هذه الحالة يقوم المدقق بتصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق تستجيب طبيعتها وتوقيتها ومداها للمخاطر التي تم تقييمها عند مستوى البيانات المالية، وفى هذه الحالة يجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(1) الاستجابة للمخاطر : يقصد بها تلبية المدقق لمواجهة المخاطر ، من خلال وضع اجراءات تدقيق تساعد فى تقييم المخاطر

أ- تعيين الموظفين والإشراف عليهم مع مراعاة قدراتهم ومسئولياتهم للقيام بالعملية.

ب- السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة.

ت- إدخال عنصر عدم التنبؤ فى اختيار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.

- **على مستوى الإثبات** (1) :

وفى هذه الحالة قد يقوم المدقق بما يلى:

أ- تغيير طبيعة إجراءات التدقيق، للحصول على أدلة أكثر موثوقية وملاءمة.

ب- تعديل توقيت إجراءات التدقيق ، فمثلا قد يكون تعديل أداء الفحص الى نهاية الفترة بدلا من بدايتها أفضل استجابة للمدقق لتناول هذه المخاطر .

ت- تعديل مدى إجراءات التدقيق المطبقة ، فمثلا قد يكون زيادة أحجام العينات أو أداء إجراءات تحليلية لمستوى معين أكثر مناسبة لتناول هذه المخاطر.

2- الاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية:

يجب على المدقق فى حالة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية القيام بتصميم وأداء إجراءات تهدف الى :

أ- اختبار ملائمة القيود فى دفتر اليومية مع ما هو مسجل بدفتر الأستاذ والتعديلات التي أجريت عليها عند إعداد البيانات المالية.

ب- مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي قد تؤدى الى أخطاء بسبب الاحتيال.

ت- الحصول على فهم للمعاملات الهامة التي بناءا على فهم المدقق للمنشأة وبيئتها تكون غير عادية أو تكون خارج عمل المنشأة.

---

(1) يقصد بمستوى الإثبات: الإثبات لفئات المعاملات والأرصدة والافصاحات ، أو التأكيدات المرتبطة بفئات المعاملات والأرصدة والافصاحات.

5/ 2- مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال: معيار(240)

Auditor's responsibility for detecting errors and fraud:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم 240 المعاد صياغته والمعمول به من تاريخ 15 ديسمبر 2009 الى أن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على إدارة المنشأة، وكل الأشخاص المكلفين بالرقابة، كما أوضح أن مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال يمكن حصرها في الآتي [1] :

أ- تقع مسؤولية المدقق في تحديد ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية (مادية)، وفي حالة وجود تحريفات مادية يجب علي المدقق توجيه العميل لتصحيحها ، وفي حالة عدم استجابته لإجراء التصحيح يقوم بإصدار تقريرا متحفظا أو سلبيا، ولذلك فان مسؤولية المدقق الرئيسية تنحصر في تقصيره فى اكتشاف التحريفات المادية الناتجة عن الاحتيال والخطأ عند أداء عملية التدقيق وإهماله وعدم بذله العناية المهنية اللازمة لتحديد هذه التحريفات.

كما يجب على المدقق القيام بتخطيط وأداء التدقيق حسب معايير الدولية ، وبذل العناية المهنية الملائمة متخذاً موقف التشكك المهني [2] فيما يقوم به من إجراءات، ووضع برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المدقق وجود تحريف مادي في الدفاتر، بحيث يساعده ذلك فى الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها خالية من الأخطاء الجوهرية التى يمكن أن تحدث بسبب الاحتيال.

(1) المرجع السابق ، ص 203 .

(2) التشكك المهني حسب معيار التدقيق الدولي **240** هو (موقف يتضمن عقلا متسائلا وتقييما ناقدا لأدلة التدقيق، كما يتطلب التشكك المهني تساؤلا مستمرا ما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحي بأنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال).

ب- على المدقق مسؤولية إبلاغ إدارة المنشأة عند اكتشافه لأي تحريف مادي ناتج عن غش أو إشتباه بوجود غش أو خطأ أو تصرف غير قانوني ، وأن يناقش معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق اللازمة حيال هذا التحريف (معيار التدقيق الدولي 260) .

وقد يرى المدقق أنه من الضروري الانسحاب من عملية التدقيق عندما لا تتخذ المنشأة إجراءات تجاه الخطأ والاحتيال والتصرفات غير القانونية ، التي قام بإبلاغها لهم ويرى أنها ضرورية في ظل الظروف حتى اذا لم يكن لها تأثير مادي على القوائم المالية.

6- رأى المدقق فى حالة وجود احتيال متعمد :

Auditor's opinion in the case of deliberate fraud

ينبغي على المدقق إبلاغ إدارة المنشأة بأي تحريف مادي ناتج عن غش أو إشتباه بوجود غش أو خطأ أو تصرف غير قانوني سواء كان ذلك له تأثيرا جوهريا أو غير جوهري على البيانات المالية، ويطلب منهم تعديل هذا التحريف ، فاذا استجابت الإدارة وقامت بإجراء التعديل اللازم يقوم المدقق في هذه الحالة بإبداء رأيا نظيفا ، أما اذا لم تستجب الإدارة لهذا التعديل فان علي المدقق إبداء رأيا متحفظا أو عكسيا أو قد يقوم بالامتناع عن الرأي والانسحاب من المهمة.

وقد أشار كل من معيار التدقيق الدولي (705) والمعيار الأمريكي رقم (53) إلى حالات إبداء الرأي التي يجب أن يصدرها المدقق في حالة وجود غش أو احتيال متعمد ذات تأثير جوهري على القوائم المالية للعميل كما يلي:

أ- على المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً في القوائم المالية التي تأثرت بالاحتيال والغش مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية التي أدت إلى هذا الرأي .

ب- الامتناع عن إبداء الرأي أو إبداء راياً متحفظاً في القوائم المالية اذا ظل المدقق غير قادر على تحديد ما اذا كان الاحتيال قد أثر في هذه القوائم تأثيراً جوهرياً أم لا (حتى بعد قيامه بتوسيع نطاق اختبارات التدقيق)، ومراعاة الأهمية النسبية الملائمة فى تحديد التحريف الجوهري .

ت- إذا رفض العميل تقرير المدقق في الحالات السابقة فيجب على المدقق أن ينسحب من أداء عملية التدقيق ويقوم بكتابة أسباب قراره بالانسحاب في تقرير خاص يقدمه إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

7- معالجة وتصحيح الأخطاء: Treatment and correct errors

يحدث أحيانا عند استخدام السجلات والدفاتر المحاسبية لتنفيذ خطوات دورة العمل المحاسبي من تسجيل وتبويب وتلخيص أن تقع الأخطاء بقصد أو بدون قصد. ويصبح من الضروري العمل على اكتشاف هذه الأخطاء وتصحيحها بالأسلوب المحاسبي الملائم حتى تصبح السجلات سليمة ومحتوية على كافة العمليات المالية التي ينبغي أن تتضمنها، وعند تصحيح الأخطاء هناك بعض الأمور التي يجب مراعاتها هي :

أ- ان القانون التجاري لا يجيز إجراء أى كشط أو تحشير أو شطب أو كتابة في الحواشي بدفتر اليومية ، وبالتالي لابد من تصحيح أي خطأ في دفتر اليومية عن طريق إجراء قيد أو قيود تصحيح وذلك بالطبع فى تاريخ اكتشاف الخطأ .

ب- انه لما كان دفتر اليومية هو أساس إعداد دفتر الأستاذ ، فإن أي قيد خطأ فى اليومية لابد أن يمتد أثره إلى الدفتر الأستاذ ، وعلى ذلك ينبغي عند تصحيح أي خطأ في اليومية أن يتم الترحيل للقيود الصحيحة إلى الدفتر الأستاذ في تاريخ اكتشاف الخطأ .

ت- فى حالة اكتشاف الخطأ بعد عمل ميزان المراجعة ، ينبغي تعلية أرصدة الحسابات التى تأثرت بهذا الخطأ .

ث- يجمع المدقق الأخطاء التي اكتشفها في سجل ملاحظاته ثم يتقدم بكشف الأخطاء واقتراح القيود اللازمة للتصحيح مع شرح واف لكل قيد تصحيح، ويقدم الكشف إلى الموظف المسؤول عن الخطأ.

ج- لا يقوم المدقق بتصحيح الخطأ وإنما يشير إلى الموظف لإجراء التصحيح اللازم.

وفي حالة اكتشاف المدقق خطأ بالدفاتر والسجلات فان عليه أولاً أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحا أم لا، حيث يرجع تصحيح الخطأ إلى أهميته النسبية التي يقدرها المدقق بناءا على خبرته المهنية، فإذا كان الخطأ ذو أهمية نسبية، أي أن له تأثير على المركز المالي، فلابد من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية، أما اذا كان هذا الخطأ غير مؤثر على هذه القوائم فقد لا يهتم المدقق بتصحيحه، وبصفة عامة تقسم الأخطاء من حيث الأهمية النسبية للخطأ إلى مجموعتين [1]:

المجموعة الأولى: أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام:

ويجب تصحيح أخطاء هذه المجموعة بإجراء قيد باليومية مصحوبا بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجرائه، كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلا بالدفاتر والسجلات، وتنقسم قيود التصحيح التي ينصح المدقق بإجرائها إلى مجموعتين هما [2] :

(1) د. زهير إبراهيم الحدرب، "علم تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر، عمان، 2010.

(2) د. عبد الله، خالد أمين (2007) ، "علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

1- **قيود التسوية التي تؤثر على مبلغ أرباح أو خسائر المدة الحالية والمستقبلية:** ويجب إجراء هذه القيود لتسوية ذلك الأثر، ومن أمثلتها الخلط بين مصروف إيرادي وآخر رأسمالي، حيث يستدعى ذلك بالضرورة إجراء قيد أو قيود تصحيحية لإعطاء صورة عادلة عن نتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع للسنة المعنية والسنوات المقبلة أيضاً.

2- **قيود إعادة التبويب** : وهذه يجب إجراؤها بهدف إعداد قوائم مالية سليمة للفترة المعينة فقط، ولكنها غير ضرورية بالنسبة لقوائم السنوات التالية، ومثالها الخلط بين مصروفين إيراديين كتحميل مصروفات الانتقال على حساب مصروفات الإعلان مثلاً.

المجموعة الثانية : أخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة

يجب على المدقق في هذه الحالة بذل العناية المهنية المعقولة وأن يكون يقظا أثناء عملية التدقيق لاكتشاف أوجه التلاعب والغش في الحسابات وخاصة إذا كانت هناك أخطاء محكمة لا يمكن اكتشافها بسهولة ولا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة، ويتعين عليه تحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق وأن يقوم بإجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة التي تساعده في اكتشاف مثل هذه الأخطاء .

ولمعالجة وتصحيح الأخطاء من الناحية التطبيقية هناك طريقتان :

الأولى: الطريقة المطولة :

تقوم هذه الطريقة على إلغاء أى قيد خطأ بإثبات قيد عكسي له تماما (بجعل الطرف المدين في القيد الخطأ دائنا، والطرف الدائن في القيد الخطأ مدينا وبنفس المبلغ) ثم بعد ذلك يتم إثبات القيد الصحيح، أي أن هذه الطريقة تصحح الخطأ على خطوتين،

فيتم إلغاء القيد الخطأ في خطوة ، وإثبات القيد الصحيح في الخطوة التالية، ولذلك عُرفت هذه الطريقة بالمطولة لهذا السبب .

مثال (1):

اشترت إحدى المنشآت معدات وأجهزة من الشركة الوطنية بمبلغ 10000 دينار على الحساب، وقد قام المحاسب بإثبات هذه العملية على أنها مشتريات أصول نقدا بالقيد التالي:

1000 من حـ/ معدات وأجهزة
1000 الى حـ/ النقدية

ووفقا لتصحيح الخطأ بالطريقة المطولة يتم إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي كما يلي:

1000 من حـ/ النقدية
1000 الى حـ/ معدات وأجهزة

ثم يتم إثبات القيد الصحيح التالي :

1000 من حـ/ معدات وأجهزة
1000 الى حـ/ ذمم دائنه

الثانية : الطريقة المختصرة :

تقوم هذه الطريقة على إثبات تصحيح ما وقع في الدفاتر من أخطاء بقيد محاسبي واحد يصحح الخطأ تماما، ففي المثال السابق يتم تصحيح الخطأ مباشرة وعلى الحسابات التي تأثرت بالخطأ وهى حساب النقدية وحساب الذمم الدائنة ، بالقيد التالى :

1000 من حـ/ النقدية 1000 الى حـ/ ذمم دائنة

وبصفة عامة يلاحظ أن أخطاء التكرار يتم تصحيحها إما بإلغاء كل القيود التي تم إثباتها للعملية ، ثم يسجل بعد ذلك قيد واحد لإثبات العملية، أو بإلغاء كل القيود المتكررة الزائدة عن الحاجة بعد القيد الأول للعملية .

أسئلة الفصل

أولا : الأسئلة :

1- عرف مفهوم الاحتيال موضحا الفرق بينه وبين الخطأ ؟

2- اذكر أنواع الأخطاء وأسبابها مع ذكر بعض الأمثلة ؟

3- وضح مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال عند تدقيق البيانات المالية؟

4- اشرح إجراءات تدقيق الاحتيال موضحا العوامل التي تؤثر فى مدى اكتشافه ؟

5- اذكر تصنيف الاحتيال وعوامل الخطر التي تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية؟

6- أذكر الأهداف التي يحددها المدقق لمواجهة الاحتيال؟

7- وضح العوامل التي تؤثر في مدى اكتشاف المدقق للاحتيال؟

8- رأى المدقق في حالة وجود احتيال متعمد؟

ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد :

اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات للجمل التالية :

1- أي من المعاملات التالية تعتبر من المعاملات غير الاعتيادية التي من شأنها زيادة الغش والخطأ:

أ- معاملات حدثت في نهاية السنة المالية ولها تأثير مهم على الأرباح.

ب- معاملات خاصة بالأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

جـ- أجور خدمات وأثمان سلع مدفوعة وبشكل مبالغ فيه مقارنة مع أسعار وأجور السوق.

د- كل ما ذكر أعلاه.

هـ- لا شيء مما ذكر أعلاه.

2- إن الاحتيال هو:

أ- خطأ في البيانات.

ب- خطأ مقصود في البيانات المالية.

جـ- إجراء عن قصد يؤدي إلى سوء إظهار البيانات المالية.

د- جميع ما ورد صحيح.

3- من واجب مدقق الحسابات عند اكتشافه للأخطاء المحاسبية أن يقوم بالإجراءات التالية:

أ- إعداد كتاب التمثيل وإرساله إلى إدارة الشركة.

ب- توجيه المحاسب لإجراء اللازم.

جـ- الكتابة إلى مراقب الشركات والسوق المالي.

د- الكتابة إلى إدارة الشركة حول الأخطاء المكتشفة، وضرورة تزويده بالإجراءات التي قامت بها لتصحيح هذه الأخطاء.

4- عند تدقيق الذمم الدائنة لدى الشركة تبين أن المحاسب أثبت عملية شراء أجل بمبلغ 1500 دينار كما يلي:

1500 حـ / الذمم الدائنة

1500 حـ / مشتريات

- ان قيد التصحيح الواجب تنفيذه في الدفاتر هو:

أ- الذمم الدائنة مديناً والمشتريات دائناً بمبلغ 3000 دينار

ب- الذمم الدائنة مديناً والمشتريات دائناً بمبلغ 1500 دينار

جـ- المشتريات مديناً والذمم الدائنة دائناً بمبلغ 3000 دينار

د- لا شيء مما ذكر

5- الخلط بين المصاريف الرأسمالية والايرادية يصنف ضمن:

أ- الأخطاء الارتكابية   ب- الأخطاء الكتابية

جـ- الأخطاء المتكافئة   د- الأخطاء الفنية

6- عند تدقيق المبيعات تبين أن المحاسب أثبت قيد مبيعات نقدية كالتالي:

من حـ/ الذمم المدينة

الى حـ / المبيعات

- أن هذا الخطأ أثر على:

أ- قائمة الدخل فقط .

ب- قائمة المركز المالي فقط.

جـ- قائمة الدخل وقائمة المركز المالي معاً.

د- لا يؤثر على القوائم المالية نهائياً.

7- ان تكرار ترحيل قيد مرتين يعتبر احد أنواع الأخطاء

أ- الأخطاء الارتكابية   ب- الأخطاء الكتابية

جـ- الأخطاء الفنية   د- الأخطاء المعوضة

ثالثا : حدد ما اذا كانت العبارات التالية صحيحة أو خاطئة مع التعليق للعبارات الخاطئة :

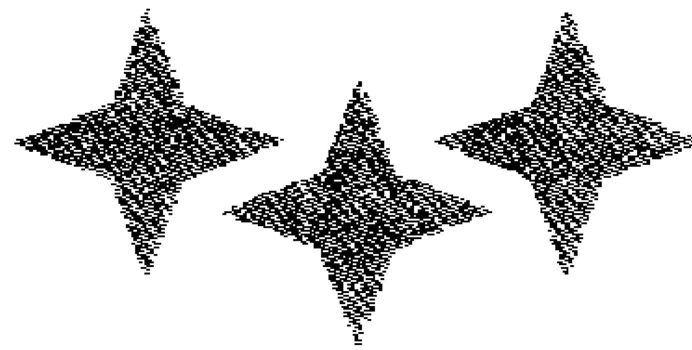
1- ينبغي على المدقق إبلاغ إدارة المنشأة بأي تحريف مادي ناتج عن غش أو اشتباه بوجود غش أو خطأ أو تصرف غير قانوني سواء كان ذلك له تأثيرا جوهريا أو غير جوهري على البيانات المالية.

2- على المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً في القوائم المالية التي تأثرت بالاحتيال والغش مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية التي أدت الى هذا الرأي.

الفصل العاشر 10

الرقابة على جودة أداء التدقيق

Control over the quality of the performance audit



أهداف الفصل التعليمية:

بعـد دراسـة هـذا الفـصل ينبغـي أن يكـون الطالـب قـادرا علـى اسـتيعاب ما يلي:

1- المفهوم وأهداف الرقابة على جودة أعمال التدقيق.
2- عناصر وإجراءات الرقابة على جودة أعمال التدقيق.
3- أثر الرقابة على جودة أداء التدقيق فى تضييق فجوة التوقعات
4- الجهود المبذولة لتضييق فجوة التوقعات:

الفصل العاشر
الرقابة على جودة أداء التدقيق
Control over the quality of the performance audit

نشأت الحاجة إلى الرقابة على جودة أداء التدقيق لأسباب عديدة منها: تغيير المتطلبات المحاسبية نتيجة التطور والتغيير الحادث في مجال الأعمال، والتي تجعل نتيجة الأعمال عرضة للتغيير من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المدقق أن يوضح لعملائه تأثير هذه المتطلبات على شركاتهم، وحماية المستفيدين من الأداء المهني من أي معايير غير معروفة أو ثانوية، بالإضافة إلى الحد من التدخل الحكومي في شؤون المهنة والعمل على الوفاء بمسؤولياتها المختلفة، فضلا عن أن جودة عمليات التدقيق والرقابة عليه مسألة تهم فئات متعددة تشمل الممارسين للمهنة والإدارة وغيرهم من الذين يعتمدون على التقارير والقوائم المالية.

1- **مفهوم الرقابة على جودة التدقيق** : معيار (220)
The Concept of Quality Control audit .

يقصد بعملية الرقابة على جودة شركة التدقيق أنها "التنظيم الإداري لشركة التدقيق وجميع السياسات والإجراءات المتبعة من أجل التحقق بدرجة معقولة من التزام العاملين بهذه الشركة بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم أداؤهم المهني عند تقديم الخدمات المهنية لعملائهم، بالإضافة إلى التزامهم بقواعد وسلوك وآداب المهنة، وبالأنظمة التي تحكم مزاولة المهنة [(1)]".

(1) www.socpa.org

وفي تعريف آخر لرقابة الجودة على التدقيق أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي رقم (220) المعاد صياغته عام 2008 عرّف فيه رقابة الجودة على التدقيق بأنها "عملية مصممة لتوفير تقييم موضوعي قبل صدور تقرير التدقيق للأحكام الهامة التى أجراها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل اليها لوضع تقرير التدقيق"[1] .

وبهذا يتضح أن رقابة الجودة على أعمال التدقيق تمثل مجموعة من الإجراءات تتبع للتأكد من أن عمليات التدقيق تنفذ وفقاً للمعايير والمبادئ الأساسية التي تحكم عملية التدقيق وقواعد السلوك المهني ووفقا للشروط التعاقدية أو القانونية تخص شركة أو مكتب التدقيق لضمان الجودة في تنفيذ وأداء عمليات التدقيق.

هذا وقد أكدت لجنة معايير التدقيق الدولية في الفقرة الثانية من المعيار رقم (220) على الآتي: "يجب تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة على شركة التدقيق وعلى مستوى التدقيق الفردي"، كما نصت الفقرة الرابعة من هذا المعيار على: "على شركة التدقيق تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي صممت للتأكد بأن كفاءة أداء التدقيق قد تمت حسب معايير التدقيق الدولية أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة."[2] .

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين، الجزء الأول، مرجع سابق، معيار التدقيق الدولي رقم 220 ، ص 247.

(2) اتحاد المحاسبين الدولي، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، عمان، 2004 ، ص 197 .

1/1 أهداف الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق :

Control objectives on the quality of the performance audit firm

وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير التي تمثل أهداف الرقابة على جودة شركات ومكاتب التدقيق وهي[1] :

أ- ضمان التزام المحاسبين المهنيين بمتطلبات مبادئ وآداب السلوك المهني، والمتمثلة في مبادئ الاستقلال والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

ب- إلزام شركات ومكاتب التدقيق بتوظيف أفراد تتوافر فيهم المعايير التقنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بمهام التدقيق بالعناية الواجبة.

ت- توزيع مهام وأعمال التدقيق إلى أفراد حاصلون على التدريب الفني والكفاءة المهنية المطلوبة في مجال العمل .

ج- توفير دليل معقول بأن العمل المنجز بشركات ومكاتب التدقيق قد تم وفقا لمعايير الجودة المناسبة ، من خلال التوجيه والإشراف ومتابعة الأعمال على كافة مستويات التدقيق.

2- عناصر وإجراءات الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق:

Elements and procedures for quality control audit firms

استلزمت معايير التدقيق الدولية تعيين فريق لإجراء عمليات التدقيق يطلق عليه "فريق العمل" ، كما استلزمت على شركة التدقيق وضع نظام لمراقبة الجودة يمدها بتأكيد مناسب بأنها والعاملين بها يمتثلون للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن تقارير التدقيق الصادرة عن هذه الشركة ملائمة للظروف.

---

(1) اتحاد المحاسبين الدولي، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008 ، الجزء الثاني، مرجع سابق، معيار التدقيق الدولي رقم 1005 .

ويشرف على رقابة الجودة على عملية التدقيق شخص يطلق عليه "شريك العملية" وهو شخص آخر فى الشركة مسئول عن عملية التدقيق وأدائها وعن تقرير المدقق الذي يصدر نيابة عن الشركة، والذي حينما يطلب ذلك له الصلاحية المناسبة من هيئة مهنية أو قانونية أو تنظيمية". ولذلك فان شريك العملية هو أي شخص لديه الصلاحية بإلزام شركة أو مكتب التدقيق بأداء مهام الخدمات المهنية والقيام بالإشراف على تطبيق عناصر الرقابة على جودة التدقيق ، هذا وتتم الرقابة على الجودة من خلال مجموعة من عناصر الرقابة على جودة شركات ومكاتب التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي رقم 220 المعاد صياغته عام 2008 ، تتضمن تسعة عناصر هي [1] :

العنصر الأول : متطلبات أخلاقيات المهنة:

يجب على شريك العملية [2] تقييم مدى امتثال وتوافر فريق التدقيق لمتطلبات أخلاقيات المهنة، التي تتضمن: النزاهة، الموضوعية الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، السرية ، السلوك المهني.

ومن أهم الإجراءات التي تضمن الإلتزام بهذه المتطلبات من خلال:

- التأكيد على الاستقلال الذهني لفريق التدقيق في برامج التدريب وفي الأشراف ومتابعة عمليات التدقيق.
- مراقبة الإلتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

---

(1) الاتحاد الدولي للمحاسبين، الجزء الأول ، مرجع سابق، معيار التدقيق الدولي رقم 220 ، ص ص 248 – 256.

(2) شريك العملية : هو شخص آخر فى الشركة مسئول عن عملية التدقيق وأدائها وعن تقرير المدقق الذى يصدر نيابة عن الشركة، والذى حينما يطلب ذلك له الصلاحية المناسبة من هيئة مهنية أو قانونية أو تنظيمية.

- التحقق من عدم وجود أو حدوث علاقات أو معاملات محظورة بموجب سياسة شركة التدقيق، والمتابعة الدورية لعلاقة شركة التدقيق مع العملاء للتأكد فيما إذا كان هناك أي مجالات تضعف استقلالية هذه الشركة.

العنصر الثاني: الاستقلالية :

يجب على شريك العملية تكوين استنتاج بشأن امتثال فريق التدقيق لمتطلبات الاستقلالية التي تنطبق على عملية التدقيق، وعند إجراء ذلك يتم الآتي:

أ- الحصول على معلومات مناسبة لتحديد وتقييم العلاقات التي تخلق تهديدات لاستقلالية المدقق .

ب- استبعاد التهديدات التي تواجه المدقق أو تخفيضها الى مستوى مقبول .

ت- توثيق الاستنتاجات المرتبطة باستقلالية المدقق وأية مناقشات مع المنشأة تدعم هذه الاستنتاجات .

العنصر الثالث: قبول واستمرار عميل التدقيق:

يجب أن يكون شريك العملية مقتنعا بأن الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بقبول عميل جديد أو الاستمرار مع العميل القديم قد تم إتباعها . ولذلك يجب على شريك العملية التحقق من تنفيذ شركة التدقيق لمجموعة من الإجراءات على العميل الجديد قبل قبول المهمة، وكذلك متابعة العلاقات مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، والتحقق من استقلالية هذه الشركة وقدرتها على خدمة العميل بشكل ملائم.

العنصر الرابع : تعيين فريق العملية (فريق التدقيق):

يجب أن يكون شريك العملية مقتنعا بأن فريق التدقيق بالمنشأة محل التدقيق يتمتع بالقدرات والكفاءات والوقت المناسب لأداء عملية التدقيق حسب المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية ، ومن هذه القدرات :

- الفهم والخبرة العملية فى عمليات التدقيق ، من خلال التدريب والمشاركة المناسبة.
- فهم المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية .
- القدرة على تطبيق الحكم المهني.
- فهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

حتى يتحقق شريك العملية من فهم الفريق المعين للتدقيق يجب عليه التأكد من أن شركة التدقيق تحتفظ ببرنامج مصمم لتعيين أفراد مؤهلين من خلال تخطيط عدد الأفراد الذين تحتاجهم، ويوضح فيه أهداف التوظيف، ومؤهلات العاملين المطلوبة، ووصف الوظائف بهذه الشركة، وتوزيع المهام على الأفراد مع تكليف شخص مسؤول عن توزيع الأفراد على مهام التدقيق، ومراعاة تعيين الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة في الأعمال التي تتطلب ذلك.

العنصر الخامس : أداء العمليات :

يجب على شريك العملية تحمل مسئولية التوجيه والأداء والإشراف على تنفيذ عملية التدقيق امتثالا للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية ، وقبل صدور تقرير المدقق يجب على شريك العملية من خلال مراجعه مستندات التدقيق والمناقشة مع فريق العملية أن يكون مقتنعا بأنه تم الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة .

العنصر السادس: الاستشارات :

يجب على شريك العملية أن بكون مسئولا عن فريق التدقيق، وأن يقوم بإجراء الاستشارات المناسبة بشأن الأمور الصعبة ومقتنعا بأن فريق التدقيق قام بإجراء هذه الاستشارات وتنفيذها وتوثيقها.

ومن الإجراءات التي يمكن تطبيقها بشأن الاستشارات والتشاور: تحديد المجالات المتخصصة التي تحتاج إلى التشاور، وتشجيع الأفراد للتشاور، كذلك تحديد أشخاص كاختصاصيين للعمل كمصادر رسمية وتحديد صلاحياتهم في الحالات الاستشارية، وتحديد درجة التوثيق المطلوب توفيره لنتائج الاستشارات في الحالات المطلوب التشاور حولها مثل: تحديد الجهة التي عليها الاحتفاظ بالوثائق، الاحتفاظ بالنتائج لغرض اعتمادها كمرجع [1].

العنصر السابع: الخلافات في الرأي:

إذا كان هناك خلاف في الرأي مع الأشخاص الذين تم استشاراتهم ، يجب على فريق التدقيق إتباع سياسات وإجراءات شركة التدقيق للتعامل مع هذه الخلافات وحلها، وبما يتفق مع شريك العملية ومراجع رقابة الجودة لعملية التدقيق.

يجب على شريك العملية ، إذا كان الأمر ضروري إبلاغ أعضاء فريق التدقيق بأنهم يمكنهم إبلاغ الأمور التي تتضمن خلافات في الرأي إليه أو إلى الآخرين داخل الشركة حسبما هو مناسب بدون خوف من الانتقام.

العنصر الثامن: مراجعة رقابة الجودة للعمليات :

يجب على شريك العملية القيام بما يلى :

- التأكد من تعيين مراجع رقابة لعملية التدقيق.
- مناقشة الأمور الهامة الناشئة أثناء عملية التدقيق.
- عدم إصدار تقرير التدقيق حتى انجاز رقابة الجودة لعملية التدقيق.

---

(1) إياد حسن حسين أبوهين، "العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين" (دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، 2005 ، ص ص 74-79 .

ويجب أن تشمل مراجعة رقابة الجودة لعملية التدقيق تقييم موضوعي للأحكام الهامة التي اتخذها فريق التدقيق، بالإضافة إلى تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند إعداد التقرير .

العنصر التاسع : المتابعة :

يتطلب معيار رقابة الجودة أن تضع شركة التدقيق سياسات وإجراءات مصممة لتزويد بتأكيد معقول بأن هذه السياسات والإجراءات الخاصة بنظام رقابة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفاعلية .

ومن الإجراءات التي يمكن إتباعها لتحقيق رقابة الجودة :

- تخطيط عمليات التدقيق، وتوفير إجراءات للاحتفاظ بمعايير الجودة لشركة التدقيق بالنسبة للأعمال المؤداة .
- توفير التدريب العملي لفريق التدقيق خلال تنفيذ عمليات التدقيق.
- يجب على شريك العملية أن يراقب باستمرار مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة.
- تحديد إجراءات المراقبة الضرورية لتوفير قناعة بأن إجراءات رقابة الجودة في شركة التدقيق تعمل بفعالية، وإتخاذ الإجراءات لتوصيل نتائج المراقبة إلى المستويات الإدارية بغرض المتابعة الشاملة لنظام رقابة الجودة.

3- أثر الرقابة على جودة التدقيق فى تضييق فجوة التوقعات:

The impact of audit quality control to narrow the expectations gap

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة لانتقادات عديدة في الآونة الأخيرة بسبب تدني مستوي جودة المعلومات في التقارير المالية وظهور ما يسمى بفجوة التوقعات في التدقيق، الأمر الذي أدى الى قيام المنظمات المهنية في هذا المجال ببذل الجهود وإصدار المعايير على

المستويين الدولي والمحلى بهدف الرقابة على جودة أداء التدقيق والنهوض بالمهنة فى مواجهة هذه الفجوة.

3/ 1- مفهوم فجوة التوقعات وأسبابها:

اعترف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بوجود تدني فى مستوي جودة أداء التدقيق في بداية السبعينات من القرن العشرين أدى الى ظهور فجوة التوقعات في التدقيق التي تحدث نتيجة عدم التطابق بين توقعات مستخدمي تقارير التدقيق مع ما يجب أن يكون عليه تقرير التدقيق.

3/ 1/ 1- مفهوم فجوة التوقعات فى التدقيق:

عرّف *Liggio* فجوة التوقعات فى التدقيق عام 1974 بأنها "الفرق بين مستوى أداء المدقق المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة وكما يتصوره مستخدمو البيانات المالية من جهة أخرى (1)".

كما عرّفت هذه الفجوة بأنها "الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون (الأداء الفعلي) وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع (الأداء المتوقع للمراجعين) (2)".

ومن خلال دراسة التعاريف السابقة لفجوة التوقعات يتضح أن المسئولية عن هذه الفجوة لا يمكن إرجاعها إلى مدققى الحسابات وحدهم، ولكن هناك عوامل أخرى ترتبط بالبيئة المحيطة بعملية التدقيق كما في حالة قصور معايير التدقيق،

---

(1) د. على عبد القادر الذنيبات ، مرجع سابق ، ص 17 .

(2) د.محمد سامي راضى ، "فجوة التوقعات في المراجعة : التشخيص والحلول"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مارس 1999 ، ص 717 .

بالإضافة إلى احتمال التوقعات غير المعقولة لمستخدمي القوائم المالية، ولذلك فإن المسئولية عن تلك الفجوة هي مسئولية مشتركة بين مدققي الحسابات والبيئة المحيطة بعملية التدقيق .

وعلى ذلك يمكن تعريف فجوة التوقعات بأنها" الفرق بين التوقعات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية المنتظرة من التقارير المدققة وبين الأداء الفعلي لمدققي الحسابات عن هذه التقارير في ضوء تطبيقهم للمعايير والسلوكيات المهنية المختلفة".

ويمكن تقسيم فجوة التوقعات إلى المكونات التالية [1]:

1- فجوة المعقولية :

تحدث هذه الفجوة نتيجة الاختلاف بين ما يتوقع المجتمع [2] إنجازه من مدقق الحسابات، وبين ما يستطيع هذا المدقق إنجازه بصورة معقولة ، والتي تحدث بسبب مغالاة مستخدمي التقارير المالية في توقعاتهم دون أي مراعاة للمحددات الكثيرة التي تحكم عمل المدقق.

2- فجوة الأداء :

تنشأ هذه الفجوة نتيجة الاختلاف في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع لما يجب أن يقوم به المدقق وبين الأداء الفعلي له.

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- د.محمد سامي راضى ، "فجوة التوقعات في المراجعة : التشخيص والحلول"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مارس 1999 ، ص 717 .
- دينا إبراهيم العيسوي ،"**فجوة التوقعات في بيئة المراجعة : دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر**" ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية التجارة طنطا ، 2005.

(2) **يقصد بالمجتمع الفئة المستفيدة من خدمات التدقيق**

ويتم تقسيم فجوة الأداء إلى مكونين هما :

- فجوة نقص الأداء : ناتجة عن تراجع أداء المدققين عن المستوي المطلوب، ويحدث ذلك نتيجة نقص الكفاءة المهنية لدي المدققين وعدم تقيدهم بالأداء المهني المطلوب منهم وفقا لمعايير التدقيق المقبولة قبولا عامًا.
- فجوة نقص المعايير: وهي الفجوة بين المعايير الموجودة حاليًا وبين تلك المعايير التي يحتاجها سوق العمل .

3/ 1/ 2- أسباب فجوة التوقعات:

من خلال دراسة مفاهيم ومكونات فجوة التوقعات يمكن تحديد الأسباب التى أدت الى حدوث هذه الفجوة فيما يلي [1] :

أولا : الشك في استقلال وحياد مدقق الحسابات :

يجب أن يقتنع المجتمع المالي باستقلال المدقق فالوجود الحقيقي لمهنة التدقيق يعتمد على هذا الاقتناع، فإذا شك المجتمع المالي في استقلال المدققين فإن آرائهم لا تكون لها قيمة، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدماتهم، ولا يكون هناك أى توقعات لمستخدمي التقارير المالية .

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- د. يوسف محمود جربوع، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني ، يونيه 2004 ص ص 376 – 389 .

ثانيا: قلة المعرفة العلمية لدى المجتمع ومستخدمي القوائم المالية بمهنة التدقيق:

حملت بعض الدراسات وجود فجوة التوقعات إلى جهل وارتباك مستخدمي القوائم المالية وسوء الفهم لمهنة التدقيق، حيث حلل بورتر أن 34% من أسباب وجود هذه الفجوة يعود الى التوقعات غير المعقولة من المجتمع المالي [1].

ثالثا : نقص الكفاءة المهنية للمدقق:

يؤدى نقص الكفاءة المهنية للمدقق والمتمثلة فى المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة، والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه المراجع من التعليم والتدريب [2]، الى حدوث تفاوت فى أداء المدققين مما يؤثر على التقارير المالية المدققة.

رابعا: ضعف نظام الرقابة الذاتية لمهنة التدقيق:

يؤثر ضعف نظام الرقابة الذاتية لمهنة التدقيق على جودة أداء المدقق وبالتالي على التقارير المالية التي تم تدقيقها، حيث يقاس نجاح وفاعلية نظام الرقابة لمهنة التدقيق بمدى فهم المجتمع لهذا النظام وإدراكه لكيفية تطبيقه، وليس فقط بكيفية فهم المدققين لهذا النظام وإدراكهم بكيفية تطبيقه [3].

---

(1) P Sikka A Puxty H Willmott and C Cooper ' The Impossibility of Eliminating the Expectations Gap : Some Theory and Evidence" December 2003.

(2) Jarvis, p. "1983" professional education "London" Groom helm , "1983".

(3) Anderson, R.H., "1981" auditing SRA systems: new uses for old standards, CA magazine, may 1981.

خامسا: انخفاض جودة الأداء في التدقيق،

مما يؤدى الى فقد ثقة المستخدمين للتقارير المالية ،ويرجع انخفاض هـذه الجـودة الى مجموعة من العوامل منها [1]:

- التنافس فيما بين المدققين للحصول على عمليات تـدقيق جديـدة ، أو لعـدم فقـد العمليات الحالية.
- قبول أتعاب قليلة عن عمليات التـدقيق لا تتناسـب مـع المجهـود لأدائهـا وذلـك كنتيجة للمنافسة
- تأدية خدمات أخرى لعملاء التدقيق بأتعاب قليلة للحـصول علـى رضـا هـؤلاء العملاء وضمان تجديد تعيينهم سنوياً .
- عدم التحفظ بشأن الاستمرارية عندما يكون ذلك ضرورياً لعدم فقد العميل.
- زيادة عمليات الاندماج بين مكاتـب التـدقيق الكـبرى للحـصول علـى عمليـات تدقيق كبيرة مما يضع ضغوطاً كثيرة على مهنة التدقيق.

سادسا : قصور التقارير المحاسبية:

إن عدم الإفصاح في التقارير المالية عـن جميـع النـواحي الـتي يتوقعهـا مـستخدمي القوائم المالية يساعد على زيادة فجوة التوقعات في التدقيق، خاصة فى ظل الجدل الدائر حول أهداف التقارير المحاسبية والجهات التي يجب أن تعد إليها هذه التقـارير، فهـل تعـد إلى المستثمرين طبقاً لفكرة أن المنشأة مسئولة أصلاً أمام هؤلاء المستثمرين، أم يتم تطـوير التقارير بحيث تخدم المستثمرين والعاملين والمـوردين والعمـلاء طبقـاً لفلـسفة أن المنـشأة عبارة عن مجموعات من الإفراد يعملون معاً جميعـاً لتحقيـق أهـداف بـشكل أفـضل، أم

---

(1) نور، أحمد محمد، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

يتم تطوير التقارير المحاسبية لتخدم المجتمع ككل باعتبار أن المنشأة مجرد جزء من المجتمع ويجب أن تفصح التقارير المحاسبية عن مدى مساهمات المنشأة في المجتمع [1] .

3/ 2- الجهود المبذولة لتضييق فجوة التوقعات:

Efforts to narrow the expectations gap

اهتمت الجهات والمنظمات المهنية على المستوى الدولي والمحلى بدراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث فجوة التوقعات، وقامت بإصدار المعايير والإرشادات المهنية للرقابة على جودة التدقيق وزيادة الكفاءة المهنية للمدققين ، كما بُذلت الكثير من البحوث فى هذا المجال في محاولة لتضييق هذه الفجوة ، وفيما يلي إيضاح لأهم هذه الجهود:

أولاً: وضع نظام لمراقبة الجودة في شركات ومكاتب التدقيق :

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي رقم 220 (رقابة الجودة) بهدف وضع نظام لمراقبة الجودة في شركات ومكاتب التدقيق من خلال :

- تحديد عناصر وإجراءات الرقابة على جودة شركات التدقيق.
- تعيين شريك لكل عملية تدقيق: يطلق عليه "شريك العملية [2] " يقوم بإلزام شركة التدقيق بأداء مهام الخدمات المهنية والإشراف على تطبيق عناصر الرقابة على جودة التدقيق بهذه الشركات، حيث يمد بتأكيد مناسب بأن شركة التدقيق

---

(1) د. يوسف جربوع، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني ، يونيو 2004.

(2) **شريك العملية "وهو أي شخص لديه الصلاحية بإلزام شركة أو مكتب التدقيق بأداء مهام الخدمات المهنية والقيام بالإشراف على تطبيق عناصر الرقابة على جودة التدقيق، وبحيث يكون له الصلاحية المناسبة من هيئة مهنية أو قانونية أو تنظيمية" .**

والعاملين بها يمتثلون للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن تقارير التدقيق الصادرة عن هذه الشركة ملائمة للظروف.

- إصدار معيار التدقيق الدولي رقم (1) ضبط الجودة : ويعد هذا المعيار تطويرا لمعيار التدقيق الدولي السابق 220 ، ويهدف معيار ضبط الجودة الى رقابة الجودة على الشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ، ووضع نظام لضبط جودة هذه الشركات والتزويد بتأكيد معقول بأن :
  - الشركة وموظفيها ملتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة؛ و
  - التقارير الصادرة عن الشركة أو عن شركاء العملية مناسبة.

ثانيا : إجراء الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق من خلال إتباع ما يعرف بمراجعة النظير:

أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين على ضرورة إجراء الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق من خلال إتباع ما يعرف بمراجعة النظير التى تعمل على مراجعة وتقييم سياسات وإجراءات شركة التدقيق من قبل شركة زميلة أخرى على درجة مماثلة من السمعة والحجم، أو من قبل لجنة مراجعة النظير المعتمدة من هذا المعهد، أو المعتمدة من هيئة الولاية الخاصة بشركات مراجعة الحسابات، وذلك للتأكد من مدى اتفاق هذه السياسات والإجراءات مع معايير جودة أداء التدقيق المطلوبة من قبل المهنة [1] .

---

(1) http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php/29089

ثالثا: العمل على زيادة كفاءة جودة أداء التدقيق:

ويتم ذلك من خلال:

أ- دعم استقلال وحياد مدقق الحسابات وزيادة الثقة في التقارير التي يصدرها، وهذا يمكن بإتباع بعض الأمور مثل:

- في حالة عزل المدقق، يفضل أن يقدم المدقق تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها ويشرح فيه أسباب عزله حتى يكون ذلك دليل على إخلاء مسؤوليته، وكذلك ضرورة أن يحصل المدقق الجديد قبل قبول التعيين، على شهادة من المنظمة المهنية بإخلاء مسئولية المدقق السابق [1] .
- إتباع أسلوب معين يساعد على تدعيم استقلال المدققين ، كما هو متبع في بعض الدول مثل بريطانيا وايرلندا، حيث قامت بإصدار قانون يمنع شركة التدقيق من تقاضي أكثر من 15% من مجموع إيراداتها من عميل واحد [2] .

ب- تدعيم دور المنظمات المهنية في إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق ، ويتم ذلك من خلال:

- وضع معايير مهنية كافية لممارسة المهنة، وتطوير برامج لمراقبة الجودة على الأداء المهني بشركات التدقيق، وفرض الرقابة الذاتية على أداء المدققين، وزيادة مساءلتهم مهنيا ، مما يؤدى الى زيادة الرقابة على جودة هذا الأداء .

---

(1) Mautz K,A, and Matusiak. L.W, "1988", concurring partener Review Revisited, Journal of accountancy, March 1988,

(2) Ibid

- إعلام مجتمع المستخدمين للتقارير المالية المدققة بما يحدث من تطوير لجودة المهنة وما يتم من مساءلات مهنية للمدققين، مما يساهم في زيادة الثقة في هذه التقارير، ويؤدى الى رضاء هؤلاء المستخدمين.

ت- دراسة توقعات المجتمع المالي لتلبية احتياجاتهم من خلال تحديد من هم المستفيدين من التقارير المالية المدققة، ومن لهم الحق في تحديد هذه الاحتياجات ودراستها، واقتراح الوسائل اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات.

أسئلة الفصل

1- ناقش عناصر وإجراءات الرقابة على جودة التدقيق ؟

2- وضح مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها والأسباب التي أدت إلى حدوثها؟

3- وضح الجهود المبذولة لتضييق فجوة التوقعات في التدقيق ؟

4- وضح كيف أن معيار التدقيق الدولي 220 يساهم في رفع جودة أداء التدقيق ؟

5- إصدار المعيار الدولي{ رقم (1) ضبط الجودة} نظاما لضبط جودة شركات التدقيق، وضح ذلك؟

قائمة ملاحق الكتاب

قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003

مواد القانون

المادة 1-

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير: وزير الصناعة والتجارة.

الهيئة العليا للمهنة المشكلة بمقتضى أحكام هذا القانون.

الجمعية: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون.

الهيئة العامة: الهيئة العامة للجمعية.

المجلس: مجلس إدارة الجمعية.

الرئيس: رئيس المجلس.

المحاسبة: تطبيق قواعد ومبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة وما يرتبط بها من أعمال وفقا لأحكام هذا القانون.

التدقيق: فحص الحسابات والبيانات المالية لإبداء الرأي فيها.

المهنة: مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق.

المحاسب القانوني: الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة المهنة وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

إجازة المزاولة: إجازة مزاولة المهنة التي تمنح للمحاسب القانوني وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة 3-

يهدف هذا القانون الى ما يلي :-

أ- تنظيم مزاولة المهنة والارتقاء بها.

ب- ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني.

ج- الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين.

د- تأكيد الالتزام بقواعد سلوك المهنة وآدابها.

هـ- تعزيز دور المحاسب القانوني وحيدته واستقلاليته.

الهيئة العليا : المادة 4-

أ- تشكل هيئة عليا للمهنة برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

1- وزير المالية نائبا للرئيس

2- محافظ البنك المركزي الأردني.

3- رئيس ديوان المحاسبة.

4- رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

5- مدير عام هيئة التأمين.

6- مراقب عام الشركات.

7- الرئيس.

8- شخص من ذوي الخبرة والاختصاص في المحاسبة من القطاع الخاص يعينه مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

9- عضو هيئة تدريس من أي جامعة تخصص محاسبة يعينه مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية رئيس الجامعة

10- ثلاثة محاسبين قانونيين يسميهم المجلس.

ب- تكون مدة العضوية للأعضاء المنصوص عليهم في البنود (8) و (9) و (10) من الفقرة (أ) من هذه المادة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ويجوز تغيير أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته وذلك بذات الطريقة التي عين بها.

المادة 5-

تتولى الهيئة العليا المهام والصلاحيات التالية:-

أ- اعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات الواجبة التطبيق بناء على تنسيب المجلس.

ب- تشكيل لجنة ترخيص المهنة ووضع التعليمات اللازمة لتنظيم عملها وتحديد صلاحياتها وكيفية اجراء الامتحانات وسائر الامور المتعلقة بها.

ج- المصادقة على منح اجازة المزاولة بناء على تنسيب لجنة الترخيص وإلغاء هذه الإجازة بناء على تنسيب المجلس.

د- النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات المجلس.

هـ- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدة الهيئة العليا على القيام بمهامها وتحديد صلاحياتها.

و- إصدار التعليمات المتعلقة بتنظيم عملها والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

ز- إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالمهنة بالتعاون والتنسيق مع المجلس.

ح- اعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين او ما يماثلها.

المادة 6-

أ- تجتمع الهيئة العليا بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل ثلاثة اشهر، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لايقل عن ثلثي أعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قراراتها بأكثرية أصوات أعضائها على الاقل.

ب- يختار الوزير أمين سر للهيئة العليا يتولى تنظيم اجتماعاتها وتدوين محاضرها وحفظ قيودها وسجلاتها ومتابعة تنفيذ قراراتها.

الجمعية : المادة 7-

أ- تنشأ جمعية تسمى (جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية أي محام توكله لهذه الغاية.

ب- يمثل الرئيس الجمعية أمام الجهات الرسمية وأي جهة أخرى.

ج- يكون مركز الجمعية الرئيسي في عمان ولها إنشاء فروع او فتح مكاتب في المملكة.

المادة 8-

تهدف الجمعية الى ما يلي :-

أ- رعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها.

ب- تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة.

ج- المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة.
د- التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية.

المادة 9-

تتولى الجمعية، في سبيل تحقيق أهدافها ، المهام والصلاحيات التالية :-
أ- نشر المعلومات المتعلقة بالمهنة بين المحاسبين القانونيين وإصدار الكتب والمجلات والنشرات الدورية المهنية والعلمية وتبادلها وعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية.
ب- التعاون في مجال المهنة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية.
ج- توثيق العلاقات المهنية والاجتماعية بين مزاولي المهنة محليا وعربيا ودوليا.
د- الانضمام الى عضوية الهيئات العربية والدولية ذات العلاقة بالمهنة اذا رأت ذلك مناسباً.
هـ- اقتراح تطوير التشريعات ذات العلاقة بالمهنة.
و- تدريب المحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.

الهيئة العامة للجمعية : المادة 10-

تتألف الهيئة العامة للجمعية من جميع المحاسبين القانونيين المزاولين المسددين للالتزامات المالية السنوية المترتبة عليهم قبل ثلاثين يوما على الأقل من التاريخ المقرر لانعقادها.

المادة 11-

يتم تبليغ الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة بإرسالها بالبريد المسجل قبل واحد وعشرين يوما على الأقل من موعد الاجتماع وبالنشر في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة قبل سبعة ايام من موعد الاجتماع ويجوز تبليغ الدعوة بالوسائل الحديثة بما في ذلك (الفاكس) والبريد الالكتروني على ان تتضمن الدعوة جدول الأعمال.

المادة 12-

أ- تعقد الهيئة العامة اجتماعا عاديا خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للجمعية في المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس.

ب- يرأس الرئيس او نائبه عند غيابه اجتماعات الهيئة العامة ، وفي حال غيابهما معا تنتخب الهيئة العامة رئيساً للاجتماع.

ج- على الرغم مما ورد في المادة (10) من هذا القانون ، يجوز للمحاسبين المتدربين حضور اجتماعات الهيئة العامة دون ان يكون لهم حق التصويت.

المادة 13-

تتولى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المهام والصلاحيات التالية:-

أ- مناقشة التقرير السنوي للمجلس وإقراره.

ب- التصديق على البيانات الختامية للجمعية المقدمة من المجلس.

ج- مناقشة الموازنة التقديرية للجمعية وإقرارها.

د- اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الجمعية على ان لا يكون من أعضاء المجلس او أي من اللجان المشكلة بمقتضى أحكام هذا القانون او الأنظمة الصادرة بمقتضاه او شريكاً في شركة مع أي من أعضاء المجلس.

هـ- انتخاب رئيس المجلس وأعضائه.

و- الموافقة على مشروعات التشريعات المتعلقة بعمل الجمعية والمقترحة من المجلس.

ز- أي أمور أخرى تتعلق بالمهنة يتم اقتراحها في اجتماع الهيئة العامة وتوافق على ادراجها في جدول الأعمال.

المادة 14-

أ- يكون النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة العادي بحضور ما يزيد على نصف

المحاسبين القانونيين المزاولين المسددين للالتزامات المالية السنوية المترتبة عليهم ، واذا لم يكتمل النصاب خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد للاجتماع يؤجل لمدة لا تزيد على سبعة أيام من التاريخ المقرر للاجتماع الاول ويكتفى بنشر الدعوة في صحيفتين يوميتين محليتين ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الحضور.

ب- يكون التصويت في الهيئة العامة علنياً باستثناء الانتخابات الدورية لأعضاء المجلس فتكون سرية، الا انه يجوز ان تتخذ القرارات بطريقة الاقتراع السري اذا قرر اكثر من ربع المحاسبين القانونيين الحاضرين ذلك.

ج- تتخذ قرارات الهيئة العامة في اجتماعها العادي بأكثرية أصوات المحاسبين القانونيين الحاضرين.

المادة 15-

أ- يتم دعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي يقتصر البحث فيه على الأمور المحددة في جدول الأعمال بما في ذلك تعديل أي من الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون او اقالة الرئيس او نائبه او أي من أعضاء المجلس في أي من الحالتين التاليتين:

1- بناء على قرار من المجلس.

2- بناء على طلب يقدمه للمجلس ما لا يقل عن(20%) من المحاسبين القانونيين المزاولين المسددين للالتزامات المالية المترتبة عليهم قبل ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الطلب متضمنا جدول اعمال الاجتماع.

ب- يكون النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة غير العادي بحضور ما يزيد على نصف المحاسبين القانونيين المزاولين المسددين للالتزامات المالية المترتبة عليهم، واذا لم يكتمل النصاب خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد للاجتماع يعتبر الاجتماع ملغى.

ج- تطبق احكام الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (12) واحكام الفقرة (ب) من المادة (14) من هذا القانون على اجتماع الهيئة العامة غير العادي.

د- تتخذ القرارات في اجتماع الهيئة العامة غير العادي بأكثرية لا تقل عن ثلثي أصوات المحاسبين القانونيين الحاضرين.

مجلس ادارة الجمعية

المادة 16-

أ- يتألف مجلس ادارة الجمعية من رئيس وثمانية اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات وفقا لاحكام النظام الداخلي للجمعية.

ب- ينتخب المجلس من بين أعضائه في اول اجتماع يعقده نائباً للرئيس واميناً للسر واميناً للصندوق.

ج- يجوز إعادة انتخاب الرئيس او نائبه او عضو المجلس لدورة ثانية ولا يحق لاي منهم ترشيح نفسه للمركز ذاته الا بعد انقضاء دورة واحدة على الاقل على انتهاء مدة دورته الأخيرة.

المادة 17-

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ- ادارة شؤون الجمعية الإدارية والمالية.

ب- ترسيخ قواعد السلوك المهني.

ج- التنسيب للهيئة العليا باعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.

د- التعاون مع الهيئة العليا في إعداد مشروعات التشريعات، واقتراح مشروعات الانظمة المتعلقة بالمهنة.

هـ- التنسيب للهيئة العليا بإلغاء إجازة المزاولة.

و- دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ قراراتها.

ز- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدته على قيامه بمهامه بما في ذلك لجنة التفتيش على مكاتب المحاسبين القانونيين المزاولين.

ح- شؤون التقاعد والتعاون والتأمين الصحي والإسكان وتحصيل عوائدها وذلك بموجب تعليمات يضعها المجلس وتوافق عليها الهيئة العامة وتصادق عليها الهيئة العليا على ان تتضمن هذه التعليمات حق المجلس في تفويض هذه الصلاحية الى لجنة إدارة أي صندوق او التعاقد مع أي جهة اخرى لهذه الغاية.

ط- النظر في النزاعات بين المحاسبين القانونيين المتعلقة بمزاولة المهنة وبين المحاسبين القانونيين وعملائهم، واقرار التسويات المناسبة بشأن هذه النزاعات.

ي- وضع أسس تعيين موظفي الجمعية وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وانهاء خدماتهم.

ك- أي أمور أخرى ذات علاقة بعمل الجمعية.

المادة 18-

يجتمع المجلس مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه او نائبه عند غيابه او بناء على طلب خطي يتقدم به خمسة من أعضاء المجلس، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ما لا يقل عن أغلبية أعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ويتخذ قراراته باغلبية أصوات أعضائه الحاضرين على الاقل وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، ولا يجوز الامتناع عن التصويت.

المادة 19-

اذا انتهت مدة المجلس وتعذر على الهيئة العامة، لأي سبب من الأسباب عقد الاجتماع لانتخاب مجلس جديد، يستمر المجلس في عمله ، وعلى الوزير في هذه الحالة

دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس قابلة للتمديد ثلاثة اشهر اخرى.

المادة 20-

أ- تحتفظ الجمعية بالسجلات الخاصة بالمحاسبين القانونيين بما في ذلك ما يلي:-

1- السجل العام.

2- سجل المزاولين.

3- سجل غير المزاولين.

4- سجل المتدربين.

ب- يحدد النظام الداخلي للجمعية المعلومات والوثائق التي يجب ان تدون او تحفظ في كل سجل.

مزاولة المهنة : المادة 21-

يحظر على أي شخص غير حاصل على اجازة المزاولة وغير مسجل في سجل المزاولين ما يلي:-

أ- مزاولة اعمال التدقيق.

ب-العمل في أي وظيفة رئيسية تتعلق بأعمال المحاسبة لدى أي من الجهات المنصوص عليها في الفقرة(ب) من المادة (30) من هذا القانون بعد مرور المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (31) من هذا القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

المادة 22-

يشترط فيمن يتقدم بطلب للحصول على إجازة المزاولة توافر الشروط التالية:-

أ- ان يكون اردني الجنسية.

ب- ان يكون متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة.

ج- غير محكوم عليه بجناية او بجنحة مخلة بالأخلاق او الأمانة.

د- ان يكون حاصلا على أي من المؤهلات التالية:-

1- شهادة جامعية تخصص محاسبة.

2- شهادة كلية مجتمع (الدبلوم) تخصص محاسبة.

3- شهادة جامعية في أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة على ان تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة ، ويتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية.

4- شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين او ما يماثلها والمعترف بها من الهيئة العليا بموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية اذا كان حاصلا على شهادة جامعية.

هـ- ان يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون ونظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الصادر بمقتضاه.

و- ان يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بما في ذلك الامتحان بالتشريعات الاردنية ذات العلاقة بالمهنة.

المادة 23-

أ- يقدم طلب إجازة المزاولة الى لجنة الترخيص على الانموذج المعتمد من الهيئة العليا لهذه الغاية مرفقا به الشهادات والوثائق المطلوبة وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

ب- على لجنة الترخيص رفع تنسيبها بشأن الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة والمستكمل الشروط الى الهيئة العليا خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ تقديمه، وعلى الهيئة العليا ان تصدر قرارها بشأنه في اول اجتماع تعقده.

ج- اذا وافقت الهيئة العليا على الطلب فعلى مقدمه استكمال إجراءات تسجيله محاسبا قانونيا في الجمعية خلال ستين يوما من تاريخ تبلغه قرار الموافقة والا تعتبر الموافقة ملغاة حكما.

د- اذا رفضت الهيئة العليا الطلب يجوز لمقدمه الطعن بقرارها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه هذا القرار.

هـ-لا يحول رفض الطلب دون تقديم طلب جديد اذا زالت الأسباب التي أدت الى رفضه.

المادة 24-

أ- يقسم مقدم الطلب بعد الموافقة على طلبه، وقبل منحه اجازة المزاولة، امام رئيس الهيئة العليا او من ينتدبه من أعضائها بحضور الرئيس اليمين التالية:-

(اقسم بالله العظيم ان اقوم بواجبات مهنتي بشرف وامانة دون تحيز وان اتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وان أحافظ على إسرار المهنة وآدابها وقواعدها).

ب- يتم نشر القرار الصادر عن الهيئة العليا بمنح الاجازة في الجريدة الرسمية على نفقة الجمعية وتحفظ نسخة من هذه الإجازة في الملف الخاص بمقدم الطلب.

المادة 25-

مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ، يجوز لاي شخص غير أردني التسجيل في سجل المحاسبين القانونيين لمزاولة المهنة في المملكة شريطة ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه شريطة التقيد بتشريعات العمل والاقامة النافذة المفعول.

المادة 26-

أ- تصدر الهيئة العليا التعليمات اللازمة لتحديد شروط تصنيف المحاسبين القانونيين وفقا لمجال مزاولتهم للمهنة على ان تتضمن هذه التعليمات من يتوجب عليه منهم التأمين ضد المسؤولية المدنية عن أي عطل وضرر يلحق بالغير نتيجة لمزاولته للمهنة.

ب- تحدد شروط وأحكام التأمين المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى قانون تنظيم أعمال التأمين المعمول به.

المادة 27-

أ- تحدد قواعد سلوك المهنة وآدابها بمقتضى تعليمات تصدرها الهيئة العليا بناء على تنسيب المجلس.

ب- على المحاسب القانوني الالتزام بقواعد سلوك المهنة وآدابها ويترتب عليه عند القيام بواجبات عمله ان يحافظ على اسرار المهنة تحت طائلة المسؤولية القانونية.

التدريب : المادة 28-

أ- مع مراعاة إحكام المادة (42) من هذا القانون ، يقدم طلب التسجيل في سجل المتدربين الى الجمعية على الانموذج المعتمد لهذه الغاية مرفقا به الوثائق التي تثبت توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من المادة (22) من هذا القانون.

ب- لا يقبل طلب التسجيل في سجل المتدربين ما لم يكن مرفقا بموافقة خطية من المحاسب القانوني الذي يرغب طالب التسجيل في التدرب لديه وتحت إشرافه وعلى مسؤوليته.

المادة 29-

تحدد بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الأحكام المتعلقة بالتدريب ومدده وأحكامه وأسس تحديد راتب المتدربين وسائر الامور المتعلقة بهم.

الجهات الملزمة بتعيين محاسب قانوني

المادة 30-

أ- مع مراعاة ما ورد في أي تشريع اخر، تلتزم الجهات المبينة أدناه باختيار محاسب قانوني مسجل في سجل المحاسبين القانونيين المزاولين لغايات تدقيق حساباتها:-

1- الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم.

2- شركة التضامن والتوصية البسيطة التي يزيد رأسمالها او حجم مبيعاتها السنوية على مائة الف دينار.

3- المؤسسات او الشركات التي ينطبق عليها حد التسجيل وفقا لقانون الضريبة العامة على المبيعات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

4- النقابات والجمعيات التي تؤسس بمقتضى التشريعات المعمول بها.

5- الأندية التي تحدد بموجب قرار صادر عن الهيئة العليا.

6- المؤسسة المسجلة وفقا لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة واستنادا لقرار تتخذه الهيئة العليا بناء على تنسيب مجلس مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

7- المؤسسات والشركات المسجلة وفقا لأحكام قانون المناطق الحرة المعمول به.

ب- تلتزم الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة بتعيين محاسب قانوني مجاز في أي وظيفة رئيسية تتعلق باعمال المحاسبة ويسري هذا الالتزام على الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رأسمالها او حجم مبيعاتها السنوية مليون دينار

ويـتم تنفيـذ احكـام هـذه الفقـرة بمـا في ذلـك تـاريخ البـدء في تطبيقهـا بمقتـضى التعليمات التي تصدرها الهيئة العليا لهذه الغاية.

ج- على كل من تخلف عن تعيين محاسب قانوني وفقا لأحكـام الفقـرتين (أ) و (ب) من هذه المادة دفع غرامة الى الجمعية مقدارها ثلاثة دنانير عن كل يوم يتخلف فيـه عن ذلك بعد ثلاثة اشهر من انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقـرة (أ) مـن المـادة (31) من هذا القانون.

المادة31-

علـى أي جهـة ملزمـة بتعـيين محاسـب قـانوني وفقـا لأحكـام المـادة (30) مـن هـذا القانون:-

أ- توفيق أوضاعها خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفـاذ احكـام هـذا القـانون قابلة للتمديد سنة اخرى بقرار مـن الهيئـة العليـا، اما توفيـق أوضـاع الـشركات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (30) مـن هـذا القـانون فيـتم بمقتـضى تعليمات تصدرها الهيئة العليا.

ب- تزويد الجمعية باسم المحاسب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ اختياره.

المادة 32-

مع مراعاة احكـام قـانون الـشركات المعمـول بـه لا يجـوز لأي جهـة تغـيير المحاسـب القانوني الذي تم اختياره لغايات تدقيق حساباتها خـلال الـسنة الماليـة، ويـستثنى مـن ذلك الحالات التي يتعـذر علـى المحاسـب القـانوني الاسـتمرار في قيامـه بمهامـه او اذا توقف عن العمل وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الـصادرة بمقتـضاه، على ان يبلغ المجلس بذلك خلال ثلاثين يوما.

المادة 33-

لا يجوز اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة مدة تزيد على اربع سنوات متتالية على ان تؤخذ موافقة الهيئة العليا على ما زاد على ذلك.

اللجنة التأديبية : المادة 34-

تشكل في الجمعية بقرار من المجلس لجنة تأديبية على ان تحدد اختصاصاتها وكيفية عقد اجتماعاتها وإصدار قراراتها والتصديق عليها وتنفيذها ونشرها وإجراءات تقديم الشكاوى والنظر فيها وتشكيل أي لجان اخرى لغايات قيام هذه اللجنة بمهامها بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الصادر بمقتضى احكام هذا القانون.

المادة 35-

اذا ارتكب المحاسب القانوني او المتدرب أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه او اخل بواجبات عمله او بقواعد سلوك المهنة وآدابها يحيله المجلس الى اللجنة التأديبية.

المادة 36-

توقع اللجنة التأديبية أيا من العقوبات التأديبية التالية:-

أ- اذا كان المخالف محاسبا قانونيا:-

1- التنبيه.

2- الانذار الخطي.

3- تعليق التسجيل وايقاف العمل بإجازة المزاولة لمدة لا تزيد على سنتين.

4- الغاء إجازة المزاولة وشطب اسم المحاسب القانوني نهائيا من سجل المزاولين.

ب- اذا كان المخالف متدربا:-

1- التنبيه.

2- الانذار الخطي.

3- وقف التدريب لمدة لا تزيد على سنتين.

المادة 37-

تكون قرارات اللجنة التأديبية خاضعة لمصادقة المجلس، ويكون قرار المجلس خاضعا لمصادقة الهيئة العليا اذا تعلق بالغاء اجازة المزاولة وشطب اسم المحاسب القانوني نهائيا من سجل المزاولين على ان تكون هذه القرارات قابلة للطعن امام محكمة العدل العليا.

الشؤون المالية

المادة 38-

تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر حزيران من السنة التالية.

المادة 39-

أ- تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي:-

1- رسوم التسجيل وإعادة التسجيل.

2- رسوم مزاولة المهنة السنوية.

3- رسوم التدريب والامتحانات.

4- بدل إصدار إجازة المزاولة والبطاقة المهنية وأي وثائق أخرى يصدرها المجلس.

5- المساعدات والتبرعات والمنح والهبات التي ترد اليها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني.

6- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الجمعية او تستثمرها.

7- عوائد انشطة الجمعية.

8- بدل الخدمات التي تقدمها الجمعية كما يحددها المجلس.

9- نسبة او مبلغ مقطوع من أتعاب المحاسبين القانونيين المزاولين يحدد أي منهما بمقتضى الانظمة الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون.

10- بدل الاشتراك في مجلة الجمعية واثمان مطبوعاتها كما يحددها المجلس.

11- أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

ب- تستوفي الجمعية الرسوم المنصوص عليها في الفقرة(أ) من هذه المادة ويحدد مقدارها وكيفية استيفائها وسائر الأمور المتعلقة بها بموجب النظام الداخلي للجمعية.

المادة 40-

أ- يضع المجلس موازنة تقديرية للجمعية للسنة المالية التالية ويعرضها على الهيئة العامة مرفقة بالتقرير السنوي للمجلس والبيانات المالية الختامية للجمعية عن السنة المالية السابقة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من نهاية كل سنة مالية لمناقشتها والتصديق عليها.

ب- اذا لم تتمكن الهيئة العامة من عقد اجتماعها السنوي العادي لاي سبب من الأسباب يستمر المجلس في الانفاق على أساس الموازنة السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتصادق على الموازنة التقديرية الجديدة.

احكام انتقالية : المادة 41-

أ- يشكل وفقا لاحكام هذا القانون مجلس انتقالي مؤلف من:-

1- رئيس وأعضاء مجلس ادارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المنشأة بمقتضى قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985.

2- أربعة أعضاء من ذوي الخبرة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

ب- يمارس المجلس الانتقالي صلاحيات المجلس ويمارس رئيس مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين صلاحيات الرئيس وفق احكام هذا القانون وذلك الى حين اجراء انتخابات المجلس بدعوة من الهيئة العليا خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون.

المادة 42-

يحق لكل شخص يعمل في المحاسبة او التدقيق، عند نفاذ أحكام هذا القانون ، ان يتقدم بطلب الى لجنة الترخيص للحصول على إجازة المزاولة خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذ أحكامه قابلة للتمديد سنة أخرى بقرار من الهيئة العليا على ان تتوافر فيه ما يلي:-

أ- الشروط المحددة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) من المادة (22) من هذا القانون.

ب- ان تكون لديه خبرة عملية في أعمال المحاسبة ضعف مدة التدريب او خبرة في التدقيق مساوية لمدة التدريب المحددة بموجب النظام الصادر بمقتضى المادة (29) من هذا القانون ، على ان تحدد شروط اعتماد هذه الخبرة وطريقة احتسابها بموجب تعليمات تصدرها الهيئة العليا لهذه الغاية.

أحكام عامة

المادة43-

أ-1- يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرين الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المادة (21) من هذا القانون .

2- تطبق أحكام البند (1) من هذه الفقرة على كل من زاول المهنة خلال مدة ايقاف تسجيله او بعد شطب اسمه من سجل المزاولين.

ب- في حال تكرار أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تكون العقوبة الحبس ولا يجوز الحكم بالغرامة في هذه الحالة.

المادة 44-

مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي تشريع اخر، يعاقب المحاسب القانوني بالحبس لمدة لاتقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين، اذا ارتكب عن قصد او نتيجة إهمال جسيم أيا من الأفعال التالية:-

أ- دون بيانات كاذبة في أي تقرير او حسابات او وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاولة المهنة.

ب- وضع تقريراً مغايراً للحقيقة او صادق على وقائع مغايرة للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاولة المهنة.

المادة 45-

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك مايلي:-

أ- نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية وذلك خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون على ان يتضمن بصورة خاصة ما يلي:-

1- مجالات مزاولة المهنة وشروط مزاولة كل منها وأحكامها وحقوق المحاسبين القانونيين بمجالاتهم المختلفة والالتزامات المترتبة عليهم.

2- الاحكام المتعلقة بالتعليم المستمر للمحاسب القانوني.

3- تحديد اختصاصات لجان التفتيش التي يشكلها المجلس واسلوب عملها.

4- شروط تأسيس شركات مدنية بين المحاسبين القانونيين والمؤهلات المطلوبة ومسؤولية الشركة والمحاسبين القانونيين فيها وأي أمور أخرى تتعلق فيها.

ب- النظام الداخلي للجمعية على ان يتضمن على وجه الخصوص مايلي:-

1- شروط الترشيح لعضوية المجلس واجراءاته وجميع الامور المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك تمثيل جميع مجالات المهنة في المجلس وحالات فقد العضوية واثارها والاستقالة من المجلس.

2- توزيع المهام بين اعضاء المجلس وتحديد صلاحيات الرئيس ونائبه وصلاحيات امين السر وامين الصندوق والمفوضين بالتوقيع عن المجلس في الأمور المالية والإدارية والقانونية وكيفية عقد الاجتماعات وتدوين محاضر الجلسات وأي أمور أخرى تتعلق بعمل المجلس.

3- تحديد مقدار الرسوم التي تستوفيها الجمعية وكيفية فرضها واستيفائها وتحصيلها وانفاقها والإجراءات المتعلقة بذلك.

4- انشاء فروع او فتح مكاتب للجمعية في أي مكان في المملكة.

المادة 46-

أ- تصبح الجمعية الخلف القانوني والواقعي لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المنشأة بمقتضى احكام قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985 وتنتقل اليها جميع موجوداتها وحقوقها وتتحمل الالتزامات المترتبة عليها اعتبارا من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون.

ب- يعتبر المسجلون في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين والمسددين لجميع الالتزامات المترتبة عليهم مسجلين حكما في الجمعية.

المادة 47-

على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر، يلتزم المحاسبون القانونيون وجميع الجهات العامة والخاصة باجراء المحاسبة والتدقيق وفقا لمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة من الهيئة العليا.

المادة 48-

لا تسري أحكام التشريعات المتعلقة بالاجتماعات العامة على اجتماعات الجمعية التي تعقد وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة 49-

أ- يلغى قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985 وتعديلاته، على ان تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون، الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون.

ب- تبت الهيئة العليا في أي من الامور التي لم يرد عليها نص في هذا القانون لحين صدور الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون .

ج- لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة 50-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قائمة المصطلحات والمفاهيم الأساسية باللغة الانجليزية

The concept of auditing	مفهوم تدقيق الحسابات
The basic elements of the audit process	العناصر الأساسية لعملية التدقيق
Assurances associated with the operation and Financial events	التأكيدات المرتبطة بالعمليات والأحداث المالية
Occurrence	الحدوث
Completion	الاكتمال
Accuracy	الدقة
Classification	التصنيف
Interval time limit	الحد الزمني الفاصل
Assertions associated with account balances at the end of the period	التأكيدات المرتبطة بأرصدة الحسابات فى نهاية الفترة
Existence	الوجود
Rights and obligations	الحقوق والالتزامات
Evaluation and customization	التقييم والتخصيص
Assertions associated presentation and disclosure	التأكيدات المرتبطة بالعرض والإفصاح

Occurrence	الحدوث
Accuracy and evaluation	الدقة والتقييم
Audit objectives	أهداف تدقيق الحسابات
Primary objective of the audit	الهدف الأساسي للتدقيق
Secondary objectives of the audit	الأهداف الثانوية للتدقيق
Verification of presentation and disclosure	التحقق من عرض القوائم المالية (العرض والإفصاح)
Verification	التحقق
Verification of financial Independence period	التحقق من استقلال الفترة المالية (صحة الفاصل الزمنى)
Verification of the correct evaluation	التحقق من صحة التقييم
Factors that lead to the demand for audit	العوامل المؤدية الى الطلب على التدقيق
Importance of auditing	أهمية تدقيق الحسابات
Differences between the accounting and auditing	أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق
Types of auditors	أنواع مدققى الحسابات
Independent external auditor	المدقق الخارجي المستقل
Government auditor	المدقق الحكومي
Internal auditors	المدقق الداخلي
Types of audit	أنواع التدقيق
Basic types of audit	أنواع التدقيق الأساسية

Operational audit	التدقيق التشغيلى
Compliance audits	تدقيق الالتزام
Audit of financial statement	تدقيق القوائم المالية
Other types of audit	أنواع التدقيق الأخرى من حيث القائم بعملية التدقيق
External Audit	التدقيق الخارجي
Internal audit	التدقيق الداخلي
Differences between the external audit and the internal audit	أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي
Obligation in the implementation of the audit process	من حيث الإلزام في تنفيذ عملية التدقيق
Compulsory audit	التدقيق الإلزامي
Optional audit	التدقيق الاختياري
Audit limits	من حيث نطاق التدقيق
Full audit	التدقيق الكامل
Partial audit	التدقيق الجزئي
Size tests	من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات
Detailed audit	التدقيق التفصيلي
Audit of group tests	التدقيق الاختباري
Final audit	التدقيق النهائى
Continuous auditing	التدقيق المستمر

Services provided by the external auditor	الخدمات التى يقدمها المدقق الخارجى
Assurance service	خدمات تأكيدية
Attestation Services *E*	خدمات التصديق
Review process	الإطلاع على القوائم المالية التاريخية
Accounting services and preparation	خدمات المحاسبة والتحضير
The consulting services	الخدمات الاستشارية
Differences between advisory Services and audit process	أوجه الاختلاف بين الخدمات الاستشارية وعملية التدقيق
Tax services	الخدمات الضريبية
Rules of professional Conduct	قواعد وآداب السلوك المهني
Appointment of the auditor	تعيين مدقق الحسابات
Isolate auditor	عزل المدقق
Auditor Fees	تحديد أتعاب المدقق
The rights and duties of the auditor	حقوق مدقق الحسابات
Principles and ethics for professional accountant	مبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني
Integrity	النزاهة
Objectivity	الموضوعية
Professionalism and reasonable care	الكفاءة المهنية والعناية المعقولة
classified	السرية

Professional Conduct	السلوك المهني
Threats facing the professional accountant	التهديدات التي تواجه المحاسب المهني
Professional accountant Procedures to reduce threats	الإجراءات الوقائية لتقليص تهديدات المحاسب المهني
The auditor's duties and responsibilities	واجبات ومسؤوليات المدقق
The duties of the external auditor	واجبات مدقق الحسابات
Civil liability of the auditor	المسؤولية المدنية للمدقق
Responsibility towards the customer	مسؤولية المدقق تجاه عملائه
Responsibility towards others (third party)	المسؤولية تجاه الغير(الطرف الثالث)
Criminal responsibility (criminal) to the auditor	المسؤولية الجزائية (الجنائية) للمدقق
Disciplinary responsibility of the auditor	المسؤولية التأديبية للمدقق
The auditor's responsibility for subsequent events	مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة
The auditor's responsibility for evaluating the facility's ability to continue	مسؤولية المدقق عن تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار
Procedures to protect auditors from legal liability	الإجراءات المتبعة لحماية مدققي الحسابات من المسؤولية القانونية
Auditing Standards	معايير التدقيق
The importance of standards for the audit profession	أهمية المعايير لمهنة التدقيق
The differences between auditing standards and audit procedures	أوجه الاختلاف بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق

Framework of international auditing standards	اطار معايير التدقيق الدولية
Acceptable auditing standards	معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما
General Standards	المعايير العامة (الشخصية)
Scientific and practical qualification for auditor	التأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات
Auditor independence	إستقلال(حياد) المدقق
Adequate professional care	بذل العناية المهنية اللازمة
Standards of field work	معايير العمل الميداني
Appropriate planning for the audit process	التخطيط الملائم لعملية التدقيق
Study and evaluation of internal control system	دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
To obtain evidence to prove sufficient and appropriate	الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة
Reporting Standards	معايير إعداد التقارير
Planning and documenting of the audit process	تخطيط وتوثيق عملية التدقيق
The concept and the importance of planning for the audit process	مفهوم وأهمية التخطيط لعملية التدقيق
Planning procedures for the audit process	إجراءات التخطيط لعملية التدقيق
Accepting new customers and assess the continuing relationship with old customers	قبول العملاء الجدد وتقييم العلاقة مع العملاء القدامى
The knowledge of work nature for the audit client	المعرفة بطبيعة نشاط العميل

Determine the relative importance of (materiality) and audit risk assessment	تحديد الأهمية النسبية (المادية) وتقدير مخاطر التدقيق
Audit risk assessment and determine the size of the Evidence	تقييم مخاطر التدقيق وتحديد حجم الأدلة
Control Risks	مخاطر الرقابة
Planned detection risks	مخاطر الاكتشاف المخططة
Audit risk model	نموذج مخاطر التدقيق
Determine astaratejiah comprehensive audit	وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة
Audit risk and its impact on the overall audit astaratejiah	مخاطرالتدقيق وأثرها على استراتيجية التدقيق الشاملة
Determine the audit plan	وضع خطة التدقيق
Modify the strategy and audit plan	تحديث إستراتيجية وخطة التدقيق
Design audit program	تصميم برنامج التدقيق
Types of audit programs	أنواع برامج التدقيق
Fixed audit programs	برامج التدقيق الثابتة
Gradient audit programs	برامج التدقيق المتدرجة
Documenting of the audit process	توثيق عملية التدقيق
Concept and importance of the audit documentation	مفهوم وأهداف توثيق التدقيق
Audit Evidences	أدلة التدقيق
Evaluation of the internal control system and assess the risks of material misstatement	تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية

The concept of internal control system	مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه
Types of internal control system	أنواع أنظمة الرقابة الداخلية
Internal control objectives	أهداف نظام الرقابة الداخلية
Internal control components	مكونات نظام الرقابة الداخلية
Control Environment	بيئة الرقابة
Control activities	أنشطة الرقابة
Information and Communication system	نظام المعلومات والاتصال
Risk assessment	تقدير المخاطر
Follow-up control elements	متابعة عناصر الرقابة
limits of internal control	حدود الرقابة الداخلية
Obtain a sufficient understanding of internal control	الحصول على الفهم الكافى لنظام لرقابة الداخلية
Documentation to understand the internal control	توثيق فهم نظام الرقابة
Questionnaire lists	قوائم الاستبيان (الاستقصاء)
Oral questionnaire	الاستبيان الشفوي
Written questionnaire	الاستبيان التحريري
Put an initial estimate for control risk	وضع تقدير مبدئى لمخاطر نظام الرقابة
Using of control risk matrix in estimating of weakness and control risk	استخدام مصفوفة الخطر فى تقدير مخاطر نظام الرقابة

Design and implementation of internal control tests	تصميم وتنفيذ اختبارات نظام الرقابة
Assess the initial estimate of control system risk	تقييم التقدير المبدئى لمخاطر نظام الرقابة
An estimate of the risk of discovery planned and design of basic tests Audit	تقدير مخاطر الاكتشاف وتصميم الاختبارات الأساسية للتدقيق
Prepare a report on the results of evaluation of the control system	إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة
Auditor's Report	تقرير المدقق
Content of the report	محتوى التقرير
Types of audit reports	أنواع تقارير التدقيق
Fraud Auditing	تدقيق الاحتيال
The concept of fraud	مفهوم الاحتيال
Classification of fraud	تصنيف الاحتيال
Risk factors which encourage the emergence of fraudulent financial reporting	عوامل الخطر التى تشجع على ظهور التقارير المالية الاحتيالية
Factors that affect the extent of the discovery of fraud auditor	العوامل التى تؤثر على مدى اكتشاف المدقق للاحتيال
The concept of the error and the reasons for it	مفهوم الخطأ وأسباب حدوثه
Types of errors and how to detect	أنواع الأخطاء ومدى اكتشافها
Errors of Omission	أخطاء الحذف أو السهو
Error of Commission	أخطاء ارتكابيه
Errors of Principles	أخطاء فى تطبيق المبادئ المحاسبية

Compensation Errors	أخطاء متكافئة أو معوضة
Clerical Errors	أخطاء كتابية
Accounts and most operations violation of error and fraud	الحسابات والعمليات الأكثر تعرضا للخطأ والاحتيال
Objectives specified by the auditor to counter fraud	الأهداف التي يحددها المدقق لمواجهة الاحتيال
Auditor's responsibility for detecting errors and fraud	مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال
Auditor's opinion in the case of deliberate fraud	رأى المدقق فى حالة وجود احتيال متعمد
Treatment and correct errors	معالجة وتصحيح الأخطاء
Control over the quality of the performance audit	الرقابة على جودة أداء التدقيق
The Concept of Quality Control audit	مفهوم الرقابة على جودة التدقيق
Control objectives on the quality of the performance audit firm	أهداف الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق
Elements and procedures for quality control audit firms	عناصر وإجراءات الرقابة على جودة شركات التدقيق
The impact of audit quality control to narrow the expectations gap	أثر الرقابة على جودة التدقيق فى تضييق فجوة التوقعات
Sources and procedures to obtain audit evidence	مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق
The auditor's report	تقرير مدقق الحسابات
What is the auditor's report	ماهية تقرير المدقق

The importance of the auditor's report	أهمية تقرير المدقق
Standards of preparing audit reports	معايير إعداد تقارير المدقق
Elements of the auditor's report in accordance with International Standards on Auditing	عناصر تقرير المدقق وفقا لمعايير التدقيق الدولية
The content of the report	محتوى التقرير
Types of reports	أنواع التقارير
Report is clean (no reservations)	تقرير نظيف (بدون تحفظات)
Report clean (with reservations)	تقرير نظيف (مع وجود تحفظات)
Report is clean does not affect the auditor's opinion	تقرير غير نظيف لا يؤثر على رأى المدقق
Report is clean put affect the auditor's opinion	تقرير غير نظيف يؤثر على رأى المدقق
Report a conservative opinion	التقرير برأي متحفظ
The report with opposite opinion (negative)	التقرير برأي معاكس (سلبي)
Refrain from expressing an opinion	الامتناع عن إبداء الرأي
form, content and scope of the documentation	شكل ومحتوى ونطاق التوثيق
Classification worksheets	تصنيف أوراق العمل
Permanent file	الملف الدائم
Current file	الملف الجاري
Confidential and proprietary worksheets	سرية وملكية أوراق العمل

Proofing marks	علامات التدقيق
notes audit record observations	مذكرات التدقيق (سجل الملاحظات)
understanding of internal control and control risk assessment	فهم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر الرقابية
The concept of internal control	مفهوم الرقابة الداخلية
Internal control components	مكونات الرقابة الداخلية

قائمة مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربية :

1- د. إبراهيم علي عشماوي، "**أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية**"، بدون ناشر، 1996.

2- د. إدريس عبد السلام أشتيوي ، **المراجعة – معايير وإجراءات** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، 1996.

3- د. أحمد حلمى جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999 .

4- الفين أرينز ، جيمس لوبك، **المراجعة – مدخل متكامل** ، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ ، الرياضي ، 2002 .

5- د. احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب 10 ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009 .

6- نور، أحمد محمد، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

7- د. أمين السيد أحمد لطفى، **المراجعة فى ظل عالم متغير**، بدون ناشر، القاهرة، 2002

8- د. أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المرجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، دور المكتبات الكبرى ، القاهرة ، 2001.

9- د. أمين السيد أحمد لطفي "نحو منهج متكامل لتقييم وتقدير المراجع لقدرة الشركات على الاستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال" **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير 1995.

10- إياد حسن حسين أبوهين، "**العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، (دراسة حالة مكتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة ، 2005.

11- د. زهير إبراهيم الحدرب، "**علم تدقيق الحسابات**"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010.

12- د. حسين القاضى، د. حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق فى ظل المعاييرالأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق، عمان ، 1999 .

13- د. حسين أحمد دحدوح ، د حسين يوسف القاضى ، "**مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى – الإصدار الأول ، عمان ، 2009.

14- د. عبد الله، خالد أمين (2007) "**علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

15- د. خالد أمين عبد الله ، "**علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية**" ، دار وائل للنشر – الطبعة الثانية ، عمان ، 2004 .

16- د. عبد الفتاح الصحن، د. أحمد عبيد وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007.

17- د. على أحمد زين، د. يوسف عبد الباقى، **مراجعة الحسابات**، جهاز نشر الكتاب الجامعي، القاهرة ، 2004.

18- د. على عبد القادر الذنيبات ، **تدقيق الحسابات فى ضوء معايير التدقيق الدولية – نظرية وتطبيق**، المكتبة الوطنية – الطبعة الأولى ، عمان ، 2010.

19- د.غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006 .

20- د. كمال خليفة أبوزيد ، وآخرون، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية**، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 2008.

21- د. كمال خليفة أبوزيد وآخرون ، **دراسات فى نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية فى ضوء المعايير الدولية والمصرية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2006.

22- د.محمد سامي راضى، "فجوة التوقعات في المراجعة : التشخيص والحلول"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مارس 1999.

23- د. محمد سمير الصبان، د. عوض بيب فتح الله ، **الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1995.

24- د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي ، "المراجعة الخارجية – **المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .

25- د. محمد عبد الرحمن العابدي، **بحوث متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، 1990 .

26- د.يوسف محمود جربوع، مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 69 ، 2002

27- د. يوسف محمود جربوع ،"فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثانى ، يونيه 2004.

28- د. يوسف محمود جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الوراق للنشر ، عمان – الأردن ، 2007.

29- د. نواف محمد عباس الرماحي، "**مراجعة العمليات المالية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

30- د. نبيل فهمي سلامه ، **الأصول العلمية والعملية في المراجعة** ، مكتبة الجامعة ببورفؤاد ، بورسعيد ، 2003 .

31- د. وليم توماس- امرسون هنكى، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، الرياض، 2000.

32- د.وليم توماس امرسون هنكى ، تعريب ومراجعة د.احمد عجاج ، د.كمال الدين سعيد ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، دار المريخ ، 1989.

33- د. يوسف محمود جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، الوراق للنشر ، عمان – الأردن ، 2007 .

34- محي الدين محمود عمر ، "**مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية – دراسة مقارنة**" ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2007/ 2008.

35- **الاتحاد الدولي للمحاسبين** ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء الأول ، 2008 ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن .

36- **الاتحاد الدولي للمحاسبين** ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء الثاني، 2008 ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الأردن .

37- **الاتحاد الدولي للمحاسبين** ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ، 2006 ، ترجمة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن .

38- **الاتحاد الدولي للمحاسبين** ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، 2005 ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن .

39- **اتحاد الدولي للمحاسبين**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، عمان، 2004 .

40- **الاتحاد الدولى للمحاسبين**- إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة - معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسئولية المدقق فى اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق) ، 2003، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن .

41- **المجمع العربي للمحاسبين القانونيين** ، الإصدار (12) ، المبادئ الأساسية للتدقيق، مطابع الشمس ، عمان ، 2008.

42- **المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين** ، دليل خدمة المراجعة في الشرق الأوسط، القاهرة ، 1993

43- **قانون مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003** ، الجريدة الرسمية رقم 4606 ، بتاريخ 16/ 6/ 2003 ، الأردن – عمان.

44- **قانون الشركات الأردني** رقم 22 لسنة 1997 م .

45- **قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بالأردن** رقم 32 لسنة 1985.

46- **نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية** رقم 7 لسنة 2006.

47- **النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين** الأردنيين الصادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (45)من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 ، وجارى العمل به من تاريخ : 17/ 10/ 2004 .

48- د. محمد مطر ، **مسئولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث** ، المؤتمر العلمي المهني الثالث ، عمان ، الأردن .

49- دينا إبراهيم العيسوي ،" **فجوة التوقعات في بيئة المراجعة : دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر** "، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية التجارة طنطا، 2005

50- محي الدين محمود عمر ، " **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية – دراسة مقارنة** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2007

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1- Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition, Prentice Hall,2012.

2- Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 13th Edition, Prentice Hall, 2009.

3- Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, Prentice Hall, Upper Saddle, New Jersey, USA, 2008 .

4- Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley," **Auditing and Assurance services,** prenticeHall, 2006.

5- Arens, A.A.Elder,R.J.and Beasley,M.S.,(2008),Auditing and Assurance Services :An Integrated Approach, Prentice Hall, Upper Saddle, New Jersey, USA.

6- Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley , **Auditing and Assurance Services** , Ninth ddition , New Jersey Prentice hall , 2003.

7- Anderson, R.H., "1981" auditing SRA systems: new uses for old standards, CA magazine, may 1981

8- Boynton, W.C., Johnson. and Kell w,g., "**Modern Auditing**", John Wiley and Sons In Co, USA, 2006.

9- Bray, I. and Manson, S. " **The Audit Process: Principles, Practice and cases**, Chapman and Hall, Landon, 1974.

10- Hayes Rick and (et.al), "Independence Requirements", Principle of Auditing", 2000 First Edition,pp.79-8

11- Jarvis, p. "1983" professional education "London" Groom helm , "1983"

12- Konrath L. F., “Auditing: A Risk Analysis Approach”, South-Western, Australia, 2002.

13- P Sikka A Puxty H Willmott and C Cooper ' The Impossibility of Eliminating the Expectations Gap : Some Theory and Evidence” December 2003.

14- Martin A. Miller, Larry P. Bailey, **Comprehensive Generally Accepted Auditing Standards14**

15- **GUIDE** , Sam Diego : Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1986.

16- R.K. Maatz & A. Sharaf , " **The Philosophy of Auditing** " American Accounting Association , 1961.

17- Mautz K,A, and Matusiak. L.W, "1988", concurring partener Review Revisited, Journal of accountancy, March 1988,

18- American Accounting Association, the Committee on Basic Auditing Concepts, **the Accounting Review,** Vol. 47, Sep., 1972.

19- **IFAC, IAASB**, Handbook of international Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Federation of Accounting, New York, 2008.Edition Part. 1.

20- **IFAC, IAASB**, Handbook of international Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Federation of Accounting, New York, 2008.Edition Part. 2.

21- **IFAC Hand Book of International Auditing**, ISA No.700, **“The Auditor’s Report on Financial Statements**, Ethics Pronouncements, 2004, Para. 1 – 4.

22- **Title :Financial Shenanigans how to detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports Auther** : Howard Schilit, Jeremy perler publisher : Mcgraw-Hillsbn-10:0071703071 April, 2010, Page,304.

23- www.arabmoheet.net

24- **http://www.acc4arab.com/acc//showThread.php?T=3996**

25- مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها – المراجعة المتقدمة، ص 103 على الموقع

http://bu.edu.eg/olc/images/7th-6%20(4).pdf

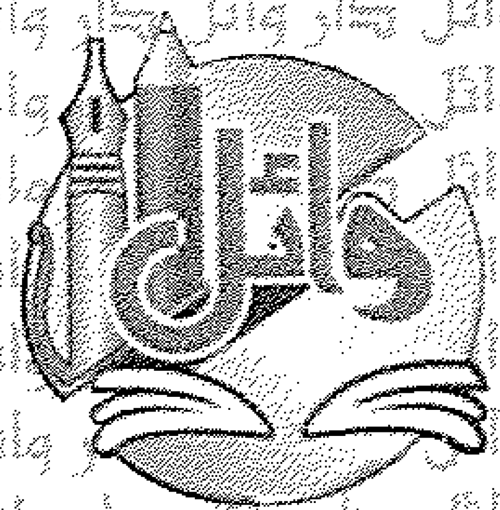
26- www.socpa.org
http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php/29089

Inv:6197

Date:15/2/2015

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
التزويد

دار وائل



دار وائل

تدقيق الحسابات

مدخل معاصر
وفقاً لمعايير التدقيق الدولية

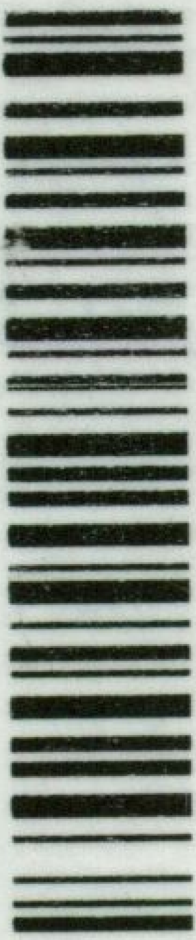


الدكتور

رزق أبو زيد الشحنة

المؤلف في سطور:

- دكتوراه الفلسفة في المحاسبة من جامعة قناة السويس - مصر.
- أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة الزيتونة الأردنية.
- أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة في
- محاضر غير متفرغ في جامعة الإس
- للمؤلف العديد من الأبحاث العلمية ف ق
بالإضافة للمشاركة في العديد من المؤتمرات



ISBN 978-9957-91-146-1



المطابع المركزية
عمان - الأردن



دار وائل للنشر

تطلب منشوراتنا لعام 2015 من :

الأردن	مكتبة وائل - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل بوابة الجامعة الأردنية الشمالية هاتف: 96265335837+ - فاكس: 96265331661+ - ص.ب 1746 الجبيهة
الأردن	دار وائل للنشر والتوزيع - العبدلي - مقابل مجلس الأمة - بجانب الخطوط الجوية الملكية الأردنية - هاتف: 96265690005+ - فاكس: 96265661996+
الأردن	مؤسسة تسنيم للنشر - مقابل كلية عمان الجامعية - تلفاكس: 96264641162+
الجزائر	الدار الجامعية للكتاب - ولاية بومرداس - هاتف: 21324872766+ maunivliv_dz@yahoo.fr
السعودية	مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة - الرياض - المركز الرئيسي هاتف: 9661462600+ - الرياض شارع العليا وكافة فروعها
السعودية	مكتبة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات المكتبية - جدة - الشرقية - شارع ستين هاتف: 9662651422+ فاكس: 926516593+
السعودية	مكتبة خوارزم العلمية - جدة - حي الجامعة مقابل كلية الهندسة - هاتف: 96626817090+ فاكس:96626818831+
السعودية	دار الناشر الدولي - الرياض - حي الملك فهد - هاتف: 96612071186+ الجوال: 966569759417+ - فاكس: 96612070587+
السعودية	مكتبة المتنبي - الدمام - هاتف: 96638413000+ فاكس: 96638432794+
السعودية	المكتبة العصرية - جدة - هاتف:96626730658+ 96626730658+ فاكس:96626739554+ - al_asria@hotmail.com
السعودية	مكتبة العبيكان - الرياض - العليا - الدمام - أبها - المدينة المنورة - الإحساء - القصيم حفر الباطن - حائل- وكافة فروع المكتبة بالسعودية - هاتف: 96614808647+
ليبيا	مكتبة أجيال للكتب العلمية - خلف الأكاديمية الليبية - جنزور - هاتف:218925365281+ elakrami196698@yahoo.com - +218914787128
ليبيا	دار الرواد - طرابلس - ذات العماد - هاتف: 218213350332+
ليبيا	مكتبة طرابلس العلمية العالمية - هاتف: 218213601583+ فاكس: 218213601585+ - tripoli.bookshop@hotmail.com
ليبيا	مكتبة الشهيد عبد الرحمن - مصراته - هاتف: 218913166076+
العراق	مكتبة الذاكرة - بغداد - الأعظمية - هاتف: 96414259987+ نقال: 9647800740728+ - info@althakerabookshop.com
العراق	مكتبة التفسير - أربيل - القلعة - هاتف: 9647508180866+ tafseeroffice@yahoo.com
العراق	مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - شارع السعدون هاتف: 96417187092+ - خلوي: 9647705855603+ dijla.bookshop@yahoo.com
مصر	مكتبة مدبولي - القاهرة - 6 ميدان طلعت حرب - وسط البلد - تلفاكس: 20225756421+
مصر	القاهرة - مجموعة النيل العربية - شارع عزت سلامة - متفرع من شارع عباس العقاد هاتف: 20226717135+ - فاكس: 2022717185+
مصر	دار طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة - 23 شارع الفريق محمد إبراهيم مدينة نصر هاتف: 20222725312+ - فاكس: 20222725376+
الإمارات	مكتبة دبي للتوزيع - دبي وكافة فروعها في الإمارات هاتف:97143339998+ - فاكس: 97143337800+
قطر	مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة - الدوحة - طريق سلوى - تقاطع رمادا هاتف: 009744440212
البحرين	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا - المنامة - شارع المعارض هاتف: 0097317295500 - 0097317294400
الكويت	مجموعة ايكوز للتجارة العامة - الكويت - هاتف: 0096522667778 فاكس: 0096522667779 - نقال: 0096597150400
الكويت	مكتبة دار ذات السلاسل - الكويت - هاتف: 009652428204
رام الله	دار الشروق للنشر والتوزيع - هاتف: 0097022965319
الخليل	مكتبة دنديس - الخليل - هاتف: 00970599319922 فاكس: 00972224123 - Email : info@dandis.ps
سوريا	دار المنجد للنشر - دمشق - الجمارك - المزة هاتف: 00963112135414- - فاكس: 00963112118277
لبنان	دار الكتب العلمية - بيروت - تلفاكس: 009615804810 – 009615804811
السودان	دار الجنان للنشر والتوزيع - الخرطوم - بري - حي الصفا - هاتف: 00249918064984
موريتانيا	المكتبة التجارية الموريتانية الكبرى – نواكشوط - هاتف: 002225253009 ص.ب 341 - E-mail: wael@darwael.com - www.darwael.com

■ومن كافة دور النشر العربية والمكتبات في الوطن العربي


دار وائل للنشر
دار وائل للنشر و التوزيع


دار وائل للنشر و التوزيع